Mat No 18671

Influence of the National Support & Investment in Re-Qualifying the Agriculture Projects - Poultry Industry Study

Presented By

Mohammed Jawad Kadhim Abdulmunem

To the
Council of St Clements University
as part of the requirements for a PhD degree in
Agriculture Business Administration

Supervised By

Ass. Prof . Dr. Basel Mohammed Hasaan Al-Azzawi

Baghdad 2012

Abstract

Study examined the importance of support and investment in the agricultural sector rehabilitation projects and the poultry industry as a specimen of the importance of poultry meat in the Iraqi economy as well as its importance in the diet of citizens, if that one kilogram of chicken meat contains on 190 g of animal protein and 1490 calories.

As well as the severe decline in the production of chicken meat in recent years because of high prices, production costs, especially feed which constitute 70% of the value of production, the inability of domestic production to compete with the importer, the loss of important links of the production processes such as loop assets, parents and the reluctance of investors for the operation of their fields.

Study aimed to achieve a number of goals, knowledge and practice By offering questionnaire which included all Iraqi governorates exception the Kurdistan region on the basis of the preparation of poultry farms in the certified statistics of the Central Agency of Statistics of the poultry farmers (sample) for the period from March 5, 2012 to April 15, 2012 for the purpose of evaluate and reach a of the extent to which there is significant correlation relationships and effect relationships between variables that have been out about through a questionnaire.

A search found a correlation with statistical relationships at 0.01 and 0.05 of the moral, as shown below:

1. Associated with the cost of chickens with academic achievement and professional decline is closely linked to moral and chickens tasked with the value of support (inputs or outputs of production) as well as with feed cost and cost of medicines and veterinary supplies.
2. Support for production inputs and outputs on the one hand and the development of domestic investment
3. Correlation of security and stability with the development of local and foreign investment
4. Consumer preference for local products with support for production inputs and outputs that increase the production of good quality linked to moral

The existence of relationships and the effect as shown below:

1. At the center of production costs was clear the impact of feed cost, cost of medicines and vaccines.
2. At the center of power and fuel there was the impact of state support for fuel and the impact of power outages with a link to the development of the poultry industry to provide energy
3. The effect was evident at the center of support for the support provided by the state, support of production inputs and outputs, the extent of the impact and contribution of funds, lending, and the impact of security and stability in the development of the poultry industry
4. In the field of investment has been reference to the impact of Almmazjh between domestic investment and foreign investment, entry, investment companies, as well as the impact of determinants of investment such as the situation of security and investment laws.

جامعة سانت كليمنتس
إدارة أعمال زراعية
بغداد / العراق

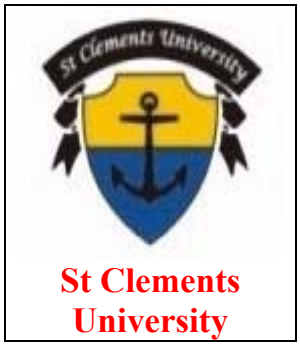

أثر الدعم والاستثمار في تأهيل المشاريع الزراعية (صناعة الدواجن) أنموذجاً

إطروحة مقدمة إلى مجلس

جامعة سانت كليمنتس وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه فلسفة في إدارة الأعمال الزراعية

الثروة الحيوانية

من قبل الطالب

محمد جواد كاظم عبد المنعم الخطاب

بإشراف

الدكتور باسل محمد حسن العزاوي

1434هـ 2012 م

بســـــم الله الرحمن الرحيم

يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ
فَقَدْ أُوتِيَ خَيْراً كَثِيراً
وَمَا يَذَّكَّرُ إِلاَّ أُولُو الأَلْبَابِ

صدق الله العظيم
سورة البقرة (الآية 269)

إلى
نور السموات والأرض
(عز وجل)
إلى
رســول الله وخاتم النبيين (صلى الله عليه وسلم)
إلى من ربياني صغيرا وآزراني كبيراً
إلى من كانت لي ســكنا و أنيساً
إلى زينة الحياة الدنيا
إلى من كانوا لي كالبنيان المرصوص

أهدي ثمرة جهدي هذا
الباحث : محمد جواد كاظم الخطاب

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين الذي من علي إتمام هذه الأطروحة ، اسأل الباري عز وجل أن ينتفع بها طلاب العلم وان تكون في دراستي طاعة للباري جل جلاله .

والصلاة والسلام على سيد المرسلين الرسول الكريم محمد(صلى الله عليه وسلم) قدوتنا ومعلمنا الذي أرجو أن نكون قد ارتوينا من علمه وخلقه نبعا صافيا إلى يوم الدين.

يشرفني وإنا أنجز أطروحتي هذه أن أتقدم بالشكر والامتنان إلى أستاذي الدكتور باسل محمد حسن العزاوي المشرف على الأطروحة والذي استطاع أن يثريها من علمه وجهده ، سائلا المولى عز وجل له بدوام الصحة والعافية.

وأتقدم بالشكر والعرفان إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة لما أبدوه من نصائح وإرشادات أغنت الأطروحة لتظهرها بالمظهر الجيد، مع شكري وتقديري إلى الأستاذ المقوم العلمي والأستاذ المقوم اللغوي لما بذلوه من جهد.

كما وأتقدم بالشكر والعرفان إلى كل من قدم لي يد العون والمساعدة قي سبيل انجاز هذا البحث وأخص منهم مديريات الزراعة في المحافظات والعاملين فيها وبالذات منهم مديريات زراعة (بابل، صلاح الدين، القادسية ، واسط) ، كما وأتقدم بالشكر إلى السيد إياد جواد رئيس قسم تحليل المعلومات ، د. ضياء في الجهاز المركزي للإحصاء لما قدموه لي من جهد في تحليل وتفسير البيانات، والى أختي الغالية أم زينب لما بذلته من جهد معي ، كما و أقدم خالص شكري وتقديري إلى السادة د.حسن الخطاب ، د.عبد الحسين الحكيم ، د.عبد الجبار محمد صالح ، د.شليمون ججو، والسيد عبد الرزاق جاسم الذين أثروا بآرائهم السديدة استمارة الاستبانة .

وختاما الشكر الموسوم بالمحبة والعرفان إلى زوجتي التي آزرتني وشدت على يدي لتدفعني إلى الإمام والى بناتي (هاله ، مها ، وأيمان) اللواتي بذلن الجهد الكثير لمساعدتي .

وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى اله وصحبه إلى يوم الدين.

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
المســـــــــــــــــــــــتخلص	
المـــــــــــــــــــــــقدمة	أ
مشـــــــــكلة البحث	ت
أهمية البحث	ت
أهداف البحث	ث
فرضيات البحث / فرضيات الارتباط ، فرضيات التأثير	ث
حدود الدراسة / الحدود المكانية ، الحدود الزمانية	ث ، ج
مجتمع العينة ، أســـــــــــــاليب جمع العينة	ج
الفصل الأول	
تمهيد الفصل الأول	1
المبحث الأول : الدعم / مفهوم الدعم	2
أهداف الدعم	2
التكلفة الاقتصادية للدعم	3
أشـــــــــــــــــكال الدعم /الدعم المباشر	4 – 3
الدعم غير المباشر	4
الدعم في الإسلام	7
المبحث الثاني :الســـــــياسة الســـــعرية / مفهوم الســـــــعر	12
أهداف السياسة الســـــــعرية	12
طرائق دعم أســـــــــــعار المنتجات الزراعية	14
أهمية الســـــــياسة السعرية	15
الآثار المترتبة على الدعم(ســـــعر الناتج النهائي ، أســـــــعار المدخلات)	16
أثر الســـــــــــــــعر في ســـــــياسة الدعم الزراعي	18
المبحث الثالث : الإقراض	20

الموضوع	رقم الصفحة
صناديق الاستثمار	20
صناديق الإقراض (المبادرة الزراعية)	22
الفصل الثاني	
تمهيد الفصل الثاني	30
المبحث الأول :الاســـــــــــتثمار الزراعي في اللغة والقرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة	31
مفهوم الاســـــــــــتثمار في اللغة والاقتصاد	31
مفهوم الاســـــــــــتثمار في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة	31
معايير الاســـــــــــتثمار في الإسلام	33
مجالات استثمار الأموال التي أشار بها القرآن الكريم	34
مشروعية استثمار الأرض عن طريق الكراء بالسنة النبوية	37
كيفية الاستثمار الزراعي من خلال السنة النبوية	38
المبحث الثاني : الاستثمار الحكومي في القطاع الزراعي	39
استصلاح الأراضي	39
الاستثمار في مجال البحوث الزراعية	45
الاستثمار في مجال الثروة الحيوانية	48
المبحث الثالث : الاســـــــــــتثمار الخاص	52
الاستثمار الأجنبي	53
الاستثمار المحلي	56
الفصل الثالث	
تمهيد الفصل الثالث	60
المبحث الأول : دور القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي	61
المبحث الثاني :الدعم في قطاع الدواجن/واقع مشاريع الدواجن في العراق	66
تقييم مشاريع الدواجن المدعومة	68

الموضوع	رقم الصفحة
أثر الدعم في مشاريع الدواجن	69
برنامج أعادة تأهيل قطاع الدواجن	73
الفصل الرابع	
المبحث الأول / إجراءات البحث /منهجية البحث	76
مجتمع البحث	76
عينة البحث	77
أداة البحث	77
صدق الأداة	78
ثبات الاســـــتبانة	79
المحور الأول /معلومات عامة	88
المحور الثاني / كلف الإنتاج	89
المحور الثالث / الوقود والطاقة	91
المحور الرابع / الدعم	92
المحور الخامس / الاستثمار	94
المحور السادس / الاستيراد	95
المحور السابع / التســـويق	96
المبحث الثاني :تحليل النتائج الإحصائية	98
تفســـــــير علاقات الارتباط	100
التحليل العاملي	102
تفســـــــير نتائج التحليل العاملي للبيانات	104
خلاصة الفصل والنتائج المتحققة من تحليل الاستبانة	118
الاســـــــــــــتنتاجات	119
التوصيات	121
المصـــــــــــــــــــادر	123- 133

الجداول

الجدول
جدول (1) الدعم المقدم للقطاع الزراعي وما يشكله من تخصيصات القطاع من الموازنات الاستثمارية للسنو
جدول (2) أعداد وحجم القروض المقدمة ضمن صناديق الإقراض لمحافظات العراق لغاية 30 أيلول 11[illegible]
جدول (3) المنتج محليا والمستورد من لحوم الدجاج والمتاح للاستهلاك (ألف طن) للسنوات من 1990
جدول (4) تخصيصات القطاع الزراعي ، وتخصيص الاستصلاح إلى الموازنة العامة للدولة للسنوات [illegible]0
جدول (5) التخصيصات المرصودة للقطاع الزراعي وحسب الأنشطة للسنوات 2004 إلى 2010
جدول (6) التخصيصات المرصودة للبحوث الزراعية للسنوات 2004 إلى 2011 وما تمثله من تخصيص
جدول (7) التخصيصات المرصودة لمشاريع الثروة الحيوانية للسنوات 2004 إلى 2011 وما تمثله من تـ الزراعي
جدول (8) الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للمدة 1990 إلى الأنشطة ضمن القطاع الزراعي
جدول (9) إنتاج لحوم الدواجن في العراق وبعض دول الجوار للسنوات من 1994 إلى 2008
جدول (10) كمية الإنتاج للحوم الدواجن وعدد المشاريع المنتجة ومتوسط كلفة الإنتاج للسنوات 1980 إلى
جدول (11) تفوق المشاريع المدعومة عن تلك غير المدعومة
جدول (12) عدد مشاريع الدواجن المنتجة فعلاً حسب التشغيل والتخصص للمدة 1980 إلى 2010
الجـ--
جدول (13) نتائج الاستبانة من المعلومات العامة
جدول (14) نتائج الاستبانة من كلف الإنتاج
جدول (15) نتائج الاستبانة من الوقود والطاقة
جدول (16) نتائج الاستبانة من الدعم
جدول (17) نتائج الاستبانة من الاستثمار
جدول (18) نتائج الاستبانة من الاستيراد

جدول (19) نتائج الاستبانة من التسويق
جدول (20) قيم الارتباط بين المتغيرات
جدول (21) التباين الكلي المفسر / المحور الأول
جدول (22) التباين الكلي المفسر / المحور الثاني
جدول (23) مقدار التباين في متغيرات المحور الثاني (كلف الإنتاج)
جدول (24) التباين الكلي المفسر / المحور الثالث
جدول (25) مقدار التباين في متغيرات المحور الثالث (الوقود)
جدول (26) التباين الكلي المفسر / المحور الرابع
جدول (27) مقدار التباين في متغيرات المحور الرابع (الدعم)
جدول (28) التباين الكلي المفسر / المحور الخامس
جدول (29) مقدار التباين في متغيرات المحور الخامس (الاستثمار)
جدول (30) التباين الكلي المفسر / المحور السادس
جدول (31) مقدار التباين في متغيرات المحور السادس (الاستيراد)
جدول (32) التباين الكلي المفسر / المحور السابع
جدول (33) مقدار التباين في متغيرات المحور السابع (التسويق)
جدول (34) التباين الكلي المفسر الإجمالي
جدول (35) مقدار التباين في إجمالي المتغيرات

الرسوم البيانية والمخططات

الرسم البياني أو المخطط	**رقم الملحق**
الاستبانة	ملحق (1)
رسم بياني (1)مقارنة بين التخصيص الاستثماري والتخصيص المعتمد للدعم للقطاع الزراعي للمد 1990 إلى 2010	ملحق (2)
رسم بياني (2) أعداد القروض في المحافظات حسب أنواعها لغاية	ملحق (3)

2011/9/30	
مخطط (1) هيكلية البحث	ملحق (4)
مخطط (2) تأثير الدعم والاستثمار في تأهيل مشاريع الدواجن	ملحق (5)
مخطط (3) العلاقة بين زيادة وتطوير الإنتاج ومتغيرات استبانه البحث	ملحق (6)

المســـــتخلص

المستخلص

تناولت الدراسة أهمية الدعم والاستثمار في تأهيل مشاريع القطاع الزراعي (صناعة الدواجن) إنموذجاً لما للحوم الدواجن من أهميه في الاقتصاد العراقي فضلا عن أهميتها في غذاء

المواطنين. إذ إن الكيلوغرام الواحد من فروج اللحم يحتوي على(190)غم من البروتين الحيواني (1490) سعره حرارية ، فضلا عن الانحدار الشديد في إنتاج لحوم الدجاج في السنوات الأخيرة بسبب ارتفاع أسعار كلف الإنتاج لاسيما الأعلاف التي تشكل ما نسبته 70 % من قيمة الإنتاج ،وعدم قدرة الإنتاج المحلي على منافسة المستورد ، كذلك فقدان حلقات مهمة من العمليات الإنتاجية مثل حلقة الأصول والتي تعد الحلقة الاولى في صناعة الدواجن والأجداد التي تشكل الحلقة الثانية في العملية الانتاجية ، فضلا عن عزوف المستثمرين عن تشغيل حقولهم .

إذ سعت الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف المعرفية والتطبيقية من خلال تقديم استبانه شملت جميع محافظات العراق باستثناء إقليم كردستان على أساس أعداد حقول الدواجن المعتمدة لإحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء لمربي الدواجن(مجتمع البحث) للمدة من 5 أذار2012 إلى 15 نيسان 2012 لغرض تقويمها والتوصل من خلالها إلى وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين مقدار الدعم ، زيادة الانتاج ، حلقات الانتاج ،الوقود والطاقة ، وتطوير صناعة الدواجن فضلا عن معرفة مدى تأثير الدعم على كمية الانتاج المسوق والمستورد .

ومن خلال البحث تبين وجود علاقات ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.01 و0.05 وكما مبين أدناه :

1- هناك ارتباط معنوي بين كلف الأفراخ و(التحصيل الدراسي والانحدار المهني) وترتبط كلف الأفراخ و قيمة الدعم (مدخلات أو مخرجات الإنتاج) ، كذلك الحال مع كلف الأعلاف وكلف الأدوية والمستلزمات البيطرية.
2- هناك ارتباط معنوي بين دعم مدخلات و مخرجات الإنتاج من جهة وتطوير الاستثمار المحلي .
3- ارتباط الاستقرار الأمني مع تطوير الاستثمار المحلي والأجنبي .
4- تفضيل المستهلك للمنتج المحلي مع دعم مدخلات ومخرجات الإنتاج والتي تعمل على زيادة الإنتاج نوعياً ارتباطا معنويا.

وجود علاقات تأثير وكما مبين أدناه :

1- في محور كلف الإنتاج كان واضحا تأثير كلف العلف، كلف الأدوية واللقاحات في قيمة الكلف الإجمالية في مجال الكلف الكلية للإنتاج.
2- في محور الطاقة والوقود كان هناك تأثير لدعم الدولة للوقود وتأثير انقطاع التيار الكهربائي على تطوير صناعة الدواجن بتوفير الطاقة.
3- كان الأثر واضحا في محور الدعم المقدم من قبل الدولة ، دعم مدخلات ومخرجات الإنتاج ، مدى تأثير ومساهمة صناديق الإقراض ، واثر الاستقرار الأمني في تطوير صناعة الدواجن .
4- في مجال الاستثمار قد تمت الإشارة إلى أثر الممازجة بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي، دخول الشركات الاستثمارية، وكذلك تأثير المحددات الاستثمارية مثل الوضع الأمني وقوانين الاستثمار.

الفصل الأول

مدخل لدراسة الدعم في القطاع الزراعي

تمهيد الفصل الأول

المبحث الأول اساسيات ومضامين الدعم

مفهوم الدعم

أشكال الدعم / الدعم المباشر ، الدعم غير المباشر

أهداف الدعم

التكلفة الاقتصادية للدعم

الدعم في الإسلام

المبحث الثاني : السياسة السعرية

مفهوم السعر

تأثير السياسة السعرية

أثر الدعم على السياسة السعرية

دور السعر في الاقتصاد العالمي

أهداف السياسة السعرية الزراعية في العراق

أهمية السياسة السعرية الزراعية

الآثار المترتبة على الدعم (سعر الناتج النهائي ، أسعار المدخلات)

اثر السعر في سياسة الدعم الزراعي

المبحث ألثالث دور التمويل والإقراض في المشاريع الزراعية

صناديق الاستثمار

صناديق الإقراض (المبادرة الزراعية)

الفصل الأول

مدخل لدراسة الدعم في القطاع الزراعي

تمهيد :

يعد الدعم من السياسات التي تهدف إلى معالجة حالات معينة في الاقتصاد الوطني وتقوم الدولة بتقديم الدعم وتغطيته من الموازنة الجارية لتغطية الخسائر التي تنجم عن فروق اسعار السلع والخدمات للوحدات الانتاجية وقد أشار المبحث الأول إلى الدعم كسياسة فعالة لمعالجة الخسائر ، كما ويهدف إلى ثبات الأسعار لخلق حالة من الاستقرار والحد من ظاهرة التضخم وهناك عدد من أشكال الدعم من الممكن حصرها في الدعم المباشر، والدعم غير المباشر.

وقد كان للإسلام رؤية واضحة للدعم من خلال الزكاة لآيات وردت في القرآن الكريم.

فيما تطرق المبحث الثاني إلى السياسة السعرية إذ بين عدد من الباحثين مفهوم السعر، كما وتمت الإشارة إلى السياسة السعرية وأهدافها من خلال دعم المنتجات الزراعية وطرائق دعم الأسعار، مع الإشارة إلى أهمية السياسة السعرية التي تعد أداة فاعلة ينبغي استعمالها إلى جانب باقي السياسات والإجراءات الاقتصادية .

فضلا عن الإشارة إلى تقييم الآثار المترتبة عن الدعم من خلال سعر الناتج النهائي وأسعار مدخلات الإنتاج ، واثر السعر في سياسة الدعم الزراعي لما للسعر من أهمية كبيرة إذ تعمد الدولة إلى الاعتماد على سياسة دعم الأسعار الزراعية من اجل توفير المنتجات والسلع للمواطنين بأسعار مناسبة وتنافسية للمستورد .

وجاء في المبحث الثالث أهمية صناديق الإقراض المدعومة من قبل المبادرة الزراعية إذ أن صناديق الإقراض تعد دعم للمزارعين من خلال عدم استفادة المصرف من قيمة كلفة الفرصة البديلة في استخدام مبلغ القرض وعدم وجود تحميلات إدارية على مبالغ القرض .

المبحث الأول

أساسيات ومضامين الدعم

الدعم : سياسة فعالة لمعالجة الاختلالات التي تنتج في السوق وتهدف إلى خلق توازن بين الاسعار المحلية والعالمية لتحقيق أهداف اجتماعية وسياسة من خلال توسيع الخدمات المقدمة.

1-1-1- مفهوم الدعم :

ورد معنى الدعم على انه دعم الشـــــيء و(الدعامة) بالكسر أي عماد البيت و(أدعم) أي اتكأ عليه [1].

يمثل الدعم مجموع النفقات النقدية او العينية التي تتحملها الدولة كجزء من مسؤوليتها الاقتصادية والسياسية , وتقدمها الدولة للمواطنين او المنتجين من اجل الارتفاع بالمستوى المعاشي لهم وتطوير القطاعات الإنتاجية والخدمية .

فالدعم أذن هو سياسة مقصودة لمعالجة حالات معينة يعيشها الاقتصاد الوطني كالاختلالات مابين الاجور والأسعار أو بين الإنتاج والاستهلاك ..... الخ .

بعبارة أخرى تقوم الدولة بتقديم الدعم وتتحمل المبالغ المدفوعة على حساب العمليات الجارية لتغطية الخسائر الناتجة عن فروق أسعار الســـلع والخدمات للوحدات الإنتاجية التي تسير وفق أســـس اقتصادية والتي استهدفت تغطية تكاليف إنتاجها (ويستثنى من هذا المفهوم المؤسسات ذات النفع العام والإدارات الحكومية التي تمول من الموازنة العامة للدولة).

إن سياسة الدعم تمثل أهم الإجراءات التي تعتمدها السياسة السعرية بوصفها تعكس الإجراءات والأسس الفاعلة المرتبطة بتحقيق أهداف محددة مسبقا (اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية) فتعكس في شكل مبالغ في ميزانية الدعم المحددة وفق برنامج معين ولمدة زمنية ، وتكون جزء من الميزانية الاعتيادية للدولة والخاصة بالنفقات التحويلية الجارية[2].

---

1. محمد أبو بكر الرازي ، مختار الصحاح، دار الرسالة ، الكويت ،1983 ، ص 205 .

2.عبد الحسين ، قيس علي ، قضية دعم الاقتصاد العراقي، وزارة التخطيط ،دائرة التخطيط الاقتصادي ، 2008 ، ص3.

1-1-2- <u>أشكال الدعم</u> يتمثل الدعم بعدة أشكال وهي على العموم القيمة التي تقدم إلى الأفراد أو المؤسسات ذات الطابع الإنتاجي أو الخدمي لغرض إيجاد نوع من التكافل الاجتماعي ما بين الدولة والمواطن وتتمثل هذه في :

أولا : <u>الدعم المباشر</u> أي تقديم التمويل النقدي المباشر للتعويض عن ارتفاع التكاليف و كذلك يقدم هذا النوع من الدعم إلى المؤسسات ذات الطابع الخدمي او الإنتاجي (الكهرباء, التعليم ، الصحة, التجارة, الزراعة, ...) و التي يتم تقديم الدعم لها أما في المرحلة النهائية بعد إنتاج السلعة (دعم مخرجات الإنتاج) او في البداية(كدعم مدخلات الإنتاج) ومن ذلك الدعم المقدم للمزارعين من اجل استمرارهم بالإنتاج (دعم الأسعار) إذ تقوم الدولة بشراء المحاصيل الزراعية من المزارعين بأسعار أعلى من تلك التي في السوق وبذلك تتحمل الدولة الفروقات المترتبة وهذا مايسمى بدعم المزارعين والجدول (1) يبين مقدار الدعم المقدم للقطاع الزراعي في العراق للمدة من 1990 إلى 2010 إذ يتبين من خلاله إن هذا الدعم قد وصل في بعض السنوات أكثر من قيمة المبالغ التي تم رصدها للقطاع الزراعي في السنوات (1994 ، 1997 ، 2004 ، 2005 ، و2007) فقد كانت (196,6 % ، 110,2%، 109,9%،102,8%) على التوالي ولسنتي 1991 و 1993 بنسبة 100% فيما كانت اقل نسب دعم مقدم لو استثنينا عام 2003 (لعدم وجود بيانات دقيقة كونها السنة التي حدث فيها الاحتلال الأميركي للعراق) هي للسنة 1992 إذ كانت 31,9% ، كما ويبين الشكل البياني (1) نسبة الدعم المقدم إلى التخصيص في القطاع الزراعي إن هذا الدعم يقدم بصورة مباشرة أو غير مباشرة للمزارعين من اجل زيادة المردود المادي للمنتجين من خلال زيادة أسعار شراء المحاصيل الزراعية وهذا مايؤدي إلى استمرار المزارعين بأعمالهم الحقلية وكذلك من خلال دعم اسعار المدخلات ومنها أسعار بعض المعدات والآلات الزراعية كمنظومات الري .

ثانيا : <u>الدعم غير المباشر</u>

إن الدعم غير المباشر يتمثل في :

ا – إعفاء المشاريع من كافة الرسوم الكمركية لمستلزمات الإنتاج الضرورية.

ب- دعم حركة إعادة التصدير بإعفاء المواد الأولية الداخلة في الإنتاج من الضرائب و الرسوم و التي تستورد لغرض تصنيعها و تصديرها مرة أخرى.

ج- دعم وإعانة بعض المشاريع ذات النفع العام (اي تلك التي تخدم مشاريع اخرى) و التي تواجه مشاكل إنتاجية[3].

هذا فضلا عن ماتمثله الزكاة في الاسلام كأداة اقتصادية فاعلة في محاربة التضخم من خلال جبايتها وتوزيعها ، وإنها أداة فاعلة في محاربة الاكتناز ، وإدارة عناصر الإنتاج بكفاءة من خلال امتزاج عناصر الإنتاج بالعقود الإسلامية ، لتؤدي إلى التوازن بين العرض النقدي والسلعي . إن واقع التعامل الربوي في المصارف التجارية التقليدية يؤدي إلى زيادة التوسع النقدي ، أو ما يسمى(بخلق النقود) وهذا يؤدي إلى زيادة العرض النقدي ، ويؤدي إلى التضخم[4]، كما وان من إشكال الدعم غير المباشر من خلال منع استيراد المنتجات التي لها نظير إنتاجي محلي .

كذلك فان دعم الصادرات من مجالات الدعم غير المباشر له الأثر الكبير في تحفيز الإنتاج حيث يقدم الدعم إلى المنتجين بهدف المحافظة على مستوى الأسعار الذي يضمن لهم الاستمرار على هامش ربحي جيد ، وعلى العموم ففي الدول التي تعمل بسياسة السوق الحر فإن اسعار المنتجات تحدد وفق تلك السياسة 5 .

وهناك الكثير من دول العالم التي تقدم إعانات منها المادية المتمثلة بمنح مساعدات مالية أو تلك المتمثلة برفع الضرائب عن المنتجات التصديرية وهذا ما يمثل الدعم إلى صادرات تلك الدول.

1-1-3- أهداف الدعم

3.عبد الحسين ، قيس علي ، دراسة عن سياسة دعم الأسعار الاستهلاكية ،الجهاز المركزي للأسعار (الملغى) بغداد ، 1987.

4.ألعبادي ،احمد صبحي احمد ،السياسة النقدية والمالية في الإسلام ودورها في معالجة التضخم ، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية ، جامعة الكويت ،العدد 54 ، السنة الثامنة عشر ،2003 ص 6 .

5.الزيني ، فاطمة محمود ، دراسة عن سياسة الدعم في العراق ، الجهاز المركزي للأسعار (الملغى) بغداد .1976. ص 22 .

يشير مفهوم الدعم الى إن الدولة تقوم بتقديم الدعم للأفراد وبذلك فإنها تسعى و من خلال سياسة الدعم بوصفه جزء من واجبها الاقتصادي والاجتماعي إلى :-

أ- تشجيع إقامة المشاريع الزراعية والصناعية والخدمية من خلال ما تقدمه الدولة من دعم.

ب- تشجيع عمليات التصدير.

ج- تحقيق التوازن بين الأسعار المحلية و الأسعار العالمية .

د- تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين و كذلك تطوير نوعية المنتجات المقدمة .

هـ- توفير السلع الأساسية السائدة للعمليات الإنتاجية (الماء و الكهرباء) و بأسعار مناسبة.

و- المساهمة في تطوير الزراعة و الصناعة المحليتان من خلال إدخال التقانة الحديثة .[6]

إن الدعم يهدف إلى ثبات واستقرار الأسعار في ظل سياسة سعرية شاملة مرتبطة مع مدخول المواطنين مما يؤدي إلى استقرار الاقتصاد واستمراره ، واستقرار القوة الشرائية والحد من النتائج السلبية للتضخم مع تأمين دخول مناسبة للمنتجين وخلق فرص للمنافسة في العمليات التصديرية للمنتجات المحلية الفائضة عن الحاجة مما يؤدي إلى المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي للبلد، هذا فضلا عن تحقيق الأهداف الاجتماعية و السياسية المتمثلة في توسيع الخدمات المقدمة للمواطنين (كالصحة و التعليم) و رفع مستواهم المعاشي.

1-1-4- التكلفة الاقتصادية للدعم

إن تكلفة الدعم من القضايا الرئيسية التي يتحملها المجتمع إذ تثار قضية الدعم عن السلع والخدمات ومبررات رفع الدعم التي تنحصر في تعاظم تكلفتها الاقتصادية بسبب أثاره السلبية التي يمكن حصرها في سوء توزيع الموارد وأحداث تشوهات في الاقتصاد الوطني فضلا عن كون حجم الدعم الكبير يحمل المجتمع أعباء قد لايكون قادرا على رفعها في المستقبل القريب ، إذ إن استمرار الدعم له تكلفة اقتصادية ذات مردود مالي كبير على موازنة الدولة التي يجب إن تحسب بدقة[7].

---

6. دعم أســـعار الحبوب بين تحفيز الإنتاج والتضخيم ، ورقة نقاشية ، وزارة التخطيط ، دائرة التخطيط الاقتصادي ، 199 .

7. عبد الحسين ، قيس علي ، قضية الدعم في الاقتصاد العراقي ، ص22 مصدر سبق ذكره .

جدول (1) التخصيصات السنوية الاستثمارية و الدعم المعتمد للقطاع الزراعي في العراق للمدة 1990 إلى 2010 (المبالغ بالمليون دينار)

السنة	الاعتماد المخصص للدعم المقدم للقطاع الزراعي	المصروف الفعلي من الاعتماد	التخصيص للقطاع الزراعي بموجب الموازنة الاستثمارية	نسبة الدعم المقدم إلى التخصيص في القطاع الزراعي
1990	* 372,9	327,9	1004	%37,1
1991	215	145,5	215	%100
1992	1304,4	405,4	4082,7	%31,9
1993	8104,9	4647,6	8015	%100
1994	* 19560,1	19560,1	9950,8	%196,6
1995	22786,8	18577,3	22786,8	%100
1996	** 20526,8	** 18337,7	19681.6	%95.8
1997	18266,9	18098,1	16576,5	%110,2
1998	25047,4	17661,8	25678,1	%97,6
1999	41748,4	26588,1	45419	%91,9
2000	60374,6	36511,2	61666	%97,9
2001	90101,2	57202,1	107472,7	%83,3
2002	* 88293,7	88293,7	149504	%59,1
2003	* 7478,2	7478,2	260857,8	%2,9
2004	*** 300000	*** 300000	270535	%110,9
2005	*** 300000	*** 300000	272863	%109,9
2006	*** 300000	*** 300000	319477	%93,9
2007	392636	314978,6	381889	%102,8
2008	1059680	682958,5	1511113	%70,1
2009	864529,3	686573,2	1098255	%78,8
2010	1361003,5	866796,5	1615563	%84,2

* لعدم وجود تخصيص للدعم فقد اعتمد المصروف الفعلي هو تخصيص الدعم .

**لعدم وجود بيانات عن عام 1996 فقد تم تقديرها متوسط عامي 1995 ، 1997 .

*** اعتماد مقدار تخصيص الدعم كمصروف فعلي لعدم وجود بيانات عن المصروفات الفعلية للسنوات (2004، 2005 ، و 2006) .

المصدر : إعداد الباحث عن بيانات وزارة المالية ، دائرة المحاسبة ، قسم توحيد الحسابات

ووزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية ، و دائرة الاستثمار الحكومي.

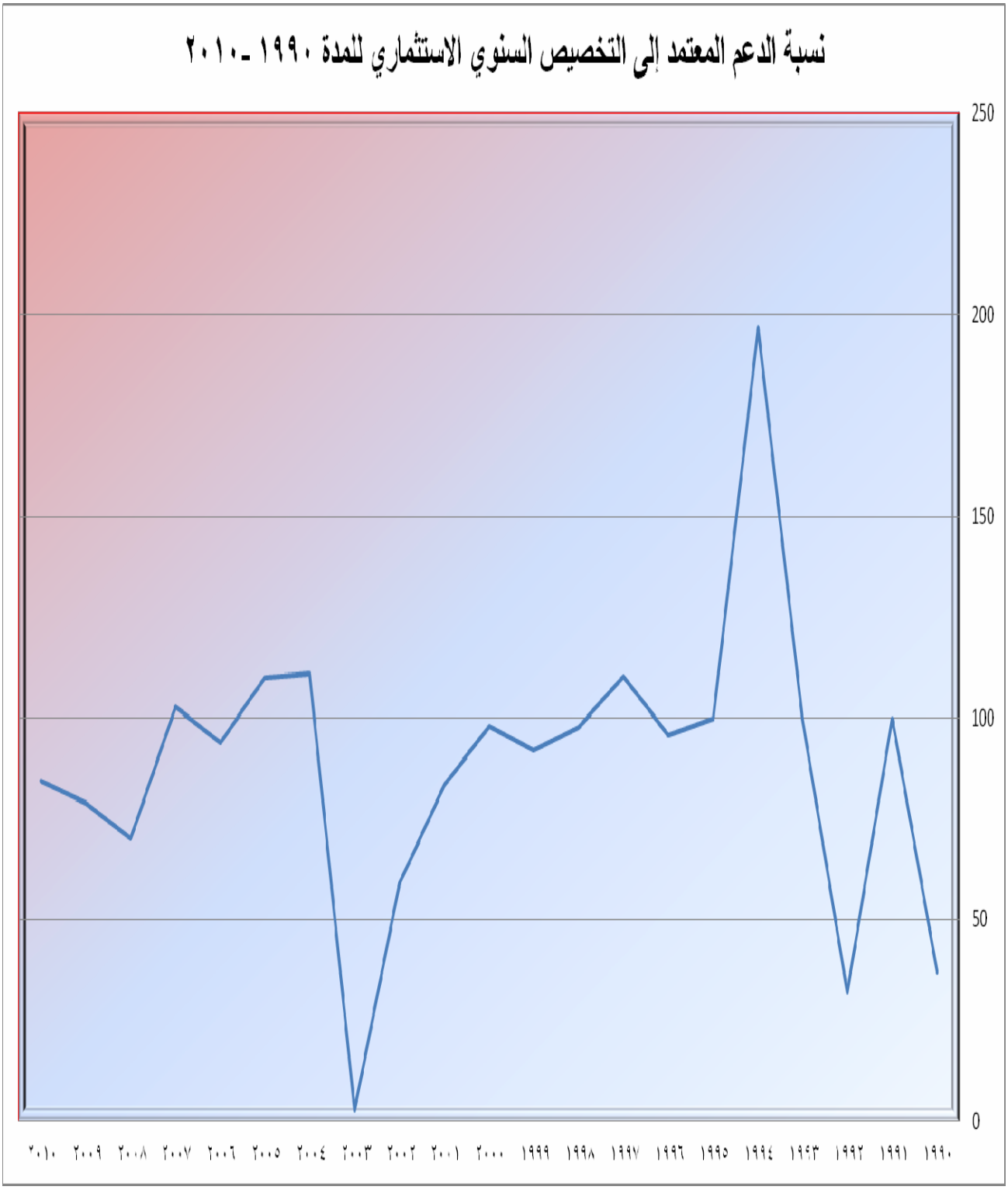

1-1-5- الدعم في الإسلام

الدعم من السمات التي أكد عليها الإسلام من خلال منظور التكافل بين أبناء المجتمع وذلك من خلال الكسب الحلال وإعطاء الصدقات والزكاة المفروضة إذ تعد الزكاة من أركان الإسلام الخمس وهي من الأعمدة الأساسية لخيمة الإسلام على اعتبار أنها تصفي بين نفوس الأغنياء والفقراء وتقضي على الحسد والبغضاء، وتدعم الفقير مما رزق الله الغني.

وقد وردت الزكاة في اثنان وثلاثون موضعا في القرآن الكريم فقد وردت في

أولا : سورة البقرة في الآيات (43 ، 83 ،110 ،177 ،277)

وَأَقِيمُواْ الصَّلاَةَ وَآتُواْ الزَّكَاةَ وَارْكَعُواْ مَعَ الرَّاكِعِينَ (البقرة 43)
وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لاَ تَعْبُدُونَ إِلاَّ اللّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً وَذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسْناً وَأَقِيمُواْ الصَّلاَةَ وَآتُواْ الزَّكَاةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلاَّ قَلِيلاً مِّنكُمْ وَأَنتُم مِّعْرِضُونَ (البقرة 83)
وَأَقِيمُواْ الصَّلاَةَ وَآتُواْ الزَّكَاةَ وَمَا تُقَدِّمُواْ لأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ اللّهِ إِنَّ اللّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ (البقرة 110)
لَّيْسَ الْبرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَـكِنَّ الْبرَّ مَنْ آمَنَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَالْمَلآئِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّآئِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلاَةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُواْ وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاء والضَّرَّاء وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَـئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَـئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ (البقرة 177)
إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ وَأَقَامُواْ الصَّلاَةَ وَآتَوُاْ الزَّكَاةَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ (البقرة 277).

ثانيا : وفي سورة التوبة في الآيات (5 ،11 ، 18 ،71 ،)

فَإِذَا انسَلَخَ الأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُواْ الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَاحْصُرُوهُمْ وَاقْعُدُواْ لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ الصَّلاَةَ وَآتَوُاْ الزَّكَاةَ فَخَلُّواْ سَبِيلَهُمْ إِنَّ اللّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ (التوبة 5)
فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ الصَّلاَةَ وَآتَوُاْ الزَّكَاةَ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَنُفَصِّلُ الآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ (التوبة 11)
إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللّهِ مَنْ آمَنَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلاَةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلاَّ اللّهَ فَعَسَى أُوْلَـئِكَ أَن يَكُونُواْ مِنَ الْمُهْتَدِينَ (التوبة 18)
وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاء بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللّهَ وَرَسُولَهُ أُوْلَـئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللّهُ إِنَّ اللّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ (التوبة 71

ثالثا : وفي سورة مريم في الآيات (31،13 ،55)

وَحَنَاناً مِّن لَّدُنَّا وَزَكَاةً وَكَانَ تَقِيّاً ((مريم 13)
وَجَعَلَنِي مُبَارَكاً أَيْنَ مَا كُنتُ وَأَوْصَانِي بِالصَّلاَةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيّاً (مريم 31)
وَكَانَ يَأْمُرُ أَهْلَهُ بِالصَّلاَةِ وَالزَّكَاةِ وَكَانَ عِندَ رَبِّهِ مَرْضِيّاً (مريم 55)

رابعا : وفي سورة الحج في الآيات (41 ، 78)

الَّذِينَ إِن مَّكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ (الحج 41)
وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ هُوَ اجْتَبَاكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِن قَبْلُ وَفِي هَذَا لِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيداً عَلَيْكُمْ وَتَكُونُوا شُهَدَاء عَلَى النَّاسِ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَاعْتَصِمُوا بِاللَّهِ هُوَ مَوْلَاكُمْ فَنِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ (الحج 78)

خامسا : و في سورة النور في الآيات (37 ، 57)

رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاء الزَّكَاةِ يَخَافُونَ يَوْماً تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ (النور 37)

وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ (النور 57)

سادسا : وفي سورة المائدة في الآيات(12 ،**55**)

وَلَقَدْ أَخَذَ اللّهُ مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيباً وَقَالَ اللّهُ إِنِّي مَعَكُمْ لَئِنْ أَقَمْتُمُ الصَّلاَةَ وَآتَيْتُمُ الزَّكَاةَ وَآمَنتُم بِرُسُلِي وَعَزَّرْتُمُوهُمْ وَأَقْرَضْتُمُ اللّهَ قَرْضاً حَسَناً لَّأُكَفِّرَنَّ عَنكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَلأُدْخِلَنَّكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ فَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ مِنكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاء السَّبِيلِ (المائدة 12)

إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ ((المائدة 55)

سابعا : و في سورة النساء في الآيات (77 ، 162)

أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّواْ أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُواْ الصَّلاَةَ وَآتُواْ الزَّكَاةَ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً وَقَالُواْ رَبَّنَا لِمَ كَتَبْتَ عَلَيْنَا الْقِتَالَ لَوْلا أَخَّرْتَنَا إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ قُلْ مَتَاعُ الدَّنْيَا قَلِيلٌ وَالآخِرَةُ خَيْرٌ لِّمَنِ اتَّقَى وَلاَ تُظْلَمُونَ فَتِيلاً (النساء 77)

لَّكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاَةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ أُوْلَـئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْراً عَظِيماً (النساء 162)

ثامنا : و في سورة النمل الاية 3

الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُم بِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ (النمل 3)

وفي سورة لقمان الآية 4

الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُم بِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ (لقمان 4)

وفي سورة الأحزاب الآية 33

وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً (الاحزاب 33)

و في سورة المجادلة الاية 13

أَأَشْفَقْتُمْ أَن تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَاتٍ فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُوا وَتَابَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَاللَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ (المجادلة 13)

و في سورة المزّمّل الاية 20

إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَى مِن ثُلُثَيِ اللَّيْلِ وَنِصْفَهُ وَثُلُثَهُ وَطَائِفَةٌ مِّنَ الَّذِينَ مَعَكَ وَاللَّهُ يُقَدِّرُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ عَلِمَ أَن لَّن تُحْصُوهُ فَتَابَ عَلَيْكُمْ فَاقْرَؤُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَى وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ اللَّهِ وَآخَرُونَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَاقْرَؤُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَقْرِضُوا اللَّهَ قَرْضاً حَسَناً وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ هُوَ خَيْراً وَأَعْظَمَ أَجْراً وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ (المزمل 20)

و في سورة البينة الاية **5**

وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاء وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ (البينة 5)

و في سورة فصلت الاية 7

الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُم بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ (فصلت 7)

و سورة المؤمنون في الاية 4

وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُون (المؤمنون 4)

وفي سورة الكهف في الآية 81

فَأَرَدْنَا أن يُبْدِلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْراً مِّنْهُ زَكَاةً وَأَقْرَبَ رُحْماً (الكهف 81)

و في سورة الأعراف الآية 156

وَاكْتُبْ لَنَا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الآخِرَةِ إِنَّا هُدْنَا إِلَيْكَ قَالَ عَذَابِي أُصِيبُ بِهِ مَنْ أَشَاء وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالَّذِينَ هُم بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُون (الاعراف 156)

وفي سورة الأنبياء الآية 73

وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ وَإِيتَاء الزَّكَاةِ وَكَانُوا لَنَا عَابِدِينَ (الانبياء 73)

و سورة الروم الآية 39

وَمَا آتَيْتُم مِّن رِّباً لِّيَرْبُوَ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرْبُو عِندَ اللَّهِ وَمَا آتَيْتُم مِّن زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ(الروم39)

إن تأكيد كتاب الله المجيد على الزكاة انما هو دعم للتكافل والتضامن الاجتماعي بين الناس لما للدعم من أهمية كبرى بين الناس .

ويقول أمير المؤمنين علي ابن أبي طالب (عليه السلام): إن الله سبحانه فرض في أموال الأغنياء أقوات الفقراء، فما جاع فقير إلا بما مُتع به غني .[8]

و ما كان هذا ليتحقق إن لم يكن المجتمع قائماً على مجموعة الفضائل كالورع و التواضع و أداء الأمانة و إتقان العمل و هي صفات مؤثرة في الاقتصاد إذ أنها الحاضنة الأولى للاقتصاد الإسلامي القائم على مبدأي الضمان و التكافل حتى لغير المسلم وهذا من مايسمى في يومنا بدعم الفقراء .

كذلك يرينا ديننا الإسلامي الحنيف صورة عن حدود تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي هو وصية أمير المؤمنين علي ابن أبي طالب (عليه السلام) إلى واليه على مصر مالك الأشتر، اذ يوصيه أن يبذل الأموال للتجار و الصناع إذا تعرضوا إلى أزمة: (و أفسح له في البذل ما يُزيل علته و تقل معه حاجته إلى الناس) ، و أما المزارعون و أصحاب الحقول الذين يتعرضون للكوارث الطبيعية: (فإن شكوا ثقلاً أو علةً أو انقطاع شرب أو بالة (إي المطر) أو إحالة أرضٍ اغتمرها غرقٌ أو أجحف بها عطشٌ خففت عنهم، بما ترجو أن يصلح به أمرهم ، و لا يثقلن عليك شـــيء خففت به المؤنة عنهم فأنه ذخرٌ يعودون به عليك في عمارة بلادك و تزيين

8.الإمام محمد عبده ، شرح نهج البلاغة للإمام علي ابن أبي طالب (ع) ، الأجزاء 1 – 4 ، دار المعرفة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1426 هـ ، 2005 م ، ص356

ولايتك) [9]، ففي هذه الرسالة يطلب الإمام من واليه بأن يوازن بين الضرائب التي يجبيها وبين الإنتاج ويأمره بأن يهتم بالإنتاج أولاً لأنه هو السبيل إلى زيادة الخراج أما في جانب الإنتاج فيربط بينه وبين أصناف المجتمع كالتجار وذوي الصناعات والزراع وهم الأساس في دائرة الإنتاج فيأمره أن يرعي شؤونهم ويدعم مواقفهم ويحل مشكلاتهم ويأمره أيضاً أن يمنعهم من الاحتكار والتلاعب بالأسعار لرفع الضرر عن العامة ثم يأمره أن يتولى تدبير شؤون المحتاجين بأن يخصص جزاءاً من المال لهؤلاء الفقراء، ثم يأمره بأن يرفق بأهل الخراج عند أخذ الضريبة منهم، ثم يأمره بإقامة الأمن ويحثه على طلب الصلح حتى مع أعدائه وتالياً فإن هذا النص هو وثيقة اقتصادية في تحديد وظائف الدولة في الجانب الاقتصادي وهي:

1. القيام بتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية.
2. جمع الضرائب.
3. مكافحة الفقر والعوز.
4. دعم التجارة بنوعيها الخارجية والداخلية.
5. تشجيع ذوي الصناعات على القيام بأعمالهم الحرفية.
6. دعم الإنتاج حتى لو اقتضى ذلك الامتناع عن أخذ الخراج.
7. حفظ الأمن والنظام.
8. تأكيد الاستقرار الاقتصادي.
9. إخضاع التسعيرة لقاعدة التراضي.
10. منع ما يمكن أن يسبب في تكدس الأموال مثل الاحتكار وما شابه ذلك فمن تجليات الجانب الإنساني في الاقتصاد الإسلامي إقراره لمبدأ الضمان والتكافل الاجتماعي ، فالدولة ضامنةُ لأي فرد في المجتمع بتوفير الدخل الذي يستطيع أن يعيش من خلاله، فإذا كان قادراً على العمل تضمن له مجالات العمل المناسب. وإذا لم يكن قادراً على العمل تضمن له ما يستطيع أن يعيش به هو وعياله وفي مجال التكافل الاجتماعي ، وهكذا يصبح كل فرد في أحضان هذا المجتمع يمده بالمال إذا افتقر، يقرضه إذا احتاج إليه، ويسدد ديونه إذا استدان ولم يكن بإمكانه سداد دينه.

9.الامام محمد عبده ، شرح نهج البلاغة للإمام علي (ع) ،المصدر السابق ، ص 400 إلى ص 418

المبحث الثاني

السياسة السعرية

من السياسات الفاعلة التي تعمل على تنظيم اسعار المنتجات إذ تعمل على تعجيل التنمية الزراعية وذلك من خلال تحديد نوع المنتج ومستوى الانتاج ، كما وترتبط السياسة السعرية مع باقي السياسات الاقتصادية وتعمل على تلافي التباين الذي قد يحصل بين اسعار السوق العالمية والأسعار المحلية

1-2-1- مفهوم الســـعر

هو ذلك المبلغ المدفوع لسلعة أو خدمة ما مقابل الانتفاع بها، وقد اتفق الاقتصاديون على مفهوم السعر في الاتجاه العام فيما اختلفوا ببعض التفاصيل عنه فقد عرفه هاربر[10] على انه (كمية النقود التي يدفعها المشتري الى البائع لشراء سلعة أو خدمة معينة) ، وعرف ليستر[11] السعر (انه كمية النقود المطلوبة للحصول على وحدة واحدة من سلعة أو خدمة) كما ويعرف السعر (انه عبارة عن تعبير نقدي لقيمة السلعة التبادلية) [12].

فيما أشار الجهاز المركزي للأسعار في العراق[13] إن السعر (تعبير نقدي لقيمة السلعة أو الخدمة والمتجسدة فيها نفقة العمل اللازمة اجتماعيا لإنتاجها) وانه عموما يشير إلى التعبير النقدي لنسب التبادل للسلع و الخدمات.

1-2-2- تأثير السياسة السعرية

تشكل ظاهرة السعر المحور الأساسي الذي يدور حوله اقتصاد السوق. ففي هذا المجتمع يلتقي فيه عادة البائعون والمشترون، عبر التقاء عرض السلع بالطلب عليها. بينما يمثل السعر نقطة الالتقاء بين رواد السوق. إن تحقيق التكافؤ بين المتناقضين: العرض والطلب، يمكّن من تنظيم التبادل في اقتصاد تحررت فيه الوحدات الإنتاجية من الخضوع للتنظيم الاجتماعي أو المخطط. وتبرز هنا ظاهرة السعر كمقياس للقيمة التبادلية للسلع وفقاً لدرجة المنافسة التي تسود في السوق.

وبقدر ما يبغي المستهلك تحقيق أكبر منفعة من جراء طلبه على السلع من السوق بقدر ما يسعى مالك رأس المال إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح عبر تحديده للأسعار التي تتناسب مع عرض سلعته وتسويقها. لكن لا يستطيع أي من هؤلاء الانفراد في التأثير على ثمن السلعة ارتفاعاً أو انخفاضاً. ففي ظل المنافسة الحرة وظروف العرض والطلب يتم تحديد سعر السلعة في السوق وبشكل مستقل تماماً عن إرادة كل منتج بمفرده. إن تحديد الأسعار يخضع لظروف

---

[10] Ronald , V.Harper,Price Policy and Procedure(Harceunt Bance and world , 1966) .

[11] J . Lester Clifford ., Principles of Economics , 9 th ed , Barnes and Hoble, Ino ,New York , 1957 .

12.النجفي ، سالم توفيق و عبد الرزاق عبد الحميد ، السياسات الاقتصادية الزراعية ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة الموصل ، 1990 .

13. وزارة التخطيط ، نشرة للجهاز المركزي للأسعار (الملغى) ، لجنة تنظيم التجارة ، السياسة السعرية، 1980 .

موضوعية نابعة من سلوك المتعاملين في السوق وهذه الأسعار تتناسب طردياً مع الطلب على السلع يرتفع السعر بارتفاعه وينخفض بانخفاضة وعكسياً مع العرض يرتفع بانخفاضه وينخفض بارتفاعه. وبذلك تتحقق قيمة السلعة.

اذ إن العرض والطلب متعارضان من حيث علاقتهما بالسعر، فالطلب يمثل جماعة المستهلكين وهم يسعون للحصول على السلعة بأقل الأسعار والعرض يمثل المنتجين وهم يسعون للحصول على أعلى الأسعار وتحقيق ربح كبير . وفي الواقع لا الطلب وحده ولا العرض وحده يستطيع إن يحدد السعر الذي تباع به السلعة في السوق ولكن السعر يتحدد بتفاعل قوى العرض والطلب معا[14].

1-2-3- أثر الدعم على السياسة السعرية

هناك صلة بين الدعم و السياسة السعرية ففي الكثير من بلدان العالم تم تنفيذ برامج للدعم من اجل تحقيق مستويات سعرية تتلائم و الظروف الاقتصادية للإفراد و الوحدات الإنتاجية من اجل تحقيق مستوى معاشي وإنتاجي يحقق الرفاهية فبرامج الدعم لا تنفصل عن السياسات الاقتصادية الأخرى وهي ذات علاقة تشابكيه [15].

إن سياسة دعم الأسعار تعد جزء من السياسة السعرية و لها آثار متبادلة مع العديد من السياسات الاقتصادية وهناك أربع طرائق للدعم غالبا ما يتم اعتمادها في الدول النامية وتتفاوت هذه الطرائق في أهدافها كما أنها تتفاوت في أهميتها ووسائل تنفيذها وهي :

1- الدعم المتخصص في ميزانية الغذاء والسلع الاستهلاكية, و هذا يتضمن بيع المنتجات و السلع المستهلكة بأسعار تقل عما عليه هذه السلع والمنتجات في الأسواق العالمية, وبيع المنتجات و السلع بأقل من كلفة الإنتاج للوحدة الواحدة و يمثل هذا اكبر قيمة من قيم الدعم .

2- الدعم الخاص بمدخلات الإنتاج الزراعية و السلع الوسيطة و هذا يتحمل جزء من تكلفة الموارد الزراعية كالسماد الكيماوي , المبيدات , الأدوية البيطرية , و غيرها و تتحمل الدولة فروقا سعرية ما بين سعر البيع و سعر التكلفة.

---

[14] وزارة التخطيط ، نشرة للجهاز المركزي للأسعار (الملغى) ، لجنة تنظيم التجارة .... مصدر سابق

17.الحيالي ، علي درب كسار ، الاعتبارات الواجب مراعاتها عند رسم السياسة السعرية للرز في العراق ، رسالة ماجستير(غير منشورة) ، كلية الزراعة ، جامعة بغداد ، 1997 ، ص 96 .

3- دعم سعر الصرف و الضرائب وهو المتمثل بتوفير نسبة من العملات الأجنبية لتمويل عملية الاستيراد بأسعار الصرف الرسمية وإعفاء بعض المشروعات التي تراها الدولة من الضرائب لمدة معينة.

4- الدعم الخاص بضبط الأسعار و هو بيع السلع بأسعار منخفضة و هذا قد يكون مع السلع الاستهلاكية او الوسيطة التي تنتجها شركات القطاع العام.

وان أشكال الدعم هذه تهدف إلى تحقيق ثلاث أهداف رئيسة تتمثل في :-

أ - خفض الأسعار النسبية بطريقة تسهم في إعادة توزيع الدخول.

ب - تحقيق استقرار في الأسعار مع الاجور المتحصل عليها .

ج - تحسين مستوى غذاء السكان.

فضلا عن مساهمة الدعم في استمرار المنتجين في إنتاجهم و تحقيق زيادة في جانب العرض لإيجاد الفائض للتصدير و تسهم إشكال الدعم هذه مجتمعه مع بعضها في تحقيق هذه الأهداف.

وإذ اعتمد القطاع الزراعي على سياسة دعم مدخلات الإنتاج لمدة طويلة وكذلك تم اعتماد دعم الأسعار من خلال سياسات سعرية ثابتة و التي تعد من أهم سياسات الدعم غير المباشر الذي يوفر السلع و المنتجات الزراعية و بأسعار مناسبة للمواطنين و أسعار مجزية للمنتجين ، مما أدى إلى تطور القطاع الزراعي من كميات المنتجات الزراعية إذ وصلت كميات الإنتاج من بعض المنتجات الزراعية إلى حد الاكتفاء الذاتي [16].

1-2-4- دور السعر في الاقتصاد العالمي

ان استخلاص القوانين الأساسية لاقتصاد السوق ومنها السعر ومدى ملاءمته لهذه الأيديولوجية أو تلك. تقتضي دراسة وتحليل المكانة التي يحتلها اقتصاد السوق لدى الأنظمة الاقتصادية المتعددة والأساليب المختلفة التي يتم اللجوء إليها لتطبيق قوانين هذا الاقتصاد ومبادئه والتي تتمثل في :

أولا : الاقتصاد الرأسمالي

18.الجمسي ، إمام محمد محمود ، برامج الدعم الحكومية وأثرها على السياسة السعرية لبعض الحاصلات الزراعية في مصر ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ص 23 .

تمت ولادة الأنظمة الاقتصادية للرأسمالية ابتداءً من نهايات القرون الوسطى عندما بدأ التجار بالبحث عن وسائل جديدة لزيادة ثرائهم. وقد أسهمت حركات الإصلاح الديني على تقديس أهمية العمل الفردي والمنافسة الحرة وتنامي رؤوس الأموال الفردية، وبالتالي زيادة الثروات الخاصة. وكان اقتصاد السوق ولا يزال يشكل الأساس التاريخي والدعامة الحقيقة التي يستند إليها النظام الاقتصادي الرأسمالي الذي لم يعد قاصراً على الاكتفاء بتداول وتنشيط حركة السلع ألتجارية بل أصبح يشمل حالياً ومنذ قيام الثورة الصناعية في أوربا تطوير عمليات الإنتاج والتسليف. أي سيطرة رؤوس الأموال ألفردية التجارية والصناعية النقدية على كافة نشاطات السوق وفي ظل المنافسة التامة، كما يشكل السوق هنا الميدان الرئيسي لتحقيق أقصى الأرباح عبر استغلال حاجة المستهلك إلى الســلعة أو الخدمة المطلوبة. وكلما اتسعت السوق كلما كفل ذلك مجالاً أوسع لنمو النظام الرأسمالي،وبذلك اصبح السعر يعتمد اساسا على سياسة العرض والطلب .

ثانيا : الاقتصاد الاشتراكي

يعتمد هذا الاقتصاد على مفاهيم عامة تختلف بل وتتعارض تماماً مع تلك السائدة لدى الاقتصاد الرأسمالي القائم أساساً على نظام السوق كسيادة الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج وتدخل الدولة في توجيه وتخطيط معظم النشاطات الاقتصادية الأساسية، بما في ذلك تحديد الأسعار والأجور بدلاً من مراعاة تقلبات العرض والطلب. لكن يلاحظ عادة ظهور أنماط اقتصادية متعددة لدى بعض البلدان في أثناء مرحلة الانتقال إلى الاشتراكية. فإلى جانب القطاع الاشتراكي المسيطر على النشاطات الاقتصادية الرئيسة للدولة، يوجد أحياناً مجال لعمل القطاع الخاص في السوق قد يطول أو يقصر وفق الوضع السياسي والاجتماعي لكل مجتمع على حده ، ويشمل هذا القطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمنتجين الحرفيين الذين احتفظوا بملكيتهم الخاصة لوسائل الإنتاج إلاّ أن السلطة الاشتراكية تستطيع بوساطة اتخاذ عدة إجراءات اقتصادية الحد من اتساع مجال اقتصاد السوق كتحقيق الرقابة الفعالة على عمل القطاع ألخاص وممارسة التأثير على الأسعار والأجور والأرباح ومنع ألاحتكارات وبشكل يكاد يصبح فيه اقتصاد السوق لدى النظام ألاشتراكي اقتصاداً مخطط ويفقد بالتالي إحدى أهم خصائصه، ألا وهي التلقائية في الإنتاج والتبادل.

ثالثا : الاقتصاد في البلدان النامية

تتميز اقتصاديات الدول النامية بانخفاض مستوى الإنتاج الفردي والدخول وتراكم رأس المال والادخار، وتدني المستوى التنظيمي والتكنولوجي وسيطرة القطاع الزراعي ولاستخراجي وضيق السوق المحلية والاعتماد على الأسواق الخارجية واختلال الميزان التجاري لصالح المستوردات ، كما يلاحظ لدى معظم الدول النامية أشكال متعددة من العلاقات الاقتصادية الرأسمالية والإقطاعية والتعاونية والحكومية وبشكل يجعل من الصعوبة بمكان تصنيفها بين اعداد النظم الرأسمالية أو الاشتراكية. فإلى جانب تركز ملكية وسائل الإنتاج لدى عدد محدود من ألأفراد يتوافر أحياناً قطاع إنتاجي عام مملوك للدولة. ويتفاوت تطبيق قوانين السوق بدرجات مختلفة. ولا يساعد تدني مستوى القوى المنتجة في توسع السوق. وتبقى حالة الركود الاقتصادي إحدى السمات شبه الدائمة للأسواق لدى الدول ألنامية إذ يسهم انخفاض الدخل في إضعاف الطلب على الأســواق وعدم قدرتها على النمو بوتيرة كافية وبذلك يكون السعر محكوم بالقرارات السياسية للدولة فتارةً يميل إلى النظام الاشتراكي وأخرى إلى الرأسمالي .

رابعاً : منظمة التجارة العالمية

دخل الميثاق المنشئ لهذه المنظمة حيز النفاذ بدءاً من 1995/1/1، وهي تهدف إلى إقرار مبدأ تحرير التجارة العالمية عبر تدعيم اقتصاد السوق وإزالة الحواجز ألتجارية الجمركية وغير ألجمركية وإتاحة مجالات أوسع للمنافسة الدولية. وقد جاءت وريثاً شرعياً للاتفاقية العامة للتجارة GATT التي تم إقرارها عام 1947 كرد فعل على السياسات التدخلية للدول بهدف تقييد حرية وجرت عدة جولات تفاوضية متعددة الأطراف بين الدول، بهدف التوسع في تخفيض الرسوم الجمركية أمام عدد كبير من السلع وفتح الأسواق أمام حوالي ثلثي التجارة ألعالمية وكذلك الحد من القيود غير الجمركية التي تعيق انسياب حركة التبادل التجارية. بشكل عام تهدف الفلسفة الاقتصادية لمنظمة التجارة العالمية إلى خلق اقتصاد سوق عالمي حر يضمن لرؤوس الأموال حرية الحركة بدون قيود وتحقيق مبادئ المساواة وعدم التمييز في تنظيم التبادلات التجارية. وباعتبار أن الاتفاق المنشئ للمنظمة يتضمن أحكاماً ملزمة للدول الأعضاء بضرورة تعديل تشريعاتها الوطنية لتتلاءم مع نصوص ألاتفاقية فهذا يعني ضرورة تحول اقتصاديات كما يتوجب على هذه الدول قبل الدول الأعضاء في المنظمة باتجاه اعتماد اقتصاد السوق الانضمام إلى والتوصل إلى اتفاق معها يتضمن شروط الانضمام (الفقرة 1 من المادة 12 من

ميثاق المنظمة) أي يجب عليهم انتهاج سياسة اقتصادية حرة وبذلك تكون المنافسة بين المنتجات وفق نظام الجودة والسعر المجزي[17].

1-2-5 - أهداف السياسة السعرية الزراعية في العراق

تهدف السياسة السعرية على تقديم خدمة للمنتجين و المستهلكين على حد سواء من خلال تنظيم سعر المنتج ما يؤدي إلى معرفة مسبقة للمنتجين بما سيحققونه من أرباح عند زراعة المحصول وكذلك يستطيع المستهلك من إجراء حساباته في الكميات المشتراة من قبله .

يمكن حصر الأهداف الأســـاسية لكل سياسة سعريه بالاتي :

1- ضمان دخل مجزي للمزارعين / إن دخل المزارع لا يوازي الذي يحصل عليه العامل في القطاعات الأخرى و ذلك بسب إن المزارعين يبيعون إنتاجهم في سوق المنافسة التامة و يشترون بالمقابل مستلزمات الإنتاج من سوق مدعوم و شبه احتكاري بسبب الطبيعة الموسمية للسلع الزراعية و كذلك عدد العاملين في القطاع الزراعي , و عليه يســتحق المنتج الزراعي حماية تعويضية من خلال دعم أسعار إنتاجه في سعر المساواة parity (price) بين القطاع الزراعي و القطاعات الأخرى.

2- حماية المزارعين من التقلبات السعرية , بسبب تغيرات العرض و الطلب فان ذلك يؤثر في الأسعار فان كان محصول معين في دورة إنتاجه و كان هناك انخفاض في مستوى الطلب عليه فان ذلك يؤدي إلى انخفاض سعر هذا المحصول ثم انخفاض دخل المزارع .

وهذا يؤدي إلى و جود سقف سعري (floor price) يقترب من مستوى سعر معين بوقف خسارة المنتج الزراعي ويعطى درجة معقولة من الضمانة و الاستقرار في الأسعار.

3- التحكم في مستوى الإنتاج / بسبب عدم وجود رؤية واضحة لأسعار المنتجات الزراعية عالميا مما لايتيح لأي مزارع من تخطيط إنتاجه مقدما لتوافق الكميات المنتجة مع مستوى طلب المستهلك و هذا هو سبب سعر دعم يعلن مسبقا كي يكون دليلا للمزارع لتعديل استعمال موارده و بما يتفق و التغييرات في المستوى المطلوب و هذا يتحقق بما يسمى بسعر التسعير المسبق للمنتجات الزراعية forward price

---

[17] Jon . kinywold . compare various economic schools 4th ed . center of economic and policy research . usa .2004.p 122- 140 .

4- توصف السياسة السعرية إنها أداة لتعجيل عملية التنمية الزراعية [18].

إن تطبيق بعض أنواع السياسات السعرية بشكل متقن كسياسة الدعم تؤدي إلى الاستقرار في تطوير أسعار المنتجات الزراعية في الأسواق المحلية لاسيما ذات المساس المباشر بحاجات الناس كالمحاصيل الزراعية و الحبوب فضلا عن تشجيع المنتجين على زيادة الإنتاج و من ثم زيادة الصادرات واستعمال التقدم التقني و توفير العملة الصعبة فضلا عن تحقيق التوازن بين الأسعار المحلية و العالمية و هو نوع من مظاهر التنمية[19].

كما بينت منظمة الأغذية والزراعة التابعة الأمم المتحدة[20] إن مستوى الدخل والرفاه الاقتصادي للعاملين في الزراعة يتحدد بعوامل كثيرة تشمل تغير أسعار منتجاتهم ومستواهم من التعليم ، ومعدل نمو الاقتصاد القومي ، والدخل الفردي الحقيقي، وتكاليف مدخولات الإنتاج ، والمحافظة على عائدات العمل الزراعي ، وإن أي زيادة في أسعار المنتجات الزراعية تؤدي إلى تحفيز المزارعين وذلك من خلال استخدام الأسمدة الجيدة وتطوير المكننة والتركيز على الصيانة وغيرها على نطاق واسع .

1-2-6- أهمية السياسة السعرية الزراعية

يؤدي السعر دورا مهما في القرارات الإنتاجية ويساعد في تحديد نوع الإنتاج ومن خلاله يمكن بيان مستوى الإنتاج وإن الاثنان يحددان مستوى الدخل الزراعي .

فإن كانت أسعار المستهلك ادني من تكاليف الإنتاج المدفوعة للمنتجين فلابد للدولة أن تدفع تعويضات للمنتجين لأن الأسعار الواطئة مهمة للمستهلكين من ذوي الدخل المحدود وان دعم المنتجين ضرورة لضمان استمرار العملية الإنتاجية وعلى العموم فأن سوق المنتجات الزراعية سوقا تنافسيا أكثر مما هو ســـــوقا احتكاريا إلا في حالات معينة لأن هناك أعداد كبيرة من المنتجين (مزارعين ومستثمرين) ذو حيازات متعددة الإحجام .

14.الزوبعي ، عبد الله علي مضحي ، تحليل اقتصادي للآثار المترتبة على دعم أســـعار محاصيل الحبوب الرئيسية في العراق للمدة 1970 إلى 1999 ، القمح انموذج تطبيقي ، أطروحة دكتوراه(غير منشورة) ، كلية الزراعة ، جامعة بغداد ، 1998 ، ص67.

15.كنعان ، ندى حسين مجيد ، تحليل اقتصادي للمحفزات النسبية لإنتاج واستهلاك الشعير في العراق ، رسالة ماجستير(غير منشورة) ، جامعة بغداد ، كلية الزراعة ،1998 ، ص 93 .

16.منظمة الأغذية والزراعة، الأمم المتحدة، سلسلة دراسات الزراعة ،حالة الأغذية والزراعة ، دراسة 26 ، 1993، ص6.

إن الأسعار المثالية هي التي لاتترك فائضا من السلع المعروضة أو إن تؤدي إلى نقصا فيها، فكفاءة الأسعار تكمن في التناسب بين المدخلات والمخرجات في العملية الإنتاجية وان تكون القرارات المتخذة في مصلحة المستهلكين والمنتجين على حد سواء .

ويمكن توضيح أهمية السياسة السعرية الزراعية من خلال الاتجاهات الآتية:

1- اتجاه المنتج , وهي القواعد والإجراءات التي من شانها تحقيق الأهداف الإنتاجية و تستهدف إجراء تعديلات زراعية .

2- اتجاه المستهلك , وهي الإجراءات و الوسائل التي تعمل على تحقيق أهداف الخطة الاستهلاكية ومن خلالها تعرف التغييرات الحاصلة في الأسعار بين المنتج و المستهلك.

3- اتجاه التعامل مع عناصر الإنتاج , والتي تعمل على وضع سياسة سعريه مع مستلزمات الإنتاج سواء بوجود دعم او وجود إعانة أو من دونهما. [21]

على ضوء ماتقدم يرى الباحث السياسة السعرية تعد أداة فاعلة من الأدوات الاقتصادية التي ينبغي استخدامها إلى جانب باقي السياسات والإجراءات الاقتصادية في حل مشاكل القطاع الزراعي والتي تستند إلى اعتبارين رئيسيين هما :

1 - ارتباط السياسة السعرية الزراعية مع باقي السياسات الاقتصادية وبما يضمن تحقيق التنمية الزراعية .

2- متابعة التغيرات الحاصلة بين أسعار السلع والمنتجات في الأسواق العالمية لتلافي التباين الذي يحصل بينها وبين الأسعار المحلية.

1-2-7- الآثار المترتبة على الدعم (سعر الناتج النهائي ، أسعار المدخلات)

في العديد من دول العالم تخضع أسعار المدخلات الزراعية إلى برامج منظمة لدعم تلك الأسعار وعلى الأخص الأسمدة الكيماوية ، البذور ، الأعلاف ، وفي بعض الاحيان هناك بعض الدول من تعمل على استخدام سياسة دعم أسعار المنتج[22].

فضلا عن وجود مفاضلة مستمرة بين التأثير في أسعار المنتجات الزراعية من جهة وأسعار المدخلات من جهة أخرى لغرض تحقيق أهداف الدولة ، وتعد برامج دعم أسعار

19.وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للأسعار ، دراسة عن خصائص الواقع ومتطلبات المستقبل ، بغداد ، 1985، ص 13

[22] Tolley, G.S.et.al , Agricultural Price Policies in the developing countries , 1976 .

المنتجات احد الإشكال المباشرة للمحفزات لأنها تعطي المنتجين المرونة الكاملة في اختيار المزيج الأقل كلفة من المدخلات لزيادة الإنتاج أما سياسة دعم مدخلات الإنتاج فهي محفز غير مباشر وتسهم في دعم الكفاءة في استعمال الموارد والكلفة الأعلى للمورد لتحقيق الزيادة نفسها في الإنتاج وتشير بعض الدراسات إلى إن استجابة الناتج لدعم أي من مدخلات الإنتاج تكون اقل اســـتجابة من دعم ســـــعر الناتج[23].

وقد تتداخل في بعض البلدان سياستي دعم المنتج النهائي ودعم مدخلات الانتاج وذلك لان إدخال ســـياسة دعم أسعار الناتج تأتي لمعالجة الأسعار المتدنية التي قد تضر بالمنتجين مما قد يدفعهم إلى التوقف عن الإنتاج في حين يتم استعمال ســـياسة دعم أسعار المدخلات لتشجيع المنتجين و من خلال المدخلات الحديثة وعلى العموم يفضل استعمال مزيج من السياستين .

أولا : <u>سياسة دعم أسعار الناتج النهائي:</u>

تعد سياسة دعم أسعار الناتج النهائي وسيلة مباشرة لدعم الأسعار الزراعية وان الدعم المباشر قد يتطلب تحديد المساحات المزروعة او الكميات المنتجة و هذا ما يحصل في الدول المتقدمة زراعيا و التي تعاني من وجود فائض في الإنتاج الزراعي , أما في البلدان النامية فإن المشكلة تكمن في نقص الإنتاج بسبب انخفاض الإنتاجية و سوء استغلال الموارد و تذبذب الإنتاج من موسم لأخر لذا يجب أن تكون السياسات و البرامج محفزة على زيادة الإنتاج.

إن رفع أســـــعار الشراء من المنتجين من شأنها ان تحقق نمو في القطاع الزراعي و ذلك لان بقاء أسعار المنتجات الزراعية منخفضة يجعل القطاع الزراعي عاجز عن تطوير نفسه و تحديث العمليات الإنتاجية مما يشكل عبئا على الاقتصاد الوطني [24].

أما تدخل الدول لشراء الكميات الفائضة من السلع فهي لكي تحافظ على الحد الأدنى للسعر الذي تحدده اللجنة التسعيرية , وهذا يؤدي إلى وضع المنتج في حالة من الاستقرار ويدفعه للاستمرار بالإنتاج و زيادته و تحسين نوعيته , و قد ساعدت هذا السياسة في استمرار المنتجين الزراعيين في إنتاجهم للسلع الزراعية المدعمة كما حققت زيادة في جانب العرض.

21.الزوبعي ، عبد الله علي مضحي .... ص 48 مصدر سبق ذكره .

22.العتبي، محمد حسن رشم ، تحليل بعض الآثار الاقتصادية لسياسة دعم أسعار محاصيل الحبوب الرئيسية في العراق للمدة من 1974 إلى 1996 ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ،كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 1997 ، ص 54.

ثانيا : سياسة دعم أسعار مدخلات الإنتاج

يقصد بدعم أسعار مدخلات الإنتاج الزراعي هو تخفيض أسعار مدخلات الإنتاج الزراعي إلى مستوى الكلفة او دونها . إذ تقوم الدولة بتخفيض أسعار مدخلات الإنتاج الزراعي كالأسمدة و البذور والمبيدات والمكائن و الأعلاف و الأدوية البيطرية و غيرها من المدخلات الإنتاجية , أما عن طريق دعم أسعار البيع او إنشاء محطات متخصصة في تقديم خدمات المكننة بأجور مخفضة قياسا بالكلفة الحقيقية لتشغيل هذه المكائن و صيانتها [25]

إن الدعم الذي تقدمه الدول للمنتج يمثل الفروق السعرية للوحدة الواحدة من السماد مثلا أي إن الفرق بين السعر العالمي و السعر المحلي و إن أي زيادة في سعر المدخلات العالمي ستؤدي إلى ارتفاع الكلفة التي تتحملها الدولة لأن سعر السماد المدعم هو اقل بكثير من السعر العالمي الذي تستورده الدولة و لذلك فإن أي زيادة في دعم مدخلات الإنتاج تكون مكلفة [26].

1-2-8- أثر السعر في سياسة الدعم الزراعي

تعد بداية التدخل في مجال الأسعار الزراعية عام 1930 في الولايات المتحدة الأمريكية بتحديد أسعار بعض السلع مثل الحبوب فضلا عن القطن والصوف وكذلك الحال في ألمانيا عام 1933 فالسعر يتمتع بأهمية كبيرة في دول العالم على اختلاف نظمها الاقتصادية و الاجتماعية إذ تلجأ الدول عادة إلى اعتماد سياسة دعم الأسعار الزراعية من اجل توفير المنتجات و السلع للمواطنين وبأسعار تتناسب و هيكل التكاليف و الرسوم و الهوامش و الإعانات المالية و الضرائب غير المباشرة ذات التأثير في مستويات الأسعار و قوى السوق في بعض القطاعات الاقتصادية[27]، وتعد سياسة دعم أسعار المنتجات الزراعية من الوسائل التي تستعمل لغرض تحقيق التوازن الاقتصادي و تشجيع الاستثمار الخاص في القطاع الزراعي.

---

23. النجفي، د.سالم توفيق ود. إسماعيل عبيد حمادي ، تخطيط التنمية والسياسة الزراعية ، جامعة الموصل ، 1989 ، ص263

24. الوائلي ، سرمد علي حسين ، تحليل اقتصادي لتأثير السياسة السعرية في إنتاج واستهلاك لحم الدجاج في العراق للمدة من 1980 إلى 2000 ، رسالة ماجستير(غير منشورة) رسالة ماجستير(غير منشورة) ، كلية الزراعة ، جامعة بغداد ، 2004 ، ص 39 .

25. السامرائي ، رشيد حميد هادي ، .... مصدر سبق ذكره .

وقد أدركت الكثير من الأنظمة الرأسمالية إن السعر لايمكن أن يترك بصورة كلية لآلية السوق وتحت تأثير قوى العرض والطلب إذ إن تدخل الدول في تحديد الاسعار الزراعية يعود إلى ضعف آلية السوق والمتمثلة في :

1- ضعف العلاقة بين أسعار السلع الزراعية وحجم الإنتاج بسبب تعذر استجابة العرض لتغيرات السعر في الأجل القصير ماينجم عن ذلك من ارتفاع السعر عند تقلص العرض .

2- تعرض الأسعار للتذبذب بفعل ظروف الإنتاج والعروض الخاضعة للأوضاع الطبيعية.

3- تذبذب الإنتاج الزراعي يكون مصحوبا عادة بتذبذب حاد في الأسعار الزراعية[28].

ومن الأساليب الأخرى لدعم الإنتاج المحلي الذي نسعى من خلاله إلى توفير المنتجات والسلع للمواطنين هي فرض ضرائب على المنتجات الزراعية المستوردة وتحديد البعض منها.

إن الهدف الرئيس الذي تسعى إليه الدولة يكمن في حصول المنتجين على دخول مجزية لتساعدهم على الاستمرار في العملية الإنتاجية والعيش بمستوى اجتماعي متكافئ وكذلك ضبط الأسعار حتى تمنع الاحتكاريين من السيطرة على السوق والتي قد تؤدي إلى فقدان المستهلك لحاجته الأساسية نتيجة لارتفاع أسعارها ولذلك فأن للسعر اثر في دعم الإنتاج الزراعي و توفير الفرص الكفيلة للطرفين(المنتج والمستهلك) للانتفاع من المنتجات الزراعية وبأسعار متكافئة.

كما وإن الأسعار تؤدي دورا هاما في البنيان الاقتصادي ، إذ تعد المحرك الأساسي لمختلف الأنشطة الاقتصادية , لما للأسعار من وظيفة أساسية في توجيه الموارد المختلفة ، اذ تعد المشكلات السعرية ذات طبيعة متشابكة ومتكاملة مع باقي المشاكل الاقتصادية والنقدية والمالية التي لايمكن معالجتها الإ بتناول حزمة من التكامل الاقتصادي[29].

أن آلية الأسعار تحدد وفقا للعرض والطلب فمن المعروف أن سعر أي سلعة يتأثر في الكمية المنتجة منها ، فتحقيق الربح او الخسارة في مزارع الدواجن لايرجع إلى كفاءة الإدارة فقط وإنما يرجع إلى مستوى الأسعار السائد إذ حققت بعض المزارع إرباحا نتيجة لارتفاع الأسعار وقت التسويق ، فضلا عن دور الادارة الجيدة التي تستطيع الاستفادة من المتغيرات

26.حبيب ، كريم عجيل ، سياسة أسعار شراء المنتجات الزراعية في العراق مع إشارة إلى محصول القمح من 1976 إلى 1980 ، رسالة ماجستير(غير منشورة) ، كلية الزراعة ، جامعة بغداد ، 1985 ، ص12 .

27. مصطفى ، محمد عادل ، دراسة تحليلية للسياسات الزراعية والآثار المترتبة عليها ، مجلة الفلاحة المصرية ، مصر ، القاهرة ، السنة الخامسة والستون ، 1985 ، ص 61 .

المحيطة ونجعلها في خدمتها وبذلك تستطيع الادارة الجيدة من تحويل الازمات والتحديات الى فرص تحقق لها عوائد مجزية وتنافس من خلالها .

المبحث الثالث
دور التمويل والإقراض في المشاريع الزراعية

تعد المعوقات المالية من أهم معوقات التنمية الزراعية ، و يمكن ملاحظة ذلك من خلال الانخفاض الكبير للاســـتثمارات في القطاع الزراعي ، وتؤدي الدولة دوراً كبيراً في تنمية وتطوير القطاع الزراعي في ظل وجود التحديات لهذا القطاع كبيرة ، إذ يعد الاقراض من حلول المعوقات المالية للنهوض بالقطاع الزراعي ، ويوصف الإقراض على انه من ابسط صور الائتمان الزراعي فعمليات منح القروض تعد من الأنشطة الأساسية لتحقيق الإرباح في المصارف التجارية وتمنح هذه القروض لغرض شراء البذور والأسمدة والأعلاف والمكائن .... الخ، وهناك قروض تمنح من صناديق تسمى بصناديق الإقراض وأخرى تمنح من صناديق تسمى بصناديق الاستثمار.

1-3-1- صناديق الاستثمار

إن صناديق الاســـــتثمار هي محافــظ تجمع فيها المدخرات الصغيرة لتكوين حجما من الأموال يمكن أن يؤدي إلى تقليل المخاطر ويمكن إن تشـــــــرف عليها جهات حكومية متخصصة لتأخذ صفة شركة استثمار(Investment Company) [30].

أما عقود الاستثمار الإسلامية فإنها تؤدي إلى تحقيق العدالة بين أطراف العقد ، مما يتوجب على المتعاقدين مزج رأس المال مع عناصر الإنتاج ، ولا يجب الربح إلا بالحقيقة الفعلية من السلع والخدمات . وهذا يمنع التضخم ، ويؤدي إلى التوازن الاقتصادي[31] .

إن الأحكام الفقهية لصناديق الاستثمار والتي تعد أوعية استثمارية مستقلة في ذمتها المالية عن الجهات المنشئة لها تتكون من مساهمات في صورة أسهم أو وحدات متساوية تمثل ملكية أصحابها في الموجودات مع استحقاق الربح أو تحمل الخسارة وتدار بالمضاربة الوكالة وحكمها جائز.

وهناك صورتان لإدارة الصناديق التي يجري العمل بهما :-

1- الإدارة على أساس المضاربة وهي بتحديد نسبة معلومة من الربح للمدير(المضارب)

2- الإدارة بالوكالة وهي بتحديد مبلغ مقطوع للمدير أوبنسبة من صافي قيمة الموجودات[32].

---

28. الليبية ، عزيزة ،إدارة المخاطر في صناديق الاستثمار الإسلامية ،بحث مقدم إلى الندوة السادسة عشر ،الدلة والبركة ، بيروت ، 1420 ه ص 3 .

29.ألعبادي ، احمد صبحي احمد ، 2003... مصدر سبق ذكره ، ص 24 .

وتعد صناديق الاستثمار أداة مهمة لجذب المدخرين الصغار الذين لا يملكون فرصة المشاركة في السوق المالية، فضلا عن دورها في دعم برنامج الخصخصة وتوسيع قاعدة الملكية من خلال ضمان التقييم السليم للأوراق المالية وتحسين شروط بيعها ، ومن مزايا صناديق الاستثمار إنها تعمل على التجميع في التحليل وإدارة الأوراق المالية ، وتحقق الصناديق عائد استثمار يفوق العائد الذي يمكن تحقيقه من الودائع المصرفية . وتحظى الصناديق بسيولة أعلى من الاستثمار المباشر والحسابات الآجلة في المصارف، وعمليات توظيف الأموال في الأسهم والأوراق المالية الأخرى.

ازدادت الحاجة لصناديق مدخرات لعدد كبير من الأفراد، كما توفر القدرة على انتقاء الأوراق المالية، ومتابعة تطوراتها بواسطة خبراء متخصصين الاستثمار بعد تناقص دور البنوك التجارية في سوق الإقراض،ومن المعايير التي يتم على أساسها اختيار الصندوق، سـعر الوحدة الاستثمارية في الأسهم والسندات للصندوق، ومدى نجاح الصندوق في تحقيق أهدافه المعلنة من العائد السنوي المتوقع على الاستثمار، وإمكانية توزيع الأرباح ، وحجم السيولة المتوفرة في الصندوق وإمكانية قيام المستثمر بتسييل نقوده أو استثمارها أو الخروج من الصندوق.

إن أداء الصندوق في السابق ومؤهلات القائمين على إدارته. ومصداقية المؤسسة التي تروج وتدير الصندوق من أهم صفات الصندوق وتكمن أهمية صناديق الاستثمار للاقتصاد في:

1 – تسهم في ترشيد توظيف الأموال لأصحاب المدخرات الصغيرة من خلال :

أ– الخبرة الفنية لاتخاذ القرار الاستثماري ومراقبة حركة الأسعار واختيار توقيت الاستثمار.

ب– تخفض مخاطر الاستثمار عبر تنويع المحفظة الاستثمارية ،والتدقيق في تقارير العمليات التي ستمول من قبل الصندوق،والاحتفاظ بمخصص لمخاطر الاستثمار الطارئة التي تؤثر في الأرباح.

ج– يحصل المساهم في صناديق الاستثمار على ميزتي المرونة والملائمة من خلال ضمان حقه في التحول من صندوق لآخر مقابل رسوم ضئيلة،وحقه في استرداد قيمة أسهمه إذا ما أراد التخلص منها كلياً أو جزئياً،كما يمكنه إبقاء رأس ماله وسحب العائد فقط أو إعادة الاستثمار وبحسب رغبته.

---

30. الشمري ، صادق راشد ، أساسيات الاستثمار في المصارف الإسلامية ، مطبعة الكتاب ، الطبعة الأولى ،بغداد ،2009 ص248.

د- إن قيام إدارة صناديق الاستثمار بدراسة الفرص الاستثمارية المربحة في الأسواق قبل الاكتتاب يؤدي إلى رفع الكفاءة التشغيلية لمشروعاتها،وعدم حاجتها إلى انتظار الفرص الاستثمارية المناسبة.وفي هذا علاج لمشكلة تأخر الاستثمار ومشكلة فائض السيولة التي تسهم في انخفاض مستويات الأرباح.

2 – تسهم في تشجيع الاستثمار المتوسط والطويل الأجل والمبني على دراسات علمية.

3 – تعد من أنسب الأدوات التي تفسح المجال لتوظيف مدخرات العرب والأجانب والعراقيين المقيمين في الخارج دون الحاجة إلى تواجدهم في العراق.

4 – تسهم في تعزيز الدور الاستثماري للمصارف التجارية من خلال قيام المصارف باستخدام صناديق الاستثمار كأوعية استثمارية، وتوظف من خلالها فائض السيولة المتاح لديها ، وبهذا يمكن أن توجه أصولها النقدية للاستثمار المباشر في المشروعات الإنتاجية، مع تحقيق أقصى عائد ممكن بأقل درجة من درجات المخاطرة. كما يمكن للمصارف التجارية أن تبادر إلى تأسيس أو المساهمة في تأسيس صناديق للاستثمار المشترك.

5 – يمكن أن تسهم في تنشيط حركة سوق الأوراق المالية من خلال جذب المدخرين الصغار، و تقديم أدوات استثمارية تتناسب وظروف المستثمرين المحتملين ،كما تقوم بشراء تشكيلة من الأوراق المالية المتداولة في السوق مما يسهم في تنشيط حركة السوق.

6 – يمكن أن تسهم الصناديق الاستثمارية في عملية تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وهذا الأمر يحتاج إلى تضافر الجهود بين مجموعات الحرفيين وصغار المنتجين من جهة والبنوك والمؤسسات التمويلية من جهة أخرى.[33]

1-3-2 صناديق الإقراض (المبادرة الزراعية)

انتعشت حقول الدواجن في العراق بشكل خاص وواسع في حقبة السبعينيات من القرن الماضي إذ شكلت المناطق المحيطة ببغداد (أبوغريب، الطارمية، الغالبية، المدائن، بسماية.....) حزاما من المفاقس والحقول والمزارع والمجازر وأخذت تتميز بإنتاج الدجاج البياض ودجاج اللحم.

---

[33] http://www.alnajafnews.net أبو ميسم ، محمد شريف

ولكن خلال مدة الحصار الاقتصادي على العراق (1991 إلى 2003) تلكأت هذه الصناعة ومن ثم انحدرت الإنتاجية إلى اقل ما يمكن بسبب توقف استيراد الأعلاف والأدوية والأمصال وغيرها من العناصر الداخلة في عملية إنتاج الدواجن ، مستقطعا من هذه المدة سنوات تنفيذ مشروع إعادة تأهيل مشاريع الدواجن الذي بدء العمل به منذ عام 1998 والى عام 2003 إذ دمر قطاع الدواجن بعد عام 2003 بسبب الحرب وإعمال السـلب والنهب وتردي الأوضاع الأمنية ما أدى إلى تراجع صناعة الدواجن في القطاع الخاص وأغلقت اغلب مزارع تربية الدواجن ، فضلا عن الاستيراد العشوائي الذي دخل البلد ما أدى إلى انخفاض أسعار المتوفر منه في الأسواق وعدم إمكانية المحلي على المنافسة [34].

ولما كان من المهم تطوير تربية وإنتاج الدواجن لما تشكله من حلقة مهمة في الأمن الغذائي فضلا عن ما تساهم به في الدخل الوطني وتشغيل الأيدي العاملة لامتصاص البطالة فقد شرعت الدولة ومن خلال إنشاء صناديق الإقراض التي تشكل نافذة مهمة لغرض تطوير وارتقاء القطاع الزراعي هي نافذة الإقراض التنموي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبرى عبر قروض مدعومة بغية الارتقاء بواقع القطاع الإنتاجي الزراعي إذ أعلن المصرف الزراعي التعاوني إن إجمالي قروض المبادرة الزراعية لقروض الصناديق التخصصية تجاوز 968.679 مليار دينار لغاية 2011/9/30 ، منها 48.161 مليار دينار لمشاريع الدواجن وبما يشكل 4.9 %من إجمالي القروض المقدمة في صناديق الإقراض ، ويشار إلى إن المصرف الزراعي يقوم بمنح قروض المبادرة الزراعية للفلاحين والمزارعين والشركات الزراعية دون أية فائدة مصرفية ، وبنسب مساهمة تتراوح بين 80الى 100% من كلفة المشروع ، وتقسم صناديق اقراض المبادرة الزراعية إلى [35]:

أولا : **قروض صندوق الثروة الحيوانية** : يعمل هذا الصندوق على تمويل كافة المشاريع الخاصة بالثروة الحيوانية والسمكية والإحياء المائية أو توسيع وتطوير مشاريعها القائمة وتشمل أنشاء حقول الدواجن وإعادة وتأهيل القائمة منها وتشغيلها ، وشراء مكائن تفريخ الدجاج

---

34 http://alsabah.com

33 . وزارة المالية، المصرف الزراعي التعاوني، قسم الائتمان .

ومستلزماتها ، تشغيل مشاريع تسمين العجول ، الماعز الشامي ، تربية الجاموس ، أنشاء معامل العلف ، تشغيل بحيرات الأسماك ، تشييد غرف التبريد.

لقد تجاوزت القروض فيه(157) مليار دينار تمثل صناديق إقراض مشاريع الدواجن (48.161) مليار دينار بما نسبته 30.7% و بواقع(1171) معاملة قرض لمشـــاريع الدواجن (إنشاء، تشغيل، تأهيل وتشـــغيل حقول) منذ انطلاق العمل بقروض المبادرة الزراعية في الأول من آب 2008 والجدول (2) يبين عدد معاملات القروض والمبالغ الممنوحة لها والخاصة بالدواجن .

ومن الممكن ملاحظة ان هناك استفادة واضحة للمزارعين من خلال اقتراضهم من هذه الصناديق فمنذ انطلاق المبادرة الزراعية في عام 2008 وصل عدد القروض المقدمة لإنشاء حقول الدواجن إلى (173) قرض بمبلغ إجمالي قدره(16706) مليون دينار، قروض تشـــغيل حقول الدواجن إلـــى(878) قرض بمبلغ إجمـــــــــــــــالي قدره (25719.73) مليون دينار، و(120) قرض بمبلغ (5735.58) مليون دينار لتأهيل وتشغيل الحقول .

إن أعلى نسبة إقراض كانت لمشاريع تشغيل الحقول في محافظة بابل إذ كانت القروض المستلمة (229) قرض تشغيل بمبلغ مقداره (5969.6) مليون دينار وجاءت محافظة بغداد بعدها بعدد قروض وصلت إلى (116) قرض بمبلغ مقداره (2814.03) مليون دينار فيما كان اقل مبلغ مستلم(122) مليون دينار وبواقع(4) قروض في محافظة النجف .

وجاء المبلغ المستلم لقروض إنشاء الحقول بقيمة (16706) مليون دينار بعدد قروض وصلت إلى(173) قرض وكانت أعلى نسبة قروض مقدمة في محافظة كربلاء بعدد(32) قرض بقيمة (3669) مليون دينار وجاءت بعدها محافظة بابل بواقع (31) قرض بقيمة (2522) مليون دينار وكانت اقل عدد قروض في محافظتي كركوك والبصرة وبنسبة صفر% . فيما تفوقت محافظة بغداد في تأهيل وتشغيل الحقول وبواقع(49) قرض بقيمة(2063.48)مليون دينار لتأتي بعدها محافظة ديالى بواقع(34) قرض بقيمة(1619) مليون دينار فيما كانت اقل المحافظات في تأهيل وتشغيل حقول الدواجن(ميســـــان، ذي قار ،النجف، البصرة) وبنسب صفر%.

وكذلك يبين الجدول (2) إن عدد القروض المقدمة لقطاع الدواجن (إنشاء حقول ، تشغيل حقول ، و تأهيل وتشغيل حقول) إذ كانت(1171) قرض لعموم العراق في قطاع الدواجن ومنذ انطلاق المبادرة الزراعية وبمبلغ إجمالي يصل إلى(48161.31)مليون دينار كانت الحصة الأكبر منها إلى محافظتي كربلاء وبابل إذ بلغت القروض فيهما إلى(262 ، 92) قرض على التوالي وبمبلغ قدره (86416 ، 6009) مليون دينار على التوالي ، إن اغلب إنتاج الدواجن يتركز في بغداد والمحافظات المحيطة بها والذي يتبين من خلال الجدول إن اغلب القروض قد تركزت في هذه المحافظات .

والرسم البياني (2) يوضح أعداد القروض ومقدارها حسب المحافظات .

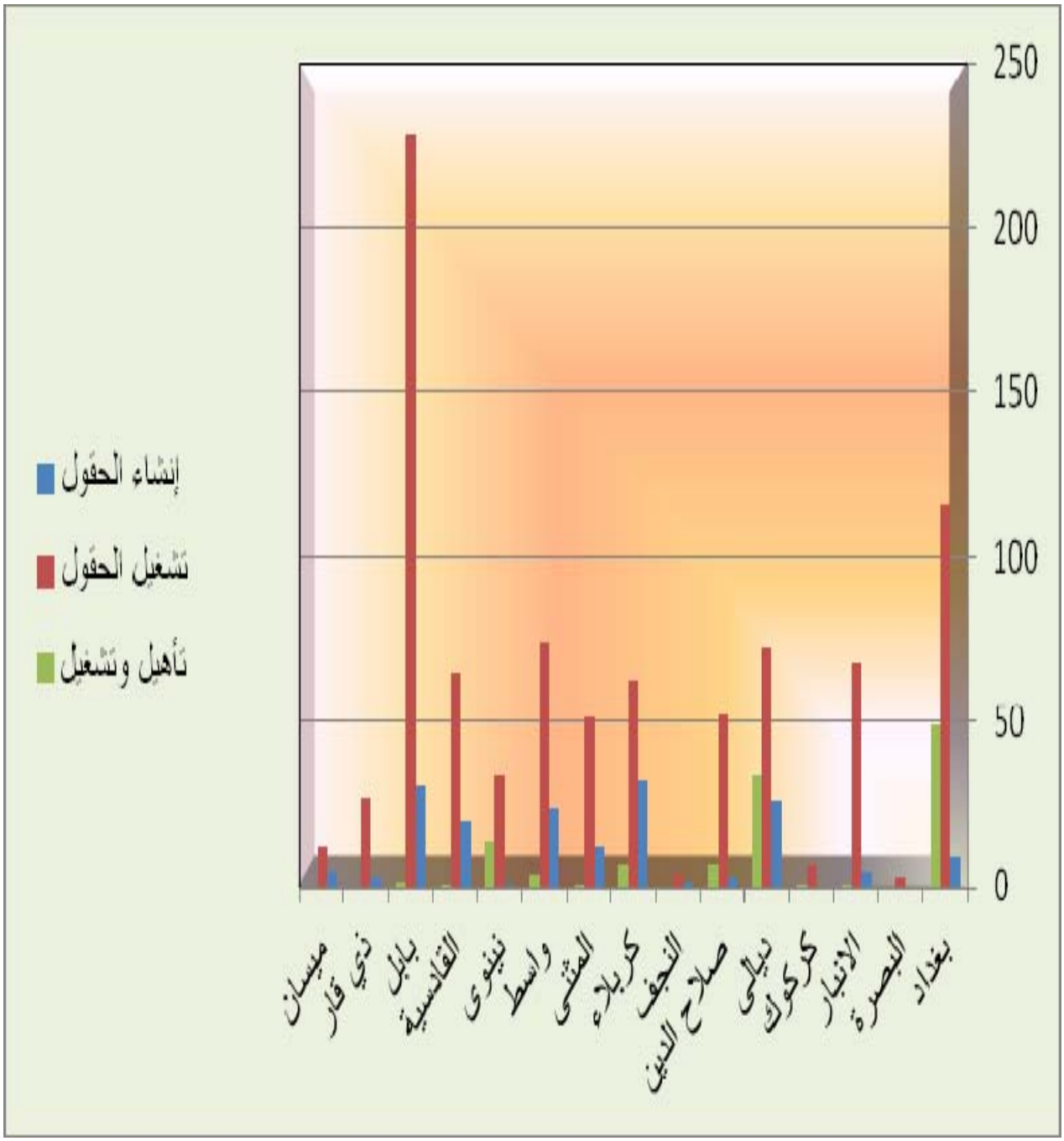

رسم بياني (2)

اعداد القروض وحسب المحافظات(انشاء حقول ، تشغيل ، تأهيل وتشغيل)

كما ومن خلال الاطلاع على الجدول (3) إن هناك ارتفاع في كمية إنتاج الدواجن في عام 2010 عما كان عليه عند بدء قروض المبادرة في عام 2008 وكذلك زيادة في أعداد المشاريع التي أخذت بالانخفاض التدريجي بعد أحداث 2003.

ثانيا : صندوق صغار الفلاحين : يشمل تمويل كافة الإغراض الزراعية التي لم تذكر ضمن الأنواع أعلاه مثل (المحاصيل الحقلية ، الخضر المتنوعة ، إنشاء البيوت البلاستيكية ، مناحل العسل ، إنشاء البساتين الجديدة) وقد بلغت قيمة القروض المقدمة لهذا الصندوق من بدء المبادرة الزراعية ولغاية أيلول 2011 إلى (296.9) مليار دينار.

ثالثا : صندوق المكننة ووسائل الري الحديثة : يهدف إلى شراء المضخات والمكائن والآلات والمعدات الزراعية والإنفاق على استصلاح الأراضي وإحيائها وشق الجداول والمبازل وحفر الآبار فيها للإغراض الزراعية ويشمل ، شراء الحاصدات ،الساحبات ،منظومات الري بالرش والتنقيط الآبار الارتوازية ونصب طواقم الضخ ، أنشاء أحواض لخزن المياه... يهدف الصندوق إلى توفير كافة متطلبات من المكائن والمعدات والإنفاق على استصلاح الأراضي وشق السواقي وحفر الآبار والسطحية ويكون القرض بمقدار قيمة الشراء بالنسبة للمكائن والمعدات وكلف الإنفاق للإغراض الأخرى وقد بلغت قيمة القروض المقدمة لهذا الصندوق من بدء المبادرة الزراعية ولغاية أيلول 2011 إلى (341) مليار دينار.

رابعا : صندوق تنمية النخيل : شمل أنشاء البساتين النخيل وأعمارها وشق الجداول وغرس الفسائل وتطويرها وإدامتها وصيانتها وبناء غرف للخزن... وقد بلغت قيمة القروض المقدمة لهذا الصندوق من بدء المبادرة الزراعية ولغاية أيلول 2011 إلى (43.3)مليار دينار.

خامسا : صندوق المشاريع الإستراتيجية الكبرى يشتمل أية خدمات ذات صلة بشؤون التمويل الزراعي وتنمية الثروة الحيوانية والسمكية وإنشاء الأبنية والمخازن والمستودعات وغرف التبريد وحفظ المنتجات الزراعية والحيوانية والسمكية والأحياء المائية والتي تزيد كلفتها عن (250) مليون دينار، وقد بلغت قيمة القروض المقدمة لهذا الصندوق من بدء المبادرة الزراعية ولغاية أيلول 2011 إلى(124.8) مليار دينار.

سادسا : صندوق تنمية الأهوار : يشتمل على الخدمات ذات صلة بشؤون التمويل الزراعي في الاهوار وتنمية الاهوار وقد بلغت قيمة القروض المقدمة لهذا الصندوق من بدء المبادرة الزراعية ولغاية أيلول 2011 إلى(4.6) مليار دينار

جـــدول (2) يبين أعداد وحـــجم القروض المقدمة ضمن صناديق الإقـــراض لمحافظات العراق لغاية 30/ أيلول /2011

(المبادرة الزراعية) المبلغ (مليون دينار)

المحافظة	إنشاء حقول	المبلغ	تشغيل	المبلغ	تأهيل وتشغيل	المبلغ
بغداد	9	615.5	116	2814.03	49	2063.48
البصرة	–	–	3	135.5	–	–
الانبار	5	305.5	68	2098.35	1	30
كركوك	–	–	7	280	1	80
ديالى	26	2338.6	73	2554.1	34	1619
صلاح الدين	3	172.4	52	1658.15	7	304.9
النجف	2	176	4	122	–	–
كربلاء	32	3669	63	2192	7	348
المثنى	12	1202	51	1627.6	1	25
واسط	24	2181.5	74	2293.3	4	130
نينوى	1	203	34	1212.5	14	936.2
القادسية	20	2200	65	1923.6	1	49
بابل	31	2522	229	5969.6	2	150
ذي قار	3	270	27	620.5	–	–
ميسان	5	850.5	12	218.5	–	–
المجموع	173	16706	878	25719.7	120	5735.6

الجدول من إعداد الباحث عن بيانات المصرف الزراعي التعاوني، قسم الائتمان

الجدول (3) كمية الإنتاج للحوم الدجاج وعدد المشاريع المنتجة ومتوسط كلفة الإنتاج في العراق للسنوات 1980 إلى 2010

ت	السنة	كمية الإنتاج (ألف طن)	عدد المشاريع المنتجة	متوسط كلفة الإنتاج (كغم /دينار)
1	1980	57.8	* ---	* ---
2	1981	64.6	* ---	* ---
3	1982	154.6	* ---	* ---
4	1983	112.5	* ---	* ---
5	1984	160	* ---	* ---
6	1985	165.3	* ---	* ---
7	1986	172.2	* ---	* ---
8	1987	174.6	* ---	* ---
9	1988	182.5	* ---	* ---
10	1989	226.6	* ---	* ---
11	1990	147.9	* ---	* ---
12	1991	29.4	* ---	* ---
13	1992	27.2	* ---	* ---
14	1993	25.7	1196	39
15	1994	7.4	508	300
16	1995	4.6	302	1407
17	1996	4.2	300	1621
18	1997	4.4	365	1689
19	1998	19.3	1029	749
20	1999	50.7	1796	767
21	2000	82.5	2490	870
22	2001	108.4	2822	930
23	2002	122.5	2753	945
ت	السنة	كمية الإنتاج (ألف طن)	عدد المشاريع المنتجة	متوسط كلفة الإنتاج (كغم /دينار)
24	2003	53,2	2684	1035

25	2004	46.3	1998	1299
26	2005	59.7	1918	1545
27	2006	55.6	1594	1855
28	2007	40.3	1196	2197
29	2008	36.9	1524	2210
30	2009	44.1	1456	2260
31	2010	52.8	1745	2331

المصدر: إعداد الباحث عن إحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات(مديرية الإحصاء الزراعي) للأعوام من 1980 إلى 2010.

- عدم وجود أرقام عن هذه المدة .
- تم اعتماد السنوات من عام 1980 وذلك لغرض استفادة الباحثين من بيانات الاعوام 1980 الى 1990.

ومن خلال ماتقدم يرى الباحث إن للدعم أهمية كبيرة في نمو نشاط الدواجن ضمن القطاع الزراعي وصولا إلى تنمية القطاع الذي سيؤدي إلى الوصول إلى الاكتفاء المحلي من لحوم الدواجن مما سينعكس على انخفاض كميات المستورد منه .

إن تطوير صناعة الدواجن ستعمل على رفد الاقتصاد العراقي والمساهمة في خفض البطالة من خلال اتاحة فرص عمل للعاطلين والإسهام في استقرار البلد ، اذ إن الكثير من دول العالم وحتى الرأسمالية منها تعمل على تقديم الدعم إلى القطاع الزراعي وقد يكون هذا الدعم بأسلوب

مباشر أو غير مباشر كأن يعمل على دعم الصادرات للمنتجات الزراعية وبذلك تكون قد وفرت أسواقا لمنتجاتها الزراعية.

والجدول (1) يوضح مقدار الدعم المقدم للقطاع الزراعي والذي يتبين من خلاله مدى الازدهار الذي رافق القطاع الزراعي للمدة من 1990 إلى 2003 إذ وصل إنتاج العراق من المحاصيل الزراعية إلى مستوى الاكتفاء الذاتي.

أما نشاط الدواجن فقد تدهور الإنتاج كثيرا وصولا إلى عام 1997 إذ انخفض الإنتاج من لحوم الدواجن ووصل إلى 4.4 ألف طن في عام 1997 ، إلا ان الشروع ببرنامج إعادة التأهيل لمشاريع الدواجن والذي بدء العمل به منذ عام 1998 إذ من خلاله ارتفع إنتاج لحوم الدواجن وبشكل ملحوظ و وصل الإنتاج إلى 122.5 ألف طن في عام 2002.

إن الدعم المقدم من قبل الدولة في ذلك الوقت ينعكس بشكل ايجابي على زيادة الإنتاج من لحوم الدواجن فقد كانت تعمل وفق برنامج دعم مدخلات الإنتاج واستلام المنتج من المنتجين بأسعار تحدد من مسبقاً .

كما إن صناديق الاقراض قد ساهمت في تطوير صناعة الدواجن فمن خلال الجدول (3) نرى إن كميات الانتاج قد ارتفعت تدريجيا منذ بدء العمل بالقروض المقدمة عن طريق المبادرة الزراعية في عام 2008 فقد ارتفع انتاج الدواجن من 36,9 الف طن في عام 2008 إلى 52.8 الف طن في عام 2010 كذلك الحال مع عدد المشاريع المنتجة اذ ارتفعت من 1524 مشروع منتج في عام 2008 إلى 1745 مشروع منتج في عام 2010.

الفصل الثاني

الاستثمار في المشاريع الزراعية

تمهيد الفصل الثاني

المبحث الأول: الاستثمار الزراعي في اللغة والقران الكريم والسنة النبوية الشريفة

مفهوم الاستثمار في اللغة والاقتصاد

مفهوم الاستثمار في القران الكريم والسنة النبوية الشريفة

معايير الاستثمار في الإسلام

مجالات استثمار الأموال التي أشار بها القران الكريم

مشروعية استثمار الأرض عن طريق الكراء بالسنة النبوية

بيان الاستثمار الزراعي من خلال السنة النبوية

المبحث الثاني: الاستثمار الحكومي في القطاع الزراعي

استصلاح الأراضي

الاستثمار في مجال البحوث الزراعية

الاستثمار في مجال الثروة الحيوانية

المبحث الثالث: الاستثمار الخاص

الاستثمار الأجنبي

الاستثمار الزراعي المحلي

البيئة الاستثمارية

الفصل الثاني

الاستثمار في المشاريع الزراعية

تمهيد

يعد الاستثمار من أهم أوجه النشاط الاقتصادي فهو يؤدي دورا كبيرا في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأساسا للنهضة الاقتصادية بكل إشكالها (الزراعية، الصناعية ...) .

وإن الاستثمار الزراعي agricultural exploitation هو دمج عوامل الإنتاج المتوافرة في الزراعة (الأرض والعمل ورأس المال) وتشغيلها بقصد إنتاج مواد زراعية لسدّ حاجات المستهلكين وللحصول على أفضل النتائج الممكنة [36].

كما وان الزراعة تواجه اليوم تحديات كبيرة تتمثل بشح المياه وغلاء اسعار المبيدات ومستلزمات الانتاج الزراعي ، وان الاستثمار يمثل الحل الناجع لإنقاذ الواقع الزراعي والعودة بالمحافظة الى سابق عهدها باعتبارها سلة العراق الغذائية .

ان الاستثمار في القطاع الزراعي يفتح افاقا واسعة من النشاط الاقتصادي يمكن المستثمرين ان يطورو من واقع الزراعة في العراق بجذب الكثير من رؤوس الاموال اضافة الى خلق فرص عمل جديدة ويتيح اقامة مشاريع زراعية ورفع الانتاج الزراعي عن طريق تحسين اداء وفعالية القطاع الزراعي والاستغلال الامثل للموارد الطبيعية الزراعية .

بين المبحث الأول أن الاستثمار الزراعي قد ورد في القران الكريم والسنة النبوية و مفهوم الاستثمار في اللغة وكذلك عند فقهاء المسلمين ووضح مفهوم الاستثمار في الكتاب والسنة فالإسلام يشجع كل أنواع الأنشطة الاقتصادية المشروعة ، كما وبين ديننا معايير الاستثمار في الإسلام إذ هناك عدد من المعايير التي يجب أن تؤخذ بنظر الاعتبار عند استثمار الأموال الغرض منها التطوير والتنمية في مجالات الزراعة ، التجارة ، الصناعة ، والثروة الحيوانية .

وتطرق المبحث الثاني إلى الاستثمار الحكومي في القطاع الزراعي **الذي يؤدي إلى** رسم سياسات واضحة في القطاع الزراعي من خلال إستراتيجية زراعية واضحة المعالم تهدف إلى

---

[36] http://www.arab-ency.com ياسين ،محمود

النهوض بالواقع الزراعي نهضة حقيقية من خلال البرامج الاستثمارية التي تعمل في استصلاح الأراضي ، البحوث الزراعية ، والثروة الحيوانية .

فيما وضح المبحث الثالث أهمية الاستثمار الخاص في تطوير القطاع الزراعي من خلال الاستثمار الأجنبي الذي يعد من العوامل المهمة والمؤثرة في تطوير ونمو القطاع الزراعي ، فضلا عن الاستثمار المحلي الذي يعمل هو الأخر على زيادة الطاقات الإنتاجية ومن ثم ارتفاع معدلات تكوين رأس المال مما يزيد من مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي .

المبحث الأول

الاستثمار الزراعي في اللغة و القران الكريم والسنة النبوية الشريفة

2 – 1 – 1 - مفهوم الاستثمار في اللغة والاقتصاد :

إن مفهوم الاستثمار على وزن استفعال وهو مصدر الفعل استثمر واستثمر المال وثمره ، بالتضعيف ، إذ نماه وثمر الله ماله إذا أكثره وقد جاء في قوله تعالى بسم الله الرحمن الرحيم ((وكان له ثمر)) صدق الله العظيم (سورة الكهف 34) إي وكان له مال وعلى هذا فأن الاستثمار هو طلب الحصول على الثمرة إي المال [37].

وقد جاء الاستثمار في عدد من المفاهيم عند علماء الاقتصاد ومنها:

1– الاستثمار: هو زيادة أضافية في رأس المال الحقيقي للمجتمع [38] .

2– الاستثمار: تنمية المال وزيادته [39] .

ومما جاء أعلاه يتبين أن الاستثمار في مفهوم علماء الاقتصاد هو الإضافة التي يمكن إن يقدمها المستثمر على أصل رأس المال (مباني ، الآلات ومعدات ، حيوانات ، أرض ,.. الخ) وتنمية الأصل .

2-1-2- مفهوم الاستثمار في القران الكريم والسنة النبوية الشريفة

يشجع الإسلام كل أنواع الأنشطة الاقتصادية المشروعة وهناك نصوص متعددة من القرآن الكريم والسنة النبوية تحث الأفراد على الكسب وتحصيل الرزق ، بل إن الإسلام رفع من شأن النشاط الاقتصادي النافع وجعله عبادة يتقرب بها الإنسان إلى ربه طالما اقترن بالنية الصالحة

---

2 . حمادو ،.نذير ، الاستثمار الزراعي من خلال السنة النبوية ، دراسة حديثة تأصيلية ،الندوة العلمية الدولية الثالثة للحديث الشريف ، 2008

3 . عمر ، د. حسين، موسوعة المصطلحات الاقتصادية، دار الشرق، جدة، الطبعة الثالثة 1979، ص 69.

4 . الشرقاوي ، علي ألبدري ، الاستثمارات المالية الإسلامية ، مطبعة السعادة ، مصر ، 1985 ، ص 14 .

والتزم بالأحكام الشرعية إذ إن النشاط الاقتصادي في الإسلام لا يهدف إلى تحقيق النفع المادي فحسب كما هو الحال في النظم الاقتصادية الأخرى بل لتحقيق المنافع المعنوية والروحية التي تحقق السعادة للإنسان في الدنيا والآخرة .

إذ جاء بقوله تعالى في محكم كتابه بسم الله الرحمن الرحيم(ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم فأن أفضتم من عرفات فاذكروا الله عند المشعر الحرام) صدق الله العظيم (البقرة / 198) و حث الباري عز وجل على الاستثمار حتى في أيام الحج وهو فريضة من فرائض الله عز وجل على إن لايغالى بها وإنما إن يشعر الإنسان أنها فضل من الله سبحانه وتعالى ويمكن القول إن الشريعة الإسلامية تحفز على الاستثمار مع أهمية أن يكون ذلك حلالا وأن لايتجاوز الإنسان فيه الظلم والطغيان بأكل مال الحرام من غير وجه حق , وعليه فأن استثمار الأموال بالكتاب والسنة هو طلب تكثيره وزيادته في إطار السبل التي شرعها الله سبحانه وتعالى [40] .

ولقد أثنى رسول الله (صلى الله عليه وسلم)على من استثمر ماله بالطريق المشروع من خلال الحديث إلى عروة بن أبي الجعد البارقي : قال إعطاني النبي (صلى الله عليه وسلم) دينار لاشتري به أضحية أو شاة فاشتريت شاتين فبعت أحداهما بدينار واتيت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بشاة ودينار فدعا لي رســـول الله بالبركة[41].

ومما يدل على ضرورة استثمار الأموال في السنة ما رواه انس ابن مالك أن رجلا من الأنصار أتى النبي (صلى الله عليه وسلم) يسأله فقال رسول الله أما في بيتك شيء فقال الرجل بلى بعض حلس نلبس بعضه ونجلس على بعضه وقدح نشرب به الماء فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أتي بهما فأخذهما رسول الله وقال من يشتري هذه فاشتراها احد الصحابة بدرهمين ، فأعطاهما للرجل وقال له اشتري بأحدهما طعاما لأهلك وبالأخر فأسا وأذهب احتطب وبع ولا أراك إلا بعد خمسة عشر يوما ، فذهب الرجل وأصاب عشر دراهم من خلال عمله بالأيام

---

5 . هاني ، أ.د.حســـــين بني ،حوافز الاســتثمار في النظام الاقتصادي الإسلامي ، دار الكندي ، الأردن ،2001 ، ص 152 .

6 . صحيح مسلم ، دار الكتب العلمية ،بيروت ، 1998 ، ص 462 .

الخمسة عشر فأشترى الطعام واللباس [42] هذا مايدل على أهمية استثمار الأموال ولو القليل منها وكيف يشجع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) على العمل باستثمار الأموال .

وهناك مجالات كثيرة للاستثمار في الكتاب والسنة إذ إن استثمار الأموال قاعدة أساسية يقوم عليها الاقتصاد ولاغني للمجتمعات والإفراد عنها وقد بين القران الكريم المجالات والسبل التي ينمي الإنسان من خلالها ماله ويستثمر ليكون المجتمع الإسلامي مجتمعا قويا ومتماسكا فالإسلام

يحرص على إقامة مجتمع متكامل متكافل يعمل على القضاء على البطالة ويشـــجع العمل والاستثمار لضمان الحياة الكريمة لكافة إفراده[43].

وأشار أكثر العلماء والفقهاء إلى الاستثمار باللفظ هو النماء الذي يعني الزيادة ، فقد جاء في بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع[44] إن المقصود من الاستثمار هو (المضاربة) إي نماء المال.

إن من المشكلات التي تواجه الحياة الاقتصادية للمسلمين علـــى اخـــتلاف أوطـــانهم هـــي الاستثمار الأمن لأموالهم [45]وذلك لأن الدين الاسلامي يحرم نمو الاموال بالربا وهذا مايكون من خلال تشغيل الاموال (استثمارها) وفق فائدة متفق عليها مسبقاً.

ويقال ثمر الرجل ماله أي أحسن القيام عليه ويقال في الـــدعاء ثمـــر الله مالـــه أي أكثـــره ونماه[46].

2-1-3- معايير الاستثمار في الإسلام

---

7 . صحيح مسلم ، .... مصدر سبق ذكره ، ص 467 .

8 . الكفراوي . محمود عوف ، السياســـة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي مكتبة الشعاع ، القاهرة ،1998 ، ص 192 .

9 . بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للكاساتي ، دار الكاتب العربي ،بيروت ، لبنان ،الطبعة الثانية ، 1982 ، ص56

10 . أبو الســـــعود ، محمود ، الاقتصاد في للإسلام ،مجلة المسلم المعاصر ، العدد 28 ،الســـــــــــنة 7 ، 1405 هـــ ، ص 69 .

11 . الزمخشري ، جار الله محمود ،أساس البلاغة ،دار صادر ، الطبعة الأولى،بيروت ،1979 ، ص 399 .

هناك عدد من المعايير التي يجب المهمة عند استثمار الأموال تتمثل بالاتي[47] :-

1- معيار الكسب الحلال : أي أن الأموال لاتلد أموالاً بل تلد أعمالاً.

2- معيار تحقيق تنمية وتطوير المجتمع : أي ان الاستثمار يعمل على بناء وتطوير المجتمع وبما يحقق الرفاهية والتنمية ..

3- معيار توظيف الأموال وتنمينتها بتنمية الاموال من خلال نمو قطاعات المجتمع وصولا الى تنمية المجتمع .

4-معيار التوازن والتكامل : ما يمثل

أ – التوازن بقيمة الاستثمار أي الفائدة المتحققة من الاستثمار على ان لا تكون بالربا.

ب – ليجاد تكامل بين المستثمر والمستهلك من خلال العائد المتوازن والقضاء على البطالة .

2-1-5- مجالات استثمار الأموال التي أشـار القران الكريم إليها :

أولا / التجارة

التجارة سبيل مبارك ومجال رحب لاستثمار الاموال ؛ فقد عمل النبي الكريم (صلى الله عليه واله وسلم) بها في بداية حياته وتاجر في اموال سيدتنا خديجة (رضي الله عنها) ؛ وشاركه في ذلك الصحابة ؛ فأبو بكر الصديق رضي الله عنه كان تاجرا ؛ وعثمان بن عفان رضي الله عنه كان تاجرا وكان رجال قريش يأتونه لعلمه وتجارته .

وكانت التجارة مما مَن الله به على قريش في رحلة الشتاء والصيف إذ قال تعالى (بسم الله الرحمن الرحيم لِإِيلافِ قُرَيْشٍ ۚ إِيلَافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ صدق الله العظيم) (سورة قريش الاية 1،2) وبناء على هذا الانعام طلب سبحانه وتعالى عبادة المنعم بان تعبده شكرا له ان جعلهم قوما تجارا ذوي اسفار في رحلتين رحلة الى اليمن في الشتاء لجلب العطور والملابس وغيرها التي تأتي من بلاد الهند والخليج الى تلك البلاد ؛ ورحلة الصيف الى بلاد الشام لجلب الحاصلات الزراعية الى بلادهم وهذا عبد الرحمن بن عوف عندما أخى الرسول (صلى الله

---

12 . ألشمري ، صادق راشد ، أساسيات الاستثمار في المصارف الإسلامية ، مطبعة الكتاب ، الطبعة الأولى ،بغداد ، 2009 ، ص137 إلى ص 139 .

عليه واله وسلم) بينه وبين سعد ابن الربيع وعرض عليه سعد نصف ماله فيقول له عبد الرحمن (لا حاجة لي في ذلك هل من سوق فيه تجارة . قال سعد سوق قينقاع فغدا عبد الرحمن يتاجر بها) ومما يؤكد اشتغال الصحابة وتنمية الاموال فيها قول ابو هريرة (رضي الله عنه) (أن اخوتي من المهاجرين كان يشغلهم صفق الاسواق ... وكان يشغل أخوتي من الانصار عمل أموالهم) قال ابن حجر رحمه الله (الصفق بفتح الصاد المهملة المراد التبايع .. ووجه الاستدلال منه وقوع ذلك في زمن النبي (صلى الله عليه واله وسلم) وإطلاعه عليه وتقريره له .

ولتنمية المال وزيادته بالتجارة شرع الاسلام القراض (المضاربة) وذلك لان الناس ليسوا جميعا على قدر من الكفاءة في ادارة الاموال وتنميتها ؛ لكنه لا يملك المال ؛فكانت المضاربة وسيلة لتنمية مال المجتمع وزيادته بأن يستفيد المضارب صاحب الفهم والخبرة ويستفيد صاحب المال بتنمية ماله بهذا الطريق .

ولكي تؤتي التجارة ثمارها في الاستثمار المبارك لا بد ان تكون محاطة بالأمانة والصدق وفي ذلك يقول عليه الصلاة والسلام (التاجر الامين الصدوق المسلم مع الشهداء يوم القيامة) ويحرم منهج الله في الوقت نفسه كل تجارة في المحرمات كالمسكرات والمخدرات وكبيع الحصاة

كأن يقول البائع للمشتري بعتك من هذه الاثواب ما وقعت عليه هذه الحصاة بكذا ويرمي حصاة وكذلك حرم الاسلام بيع السمك بالماء او الطائر في الهواء قبل صيده لما فيها من ضرر وغرر لان دفع المفاسد اولى من جلب المصالح وقد جدت في هذا الزمان سبل لاستثمار الاموال كاستثمار الاموال بالأسهم والمستندات .

كذلك استثمار الاموال في مقاهي الانترنت وقد اصبحت اليوم من وسائل الاتصال الحديثة التي تشد الحاجة لها يوما بعد يوم ولا حرج من استثمار الاموال فيها على ان تستخدم وهي محمية بمنع فتح المواقع الخطيرة التي تؤدي الى فتنة الشباب ونشر الرذيلة بل يمكن ان تستثمر كوسيلة من وسائل الدعوة الى الله عز وجل وهي لا تمانع منه الشريعة من استثمار الاموال فيها ما دامت ضمن الضوابط الشرعية التي أشار اليها العلماء لعموم قوله تعالى (بسم الله الرحمن الرحيم واحل الله البيع وحرم الربا صدق الله العظيم) (سورة البقرة ، 275)

ثانيا / الصناعة

الصناعة التي هي ما يقوم به الافراد من حرفة وقد تحدث عنها القران وارشد الى اهميتها في اكتساب المال وتنميته ففي مجال الصناعة يوجه الكتاب المبين افراد المجتمع الى تنمية اموالهم في هذا السبيل وذلك بتوجيههم الى وجود صناعات مختلفة يمكن ان تنمو فيها اموالهم ويقووا فيها اقتصادهم فيرشدهم الى صناعة الملابس لستر اجسادهم والاستغناء بصناعتها ؛ فيسترون بذلك عوراتهم ويلبسون بذلك ثوب العفة الذي يغنيهم عن الحاجة وسؤال الناس قال تعالى (بسم الله الرحمن الرحيم يا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُوَارِي سَوْآتِكُمْ وَرِيشًا ۖ وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ ۚ ذَٰلِكَ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ صدق الله العظيم) (سورة الاعراف ،26)وفي عطف القران الريش على اللباس دلالة على التغاير بينهما فاللباس يعم جميع ما يلبس الانسان ويستر والريش عبارة عن سعة الرزق ورفاهية العيش . ومعنى انزال اللباس انه سبحانه وتعالى قضى وكتب وجوده او انه حاصل بالمطر النازل من السماء والى صناعة ادوات القتال وبناء المسكن يرشدنا القران الكريم في قوله تعالى (بسم الله الرحمن الرحيم وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّن بُيُوتِكُمْ سَكَناً وَجَعَلَ لَكُم مِّن جُلُودِ الأَنْعَامِ بُيُوتاً تَسْتَخِفُّونَهَا يَوْمَ ظَعْنِكُمْ وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ وَمِنْ أَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا أَثَاثاً وَمَتَاعاً إِلَى حِينٍ ۚ وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّمَّا خَلَقَ ظِلاَلاً وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ الْجِبَالِ أَكْنَاناً وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ وَسَرَابِيلَ تَقِيكُم بَأْسَكُمْ كَذَلِكَ يُتِمُّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تُسْلِمُونَ صدق الله العظيم (النحل ،80- 81)

والى صناعة الحديد والاستفادة منه في الاستثمار إذ يرشدنا القران الكريم بقوله تعالى (بسم الله الرحمن الرحيم وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد ومنافع للناس صدق الله العظيم) (الحديد ، 25) وفي تعميم القران للمنافع في الحديد دلالة بينة على التوجيه لاستثمار(ففي الحديد منافع كثيرة للناس في شؤون معاشهم وتحقيق حاجياتهم في المنازل والمصانع والمعامل والمباني والأسلحة والآلات الزراعية ووسائل النقل والمواصلات البرية والبحرية والجوية) يقول ابن عطية : والحديد جنس من المعادن عبر عن خلقه وإيجاده بالإنزال لكون الامر بكون الاشياء لما تلقي من السماء جعل الكل نزولا منها .

ويخبرنا القران ان الصناعة من النعم التي امتن الله بها على نبيه داوود عليه السلام حيث سخر له الحديد وألانه له وعمل الدروع التي تحفظه من بطش العدو وتقيه اذا اشتدت الحرب

وحمي الوطيس فلقد علمه الله صناعة الدروع وقد كانت صفائح فجعلها حلقا تمنع بأس الاعداء واذى الحرب قال تعالى (بسم الله الرحمن الرحيم وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُودَ مِنَّا فَضْلاً يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ وَأَلَنَّا لَهُ الحَدِيدَ أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ وَقَدِّرْ فِي السَّرْدِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ وَأَسَلْنَا لَهُ عَيْنَ القِطْرِ وَمِنَ الجِنِّ مَن يَعْمَلُ بَيْنَ يَدَيْهِ بِإِذْنِ رَبِّهِ وَمَن يَزِغْ مِنْهُمْ عَنْ أَمْرِنَا نُذِقْهُ مِنْ عَذَابِ السَّعِيرِ يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِن مَّحَارِيبَ وَتَمَاثِيلَ وَجِفَانٍ كَالْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَّاسِيَاتٍ اعْمَلُوا آلَ دَاوُودَ شُكْرًا وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ صدق الله العظيم (سورة سبأ 10 –13) .

والى صناعة الفلك يشير القران الكريم في قوله تعالى مخاطبا نبيه نوحا عليه السلام (بسم الله الرحمن الرحيم واصنع الفلك بأعيننا ووحينا صدق الله العظيم) (هود،37)

ولبيان فضل مهنة الصناعة وضرورة استغلالها في الاستثمار يخبرنا رسولنا عليه الصلاة والسلام ان الصناعة كانت مهنة لنبي الله زكريا عليه السلام ؛ فعن ابي هريرة (رضي الله عنه) قال : قال رسول الله (صلى الله عليه واله وسلم) (كان زكريا نجارا)

وقد ظهر في زماننا ما يسمى باستثمار الاموال في الصناعات النفطية والغازية وهذا القسم من الصناعة يحتاج الى اموال كثيرة وكبيرة لاستثمارها في هذه الصناعة ؛ ويحقق الناس من خلاله أرباحا جيدة ولكن وبكل أسف نجد ان الدول والشركات الاجنبية تسيطر على هذا النوع من الاستثمارات في البلاد الاسلامية فلا يتحقق من هذه الصناعة للأمة الا القليل من الكسب اذا قارناه بالكسب الذي تناله تلك الدول الاجنبية وشركاتها وهذا الامر يلقي على كاهل أولياء الامور في

البلاد الاسلامية مسؤولية كبيرة في ايجاد القوى المدربة والمصانع القادرة على الانتاج لهذه الصناعات المهمة من اجل الحفاظ على ثروات الامة واستثمارها بما يعود عليها بالخير والبركة .

ان التنمية عن طريق الصناعة قد تكون واجبة في لحظة من اللحظات اذا كانت الامة بحاجة اليها كصناعة السلاح لصد العاديات ورد غارات العدو والذود عن حياض المسلمين ، وما احوجنا اليوم اليها لتحرير ارضنا وحماية مقدساتنا والذود عن حياضنا وحماية اعراضنا ولمنافسة اعدائنا في الاسواق العالمية التي يسيطر اليوم بصناعاته المختلفة.

ثالثا / الزراعة

إن الزراعة من المهن الأولى التي امتهنها الإنسان وذلك لحاجته إلى سد رمقه اليومي فالزراعة حرفة مهمة توفر الغذاء الضروري للإنسان , ففي الزراعة جانب اقتصادي كبير ألأهمية في حياة الناس أذ من خلاله تقوم كثير من امور معاشهم في حياتهم اليومية ومعاملاتهم الخارجية والداخلية فالزراعة حرفة مهمة توفر الغذاء الضروري للإنسان على سطح الارض وتمد الصناعة بكثير من المواد الخام الاولية مثل القطن والمطاط وقصب السكر وغيرها من المحاصيل العديدة .

يوجه القران الكريم المؤمنين الى الاستثمار في الزراعة من خلال بيان ما في الارض من مزروعات ينبغي على الناس استغلالها قال تعالى (بسم الله الرحمن الرحيم وفي الأرض قطع متجاورات وجنات من أعناب وزرع ونخيل صنوان وغير صنوان يسقى بماء واحد ونفضل بعضها على بعض في الأكل إن في ذلك لآيات لقوم يعقلون صدق الله العظيم)
(سورة الرعد ، 4) وقوله تعالى (بسم الله الرحمن الرحيم هُوَ الَّذِي أَنزَلَ مِنَ السَّمَاء مَاء لَّكُم مِّنْهُ شَرَابٌ وَمِنْهُ شَجَرٌ فِيهِ تُسِيمُونَ ۚ يُنبِتُ لَكُم بِهِ الزَّرْعَ وَالزَّيْتُونَ وَالنَّخِيلَ وَالأَعْنَابَ وَمِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ صدق الله العظيم) (النحل ، 10–11) ومما من الله به على سبأ انعامه عليهم بالزرع واستثمار اموالهم بالزراعة قال تعالى (بسم الله الرحمن الرحيم لقد كان لسبأ في مسكنهم آية جنتان عن يمين وشمال كلوا من رزق ربكم واشكروا له بلدة طيبة ورب غفور ۚ فأعرضوا فأرسلنا عليهم سيل العرم وبدلناهم بجنتيهم جنتين ذواتي أكل خمط وأثل وشيء من سدر قليل، ذالك جزيناهم بما كفروا وهل نجازي إلا الكفور) (سبأ ، 15 – 17) فقد انعم عليهم بالخصب والمطر وقد هداهم الله بما اعطاهم من فكر وفهم وعقل الى اقامة سد عال بين جبلين

حجزوا فيه الماء في الوادي وصرفوه بحكمة وهندسة فأينعت ارضهم وزرعوا وانشئوا الحدائق الفيحاء ذات الثمار الكثيرة .

وفي اهمية الزراعة يقول (صلى الله عليه واله وسلم) (ما من مسلم يغرس غرسا أو يزرع زرعا فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلا كان له به صدقة) وبذلك يعالج صلى الله عليه واله

وسلم مشكلة اقتصادية تنبع في كثير من الاحيان من عدم السعي الدائم والجاد من الانسان في الاستفادة من الخيرات الوفيرة في الارض فقديما كانت الارض تمثل ندرة بما تغله من انتاج زراعي وعندما سعى الانسان بشكل مكثف وادخل التحسينات والتقنية في زراعة الارض ادى الى وفرة المحصول نع ان مساحة الارض نفسها لم تتغير وإنما كان العنصر الذي تغير هو الاجتهاد وجهد الانسان .

ارشدنا الكتاب والسنة الى ضرورة احياء الارض بالزراعة والعمارة وغير ذلك قال تعالى (بسم الله الرحمن الرحيم وآية لهم الأرض الميتة أحييناها وأخرجنا منها حبا فمنه يأكلون وجعلنا فيها جنات من نخيل وأعناب وفجرنا فيها من العيون ليأكلوا من ثمره وما عملته أيديهم أفلا يشكرون سبحان الذي خلق الأزواج كلها مما تنبت الأرض ومن أنفسهم ومما لا يعلمون صدق الله العظيم)

(سورة يس 33-35) وجاء التوجيه النبوي تبعا لذلك بتمليك من يحيي الارض الموات بقوله (صلى الله عليه وسلم) (من احيا ارضا مواتا فهي له) فهذا تشجيع واضح للمؤمنين بأن لا يتركوا أرضهم عاطلة عن الانتفاع بها وان يستغلوها بالاستفادة من الارض البور في علاج مشكلة البطالة التي تعاني منها الان كثير من الدول وفيه توسيع لرقعة الانتاج في الدولة ؛ وانتشار للثروة الخضراء حتى تصبح جميع اراضي الدولة منتجة ؛ فتكثر المواد الغذائية بسبب ما تدره الارض من زروع وثمار ولذا يأمر عليه السلام بالحرص على الزراعة حتى في الظروف الصعبة والمواقف العصيبة بقوله صلى الله عليه وسلم (ان قامت على احدكم القيامة وفي يده فسلة فليغرسها).[48]

من هذه الاحاديث دعوة الى ضرورة العناية بالزرع والغرس واستثمار الارض مع الاشارة الى قدسية الزراعة فقد بين الاسلام طرائق الاستثمار بالاتي :

أ : المزارعة

وهي نوع من الشراكة الزراعية لاستثمار الأرض يتعاقد مالك الأرض والعامل أو المزارع على أن تكون الأرض والبذار من المالك والعمل من المزارع والمحصول بنسبة يتفق عليها .

13.ابو زيد ، نايل ممدوح ، استثمار الاموال في القرآن الكريم والسنة النبوية. مفهومه ، مجتلانه ، سبل حمايته ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، العدد الاول ،2006 ، ص 502 -508

شروط عقد المزارعة :-

1- الإيجاب من صاحب الأرض وقبول المزارع .

2- أهلية المتعاقدين.

3- أن يتم توضيح حصة كل منهما حسب الاتفاق (العقد المبرم) .

4- لاتجوز المزارعة بين أكثر من أثنين .

5- تعيين مدة العقد .

6-أن تكون الأرض قابلة للزراعة .

ب : المساقاة

وهي عقد على استغلال الأشجار (تلك التي تبقى أصولها في الأرض أكثر من سنة كالنخيل والزيتون والحمضيات... ألخ) وهي عقد بين شخصين الأول مالك لهذه الأشجار والثاني يتعهد بسقيها وإصلاح شؤونها في مدة محددة .

شروط المساقاة :-

1- الإيجاب من صاحب الأشجار والقبول من العامل .

2- أهلية المتعاقدين.

3- أن تكون المدة محدودة .

4- أن تجري المساقاة قبل نضوج الثمر .

5- أن تحدد حصة كل منهم .

6- تحديد الأعمال المطلوبة التي يجب أن يقدمها العامل وأن تكون الأصول (الأشجار) معلومة عند الطرفين .

7- أن يتم الانتفاع بثمن المنتج مع بقاء الأصول .

رابعا / في مجال الثروة الحيوانية

أن الثروة الحيوانية من النعم العظيمة التي من الله تعالى بها على عباده ويبين لنا القران الكريم ضرورة الاهتمام والاستثمار في الثروة الحيوانية بقوله تعالى بسم الله الرحمن الرحيم (والإنعام خلقها لكم فيها دفء ومنافع ومنها تأكلون , ولكم فيها جمال حين تريحون وحين

تسرحون وتحمل إثقالكم إلى بلد لم تكونوا بالغيه إلا بشق الأنفس إن ربكم لرؤوف رحيم , والخيل والبغال والحمير لتركبوها

وزينة ويخلق ما لاتعلمون) (سورة النحل / الآية 5- 8) ، إن ما يعني به الأنعام فهي من ابل وبقر وغنم وماعز هي من نعم الله عز وجل وفيها منافع كثيرة فمن أصوافها ووبرها وجلدها تصنع الملابس والفرش و يقتات الناس على حليبها ولحومها ، كما وتبين الآية الكريمة إلى استثمار الثروة الحيوانية في النقل , وعليه فأن القران الكريم يرى ضرورةُ استثمار الأموال ضمن مفهوم الحلال وعلى أساس الصدق في التعامل .

أن الاستثمار في القران الكريم يرتبط ارتباطا وثيقا بالأخلاق ويعمل الكتاب الكريم على تنمية الوازع الديني لدى المستثمر والمستهلك على حد السواء[49].

2-1-6- مشروعية استثمار الأرض عن طريق الكراء بالسنة النبوية

إن الكراء يعني تمليك منفعة الأرض الزراعية لغرض استثمارها مقابل مايتم الاتفاق عليه بين مالك الأرض وطالب الكراء ، ووردت عدة نصوص تبين مشروعية هذا إذ جاء عن رافع بن خديج عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) (إنما يزرع ثلاثة رجل له ارض فيزرعها , ورجل منح ارض فيزرع مامنح , ورجل إستكرى أرضا بذهب أو فضة)[50].

والواضح من الحديث ، أن حق التصرف بالأرض يقع بين ثلاث أما المالك يتصرف في ملكه أومن قد وهب الأرض لينتفع بها دون مقابل أومن يستكريها مقابل مال فيكون له حق المنفعة.

وعن سعد بن أبي وقاص (رضي الله عنه) قال كان أصحاب المزارع يكرون في زمن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) مزارعهم بما يكون على الساقي من الزرع فاشتكوا إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فنهاهم أن يكروا بذلك وقال (صلى الله عليه وسلم) : اكروا بالذهب والفضة [51] ، وبهذا

---

14 . أبو زيد ، د. نائل ممدوح ، استثمار الأموال في القرآن الكريم والسنة النبوية ، مصدر سابق ، ص 517 .

15 . سنن أبي داوود ، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع ،الرياض ، الطبعة الأولى ، 1425 هـ 2004 م ،ص 433 .

16 . السنن الكبرى للنسائي ، مؤسسة الرسالة ، الرياض ،المملكة العربية السعودية ،الطبعة الأولى ، 1421 هـ .2001 م ، ص 324 .

يوجهنا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ان تيم الاتفاق بين صاحب الارض والمزارع بأن يستأجر الثاني الارض من الاول مقابل مبلغ معلوم يتم الاتفاق عليه وهذا مايسمى بالمؤاجرة حلا للإشكالات التي قد تقع ولقد شرعت السنة النبوية حكم الاستكراء لأنه يحقق جملة من الحكم والغايات منها :

1-يحقق المصلحة لكل من المؤجر والمستأجر وذلك من خلال تحقيق المنفعة لكليهما.

2- توفير الأيدي العاملة المتخصصة وذلك لأن أهل الخبرة لايمكن الاستفادة من خبرتهم إلا يعقد ليضمن حقوق الطرفين .

3- توفير سبل العمل والرزق بين الناس ومحاربة البطالة داخل المجتمع فالزراعة من المهن الممتصة للبطالة وبأعداد كبيرة.

2-1-7- بيان الاستثمار الزراعي من خلال السنة النبوية

من خلال الأحاديث النبوية التي سبق الإشارة إليها والتي توضح لنا دعوة الرسول الكريم (صلى الله عليه وسلم) إلى أهمية مباشرة الرجل(المالك ، المستأجر ،الممنوح) استثمار الارض زراعيا وعليه فأن للاستثمار مفاهيم تتمثل بقول رسول الله (صلى الله عليه وسلم) (من كانت له ارض فليزرعها ,أو ليزرعها أخاه) ومن هنا يتوضح لنا سبل الاستثمار بالاتي[52]:

1- الاستثمار الخاص وهو أن ينمي صاحب الوسيلة أرضه ضمن الضوابط والأخلاق الإسلامية.

2- عقود الاستثمار: وهي المزارعة والمضاربة وإن كانت المزارعة عقدا على الاستثمار والتنمية فأن المضاربة عقد غايته إيجاد أصول ينتفع بثمارها وتكون ملكية الأصل مناصفة بين المتعاقدين.

17 . حمادو ، د.نذير .... مصدر سبق ذكره .

المبحث الثاني

الاستثمار الحكومي في القطاع الزراعي

لغرض رسم سياسات واضحة في القطاع الزراعي فلابد من إستراتيجية زراعية واضحة المعالم للنهوض بالواقع الزراعي نهضة حقيقية فالبني التحتية المطلوبة للنهوض بالقطاع الزراعي تعتمد بالدرجة الأساس على الاستثمار الحكومي وقد عملت الحكومات العراقية المتعاقبة على إيلاء الاستثمار في مجالات القطاع الزراعي درجة من الأهمية إذ إن الاستثمار الحكومي في القطاع الزراعي يعمل على تهيئة البنى التحتية الأساسية للقطاع الزراعي وقد رصدت لذلك التخصيصات اللازمة والذي من الممكن ملاحظته من خلال الجدول (4) الذي يبين التخصيصات المرصودة للقطاع منذ عام2000 إلى عام 2010 وهي تمثل مبالغ لايستهان بها في تطوير ونمو القطاع الزراعي وكذلك الجدول(5) الذي يوضح رصد التخصيصات للقطاع الزراعي حسب الأنشطة للأعوام 2003 إلى 2010 .

2-2-1- استصلاح الأراضي

يعود تاريخ استصلاح الأراضي الزراعية في العراق إلى عهد بعيد وذلك لقدم استثمار هذه الأراضي الزراعية إذ ذكر أنها تعود إلى عام 2400 ق. م ، وتشير المصادر أن من أسباب

انهيار الدولة السومرية هو تدهور الأراضي الزراعية وضعف قابلية الإنتاج، أما في العراق الحديث فقد بدءت مشاريع الاستصلاح مع تأسيس مجلس الأعمار عام 1950 [53] .

إن مشكلة الملوحة في الأراضي العراقية تعد من أهم المشكلات التي تواجه الزراعة العراقية ، لاسيما في المناطق الوسطى والجنوبية من العراق ، وتقدر الأراضي المروية المتأثرة بالملوحة بشـــكل أو بأخر (70 – 80 %) ، وتعد مشكلة الملوحة من المشاكل الرئيسة المعرقلة لتطور القطاع الزراعـــي في الكثير من دول العالم والبلدان العربيـــــــة ومنهـــا العراق[54].

لذلك فان الاستثمار سيحقق زيادة في الطاقة الإنتاجية للأراضي الزراعية وبالتالي زيادة في الدخل الوطني في العراق ، ويحقق معدلات نمو مرتفعة في الناتج الزراعي من خلال زيادة

المساحات المزروعة نتيجة للاستثمار الإنتاجي في استصلاح الأراضي ، فضلا عن زيادة إنتاجية وحدة المساحة الزراعية من خلال القضاء على الملوحة . كما وأشارت الدراسات الميدانية للأراضي إلى أن انخفاض نسبة الملوحة في التربة يؤدي إلى تحسين نوعية التربة ومن ثم إلى زيادة خصوبتها ما ينعكس على زيادة كمية الإنتاج الزراعي[55]، والجدول (4) يبين التخصيصات السنوية المرصودة إلى نشاط الاستصلاح والنسبة الممثلة لهذا النشاط إلى تخصيصات القطاع الزراعي للمدة من عام2000 إلى 2011 .

وتؤكد المصادر أن الاستغلال السيئ والعشوائي للأرض ومياه الري لاسيما في المناطق الوسطى والجنوبية من العراق خلال السنوات الخمسة عشرة الماضية، أدى إلى تحول الأراضي المستصلحة إلى أراضي غير صالحة للزراعة مرة أخرى [56] .

---

18 . وزارة الموارد المائية ، مديرية الموارد المائية في محافظة بابل ، قسم التخطيط ،2007 .

19 . الزبيدي ،احمد حيدر ،استصلاح الأراضي الملحية في الوطن العربي ، مجلة الزراعة والتنمية في الوطن العربي ،المنظمة العربية للتنمية الزراعية، العدد 1 ، 1994 ، ص 41 .

20 . الربيعي ،شيماء علي كاظم ،إنتاجية المياه وكفاءة الري لمزارع الذرة الصفراء في محافظة بابل ، رسالة ماجستير(غير منشورة)،كلية الزراعة ، جامعة بغداد ، 2006 ، ص 43 .

21 . ألعيبي ، كامل ، آلية جديدة لاستصلاح الأراضي المالحة، مجلة ارض الرافدين ، وزارة الزراعة ، الهيئة العامة للأراضي الزراعية، العدد 6 ،2005 ، ص 26 .

جدول (4) يبين تخصيصات القطاع الزراعي ، تخصيص الاستصلاح إلى الموازنة العامة للدولة للأعوام 2000 إلى 2011 .

(المبلغ مليون دينار)

السنة	إجمالي الموازنة (1)	تخصيص القطاع الزراعي (2)	تخصيص الاستصلاح (3)	نسبة 2 إلى 1	نسبة 3 إلى 2
2000	570299	61666	29683	%10.8	% 48
2001	985619	107472	20739	%10.9	%19.2
2002	1379051	151437	32131	%11.0	%21.2
2003	3105450	210986	19624	%6.8	%9.3
2004	5752212	270535	80015	%4.7	%29.5
2005	6131500	272863	96415	%4.5	%35.3

2006	12177645	319477	129263	%2.6	%40.4
2007	12723770	381889	85669	%3.0	%22.4
2008	30708376	1511113	234105	%4.9	%15.4
2009	14951323	1098255	432222	%7.3	%39.4
2010	25403244	1615563	548629	%6.4	%33.9

المصدر : إعداد الباحث عن وزارة التخطيط ، دائرة تخطيط القطاعات/الزراعي ، ودائرة الاستثمار الحكومي.

إن أهمية استمرار القطاع العام (الحكومي) في تمويل المشاريع الزراعية لاسيما مشاريع البنى التحتية تكمن في إن الاستثمارات في القطاعات الأخرى ذات ربحية سريعة في حين تتحكم متغيرات كثيرة في القطاع الزراعي لذا لايمكن تنمية القطاع الزراعي ومشاريعه إلا عن طريق الاستثمارات الحكومية ، وإن معظم التخصصات الاستثمارية للقطاع الزراعي يتم إنفاقها في تطوير البنى الارتكازية للقطاع الزراعي لزيادة معدل نمو الإنتاج الزراعي في العراق [57].

ولقد أولت خطة التنمية الوطنية 2010 – 2014 [58] نشاط استصلاح الأراضي أهمية كبرى إذ أن مساحة شاسعة من الأراضي الزراعية تعاني من مشاكل التملح والتغدق والتصحر والجفاف وعليه فقد استهدفت السياسات والخطط الزراعية للعقود الماضية مواجهة هذه المشاكل وتوسعت الدولة في إنشاء شبكات للري والبزل لتحسين التربة وقابليتها الإنتاجية ومن ثم الدخول في استصلاح الأراضي إذ بلغت مساحة الأراضي الزراعية المستصلحة بشكل كامل وبمواصفات

22 . ألعزي ،جاسم محمد رجب ،واحمد محمود فارس ، أثر الاستثمار على القطاع الزراعي ، اتحاد المهندسين الزراعيين العرب، الجمعية العربية للعلوم الاقتصادية والاجتماعية الزراعية ،المؤتمر العلمي الثاني ، بغداد ،2000، ص 8 .

23 . وزارة التخطيط ،خطة التنمية الوطنية 2010 – 2014 ، القطاع الزراعي .

قياسية عالية 2.5 مليون دونم والأراضي شبه المستصلحة بحدود 3.7 مليون دونم لغاية البدء في الإعداد لخطة التنمية الوطنية 2010 – 2014وهذه موزعة على مختلف مناطق ومحافظات العراق ولا يزال هناك بحدود 8 مليون دونم بحاجة إلى استصلاح .

وضمن قانون الاستثمار فقد تم تصنيف الاراضي الزراعية الى صنفين الاولى الاراضي التي تمتلك حصة مائية (مستصلحة) وبهذا الصنف وحسب النظام يتم تقدير قيمة هذه الارض ثم يقدر ايجار تلك الارض وبعد ذلك يتم استيفاء 20% من قيمة ايجار هذه الارض من المستثمر الراغب باستثمارها ، اما الصنف الثاني فهو الاراضي التي لا تملك حصة مائية (غير مستصلحة) وهنا يتم استيفاء 1% من قيمة ايجارها من المستثمر الراغب باستثمارها [59].

إن عدم الاستمرار في تنفيذ برامج الاستصلاح المتكامل من جهة وإهمال أعمال الصيانة التـــخصصية من جهة أخرى أدى إلى تدهور وضياع الأراضي المستصلحة والشيء نفسه ينسحب على عدم الاستثمار الجدي للمياه الجوفية ولاسيما في المناطق المتوفر فيها خزين متجدد وأراضي خصبة .

إن أسلوب الري السطحي يستـــخدم على نحو واسع وبنسبة أكثر من 95% من المساحات المروية ترافقه عدم تطبيق الأساليب العلمية الصحيحة في الري السطحي وان اقل من 5% من المساحات المروية مغطاة بنظم الري بالرش والتنقيط , إذ أن جزء كبير من هذه المساحات تروى اعتمادا على المياه الجوفية و أكثر من نصف هذه المساحات تعاني من مشاكل تشغيلية ونقص قطع الغيار والوقود ومشاكل أخر ، إن انخفاض تكلفة إتاحة مياه الري أو تكاليف ضخها أدى إلى التقليل من أهميتها كعامل اقتصادي هام من عوامل الإنتاج الزراعي وتسبب في الإسراف في استعمال المياه وعدم ترشيد الاستهلاك إذ مازالت تكلفة إتاحة المياه تتم على أساس المساحة الزراعية بغض النظر عن كمية المياه التي يتم استهلاكها أو عدد الريات أو نوع المحصول.

إن واقع الاستصلاح الزراعي الذي كشفت عنه خطة التنمية الوطنية مؤلم حقا لوجود تحديات كبيرة تواجه استصلاح الأراضي يتمثل بالأخطار التي تواجه الأراضي المستصلحة أصلا والتي أنفقت الدولة على استصلاحها جهود وأموال كبيرة ونجدها تتحول إلى أراضي غير مستصلحة نتيجة إهمال أعمال الصيانة التخصصية للأراضي المستصلحة الذي أدى إلى تحول مساحات لا

[59] www.alhwaa.org

يستهان بها من الأراضي المستصلحة إلى أراضي غير مستصلحة وهذا يشكل تراجعا في مساحات الأراضي غير المستصلحة أولا وكذلك يعتبر هدرا كبيرا بالثروة الوطنية المتمثلة بالأراضي المستصلحة التي تعتبر بلا شك عماد الثروة الوطنية .

أن الاستثمار لمشاريع استصلاح الأراضي الزراعية في العراق له جدوى اقتصادية و هو أفضل بكثير من تكاليف الفرص البديلة لرأس المال ، وأن متوسط قيمة الإنتاج النباتي المتحقق في المساحات المستصلحة في العراق أعلى مما عليه في المساحات الديمية ، ما يبين أهمية الاستثمار الإنتاجي لزيادة مساحة الأراضي الزراعية المروية[60].

كما و إن الاستثمار في العراق يتحدد وفق خطط التنمية ويخضع للتخصيصات الاستثمارية باعتماده على إيرادات النفط لذلك فان الاستثمار الإنتاجي في استصلاح الأراضي الزراعية في العراق يؤدي دورا مهما في زيادة مساحة الأراضي الزراعية ما يؤدي إلى زيادة الناتج الزراعي الذي ينعكس أثره على زيادة الناتج المحلي الإجمالي في العراق .

ومن الجدول (5) نرى إن أعلى تخصيصات رصدت إلى نشاط استصلاح الأراضي للأعوام من 2004 إلى 2010 ، كما ويتبين من الجدول (4) إن نسبة التخصيصات المرصودة للقطاع الزراعي قد تدنت كثيرا للسنوات من 2003 إلى 2010 عن ما كانت عليه في السنوات التي سبقتها والمتمثلة للسنوات2000 ، 2001، و2002إذ تراوح معدل التخصيص للقطاع الزراعي من مجمل تخصيصات الموازنة 10.9 فيما كان للسنوات 2003 إلى 2010 بحدود 5.025 أي بنسبة بانخفاض 50%منه .

إن هذا الانخفاض بالتخصيص جاء نتيجة إلى إهمال القطاع الزراعي وتوجه الدولة نحو قطاعات أخرى ، وهذا ما أدى إلى الاستيراد العشوائي للكثير من المنتجات الزراعية وإغراق الأسواق بها مما جعل الفلاح لايستطيع منافستها لعدم وجود حماية للمنتجات المحلية .

2-2-2- الاستثمار في مجال البحوث الزراعية

25 . الخفاجي ، باسم عبد أيوب حسن ،تحليل اقتصادي للاستثمار في استصلاح الأراضي الزراعية في العراق للمدة من 1989 ا– 2006 ،رسالة ماجستير(غير منشورة) ، كلية الزراعة ، جامعة بغداد ،2008 ، ص 82 .

يعد البحث الزراعـــــي مكونا رئيسا في النمـــو والتطور الاقتصادي و أن البحث الزراعي يصنف من أقدم إشكال البحوث في العالم [61].

وقد تم إجراء تقييم كمي للاستثمار في البحث الزراعي عن طريق حساب قيمة التوفير في مدخلات الإنتاج باستعمال أساليب إنتاج أكثر كفاءة مقارنة بكلفة البحث والتطوير، وقدر الناتج لوحدة الإنتاج المتحصل عليها في عام 1950اكثر بحدود 32%عما عليه في عام 1910 في القيمة الاقتصادية التي يحدثها الاستثمار في البحث الزراعي[62].

وفي بحوث الدواجن ومن خلال تقدير معدل عائد الاستثمار إلى أن الاستثمار تحقق عائد سنوي أعلى 20 – 30 % ابتداء من تاريخ الاستثمار [63].

أما مجموع الاستثمار العام في البحث الزراعي على مستوى العالم بلغ بحدود 8.4 مليار دولار كمتوسط للسنة الواحدة للمدة من عام1981 إلى عام 1985بزيادة مقدارها 2.6% عما كان عليه قبل عامين [64].

في تحليل بحث لنقل التقنيات لبعض المحاصيل البقولية في النيجر تبين أن البحث الزراعي يمكن أن يساعد في تحسين الإنتاجية من خلال إنتاج التقنيات الملائمة التي تقلل من معوقات الإنتاج ، وتوصل إلى أن الاستثمار في البحث ونقل التقنيات يساهم مساهمة ايجابية في نمو الإنتاج والإنتاجية في الزراعة في النيجر [65].

وفي دراسة لتقييم الاستثمار في مجالي البحث العلمي والإرشاد لمحصول الذرة الصفراء في بنغلادش توصلت الدراسة إلى أن تمويل بحوث الذرة الصفراء يعد من الاستثمارات الجيدة وتوصي الدراسة الجهات الحكومية والممولين بالمضي قدما في البحوث وتكثيف الخدمات الإرشادية[66].

---

[61] Smith , Anna Rickett , and Jeffry H. Dorfman.An Economic Evaluation of cotton and peanut Research in Southern United States ., AAEA Meeting in Long Beach , 2002 ,P161 .

[62] Schultz , T.W, .The Economic Organization of Agricalture .New York;Mc Graw – Hill,1953 ,P93.

[63] Willis L . Peterson , Return to Poultry Reserch in United Sataes ,Journal of Farm Economic ,49 (3), 1967 ,P656 .

64 Pardey, P,G ,. J. Roscboom and J.R. Anderson. Agrecalture Reserch Policy International Quantitative Perspective . Cambridge University Press, 1991 , P 143 .

[65] Valentina Mazzucato and Samba LY. An Economic Analysis of Research and Technology Transfer of Millet , Sorghum and Cow peas in Niger .Michican State University, 1994 , 113 .

[66] Hussain, Md .Ismail , MM . Nihad . Hussain and G. Hafiz , Impact of Maize Reserch and Extens in Baghdad .Proceeding of the 8 th Asian Regionel Workshop , Bankok , Thailand , 2002 , P58 .

ومن خلال دراسة معدل العائد للاستثمار البحثي لمحصول الحنطة في الولايات المتحدة وجد أن الحجم والمهارات المطلوبة لنشاط بحثي كفء تجعل من غير الممكن أن يقوم به الفلاحون والمنتجون ، فضلا عن ذلك فان طبيعة المنتجات الزراعية وطبيعة المبتكرات العلمية والتغيرات التكنولوجيا تجعل من الصعب على المنشآت الصغيرة تحصيل العوائد المتأتية من البحث أو الجهود العلمية ، وعليه فإن هذه البحوث والنشاطات من المهم تنفيذها من قبل الدولة .[67]

وتوصلت دراسة الأثر الاقتصادي لبحوث القمح الصلب في المغرب إلى أن البحث الزراعي هو استثمار مثل غيره من الاستثمارات تترتب عليه تكاليف وتتحقق له عوائد[68].

إن أهمية البحوث الزراعية تتمثل في تطوير الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني من خلال الاستخدام الأمثل للموارد والتقنيات والمستلزمات والظروف البيئية ، والاستخدام الأمثل يعني تقليص تكاليف الإنتاج ورفع إيراد المنتجات الزراعية من خلال زيادة معدلات الإنتاجية وتحسين المواصفات النوعية للاستهلاك البشري ، وتشير الدراسة إلى أن قيمة البحث العلمي تقاس بمقدار ما يحققه من قيمة مضافة إلى الدخل الوطني [69].

وهناك إمكانية عالية ومدى واسع للعمل البحثي للتغلب على المحددات المسببة للفجوة بين الإنتاجية الممكن الوصول إليها على مستوى المزارع والإنتاجية المتحققة فضلاً عن تطوير وتحسين النوعية المنتجة فعلا ، كما ان للبحث العلمي نشاطا استثماريا له مدخلات وتنتج عنه مخرجات وهناك جدوى اقتصادية موجبة تترتب على الاستثمار في البحث الزراعي حيث تتوافر في العراق إمكانيات بشرية ومالية وفنية تساعد على ديمومة البحث الزراعي بما يحقق النتائج المرجوة منه [70].

---

[67] White ,Fred C,Senhui He ,and Stanly Fletcher ,Research ,Spillovers and Returns to wheat Research Investment ,Seleceted Poper Prepared for Presentationat the Southern Agrecultural Economic Annual Meeting, Mobile,Alabama,Feb 1-5 ,2003.

[68] Abderrrezak , Naser , Nsarellah ,abdelali Amer ,and Ahmed, Ameir, Assessing the Economic Impact of Durum wheat Research in Marroco, ICARDA , 2005 .

34 . الحكيم ، د. عبد الحسين ،الأبعاد الاقتصادية للبحوث الزراعية، دراسة ، وزارة الزراعة ، آذار 2005 .

35 . محمد ، سعد حاتم ، تحليل اقتصادي لعوائد الاستثمار في البحث الزراعي(محصول القمح الصب/ واحة العراق في محافظة نينوى) أنموذج تطبيقي ،أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ،كلية الزراعة ، جامعة بغداد ،2005 .

والجدول (6) يوضح التخصيصات المرصودة للبحث الزراعي للأعوام من 2004 – 2011 وما تمثله إلى تخصيصات القطاع الزراعي إذ يتبين إن هناك اهتمام في البحوث والدراسات الداعمة للقطاع الزراعي فقد تراوح مستوى الاستثمار الحكومي في مجال البحوث الزراعية من 1.8 % لعام 2010 وهذا في اقل نسبة له إلى 30.4 % في عام 2005 فيما اختلفت باقي السنوات انخفاضا وبنسب متباينة ، هذا و إن اغلب دول العالم التي تطمح لبناء وتطوير قطاعها الزراعي تضع من أولى أولوياتها الارتقاء بالبحوث الزراعية وتضع التخصيصات اللازمة لذلك.

مما جاء اعلاه يرى الباحث إن للبحث العلمي دوراً كبيراً يتمثل في زيادة الانتاجية وتطوير نوعية الانتاج من خلال استنباط الهجن والأصناف الجديدة الجيدة المقاومة فضلا عن رفد العملية الانتاجية بالبدائل المحسنة .

ان الاختلاف في نسب ما تمثله البحوث والدراسات في القطاع الزراعي انما يعود إلى اسباب السياسات المتبعة في البلد وتغيرها بين الحين والأخر على الرغم إن الكثير من دول العالم المتقدمة تهتم بالبحوث والدراسات سواءً الزراعية منها ام لاغراض الاخرى وترصد الكثير من مبالغ الميزانية لذلك.

جدول (6) التخصيصات المرصودة للبحث الزراعي للأعوام من 2004 – 2011 وما تمثله إلى تخصيصات القطاع الزراعي

(المبلغ مليون دينار)

السنة	تخصيص القطاع الزراعي (1)	التخصيص للبحوث والدراسات الزراعية (2)	نسبة (2) إلى (1)
2004	270535	48229.6	%17.8
2005	272863	82999	%30.4
2006	319477	80168.4	%25
2007	381889	95469.7	%24.9
2008	1511113	235540.6	%15.6
2009	1098255	20125.5	%1.9
2010	1615563	293873.5	% 1.8

المصدر : إعداد الباحث عن بيانات وزارة التخطيط ، دائرة تخطيط القطاعات / الزراعي ، ودائرة البرامج الاستثمارية الحكومية .

2-2-3- الاستثمار في مجال الثروة الحيوانية

توجه الإنسان إلى تدجين الحيوانات وكان للطيور الداجنة النصيب الأكبر لكونها حيوانات هادئة وغير شرسة وسهلة التدجين ، فضلاً عن كونها سهلة التربية وذات قيمة غذائية عالية .

وقد نالت أهمية توفير الغذاء في مختلف بلدان العالم المراتب المتقدمة من سياسات تلك البلدان ، ولما كانت الطيور الداجنة ولمدة غير بعيدة من السلع الغذائية غالية الثمن لكون إنتاجها يعتمد على الأساليب القروية المتوارثة والتي تمتاز بمحدودية الإنتاج والاعتماد على الأصناف المحلية ولأجل تطوير تربية الطيور الداجنة أهتم المربين والمختصين في إحداث قفزات ونقلات نوعية كبيرة وبالتحديد بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية إذ لم يعد هاجس المنتجين والمختصين في تربية وتحسين الطيور الداجنة منحسراً بتربية الأنواع النقية ، إذ انتقلوا من تربية الأنواع النقية إلى إنتاج السلالات الهجينة وذلك للحصول على ظاهرة قوة الهجين من خلال استخدام التضريب .

شهدت صناعة الدواجن في العراق تطوراً ملحوظاً خلال عقد الثمانينات وبالنظر لما تشكله لحوم الدجاج من أهمية غذائية جيدة لما توفره من بروتين حيواني فضلاً عن ارتفاع في نسبة

التصافي فيه ، ونتيجة لتطور الحالة المعاشية والثقافة فقد أدى ذلك إلى زيادة استهلاك لحوم وبيض الدجاج وذلك مما أدى إلى حدوث تطور في تربية وتسمين الدجاج وإنتاج بيض المائدة ، فضلاُ عن سرعة دورة رأسمال المستثمر والإرباح المتأتية خلال مدة قصيرة لاتتجاوز ألشهرين .

كما إن ارتفاع الاستثمارات في مشاريع صناعة الدواجن جاء لما تتميز به من ارتفاع العائد و سرعة دوران رأس المال ، وانخفاض تكاليف الحصول على وحدة البروتين بمعدل تحويل غذائي 2.3 أي إن (2.3 كيلو غرام علف تعطي 1 كغم لحم) ، و كلما زادت الطاقة الإنتاجية لمشاريع الدواجن ازدادت الكفاءة الإنتاجية [71].

أن تزايد الطلب على منتجات الطيور الداجنة نتيجة لاحتوائها قيمة غذائية عالية مقارنةً مع المنتجات النباتية إذ إنها غنية بالبروتين ، فضلا عن أن نسبة الأحماض الأمينية الأساسية في البروتين الحيواني أعلى منه في البروتين النباتي وتعد هذه الأحماض مهمة جداُ في تغذية الإنسان لأن جسم الإنسان لا يستطيع تصنيعها ولهذا يشترط وجودها في الغذاء ، كما وان قالب الحوامض الأمينية المتوفر في البروتين الحيواني مشابه لقالب الحوامض الأمينية التي يحتاجها جسم الإنسان في تصنيع بروتينه الخاص وقد جاء في الكتاب الحكيم بسم الله الرحمن الرحيم (ولحم طير مما يشتهون) صدق الله العظيم (سورة الواقعة/ الاية21) وهذا ما توصل إليه العلم لاكتشافه أن الأحماض الأمينية في لحم الطيور هي الأكثر تطابقا مع الأحماض الأمينية في جسم الإنسان[72].

إن نسبة التصافي(تعني نسبة وزن الذبيحة بعد استخلاص الأجزاء غير المأكولة منها إلى الوزن الحي) في الطيور الداجنة أعلى مما عليه في الأبقار والأغنام حيث تكون في الطيور الداجنة 75% في حين تكون في الأبقار 60% والأغنام 55% . كذلك الحال مع نسبة التشافي(نسبة اللحم المشفى من الذبيحة إلى الوزن الحي) إذ تكون

---

36 . منصور ، حسن مغاوري ،اقتصاديات السعة لمزارع الدواجن في محافظة القليوبية ، رسالة ماجستير(غير منشورة) ، كلية الزراعة ، جامعة المنيا ،1981 ، ص 88 .

37 . ناجي ، سعد عبد الحسين واحمد حامد عبد الوهاب ، إنتاج دواجن ومشاريع فروج اللحم ،وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، مؤسسة المعاهد الفنية ، دار التقني للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ،1985 ، ص 19 – 21 .

في الطيور الداجنة 51% فيما تكون في الأبقار 38% والأغنام 35% كما ويلاحظ انخفاض في نسبة الدهون في لحوم الطيور

الداجنة فتصل إلى 4% في حين تكون في لحوم الأبقار 17% وفي لحوم الأغنام 24% وكذلك فأن نسـبة البروتين في لحوم الطيور الداجنة19% وهي بذلك أعلى منه في لحوم الأبقار 16– 19 % والأغنام 13– 18%،هذا فضلاً عن احتواء لحوم الطيور الداجنة على مجموعة فيتامين(ب) ، وبذلك تكون لحوم الطيور الداجنة من اللحوم المستساغة لدى المرضى والأطفال وكبار السن لأحتواءه على نسـبة عالية من البروتين المهمة في البناء وإعادة البناء لأنسجة الجسم.

وإن هناك علاقة معنوية لأغلب المتغيرات الهيكلية المحددة لصناعة الدواجن(عناصر الإنتاج) وتشـمل هذه المتغيرات (السلالة ,السعة الإنتاجية , طول مدة التربية , نوعية العلف , وهذه ارتبطت بعلاقة معنوية مع التحويل الغذائي، فضلا عن أهمية الأعلاف كأحد مستلزمات الإنتاج الهامة التي تؤثر في الإنتاج وان ارتفاع أسعارها يؤدي لارتفاع سعر لحوم الدواجن [73].

وفي دراسة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية [74] ذكرت فيها أن تغذية الدواجن لها دورا مهما في الظروف الصحية للقطيع ومقدرتها على المقاومة كما ويؤدي العلف دورا مهما في استهلاك الماء ، فضلا عن مدى مساهمة انخفاض قيمة العلف في الربحية الاقتصادية لصناعة الدواجن

وفي دراسة لجامعة أيوا الأميركية[75] بينت أن من أهم العوامل المؤثرة في كمية الإنتاج في لحم الدجاج هي نوعية الأفراخ التي تعد الوحدة الحيوانية وكذلك فأن الأعلاف تعتبر من أكثر مستلزمات الإنتاج تكلفة حيث أنها تمثل 65–75 % من قيمة تكاليف الإنتاج ، وقد كان هناك اهتمام كبير من قبل الدولة في صناعة الدواجن فقد كانت المؤسسة العامة للدواجن بمنشـأتها (الشمالية والوسطى والجنوبية) في عقد السبعينات ثم اتجهت بعد ذلك إلى دعم القطاع الخاص

---

38 . الشحات ،علي إبراهيم احمد ،دراسة اقتصادية للدواجن في محافظة الشرقية ،رسالة ماجستير(غير منشورة) ،كلية الزراعة ، جامعة الزقازيق ، 1980 ، ص 113 .

39 . المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، دراسة إمكانية بعض مستلزمات وأجهزة صناعة الدواجن في الوطن العربي ،الخرطوم ، السودان ،1993 ، ص 7 .

[75] Heady ,E,O,Agricultural Production Function ,Iowa University Press,Ames Iowa, USA,1960 ,P94.

والاكتفاء بالمشاريع الإستراتيجية الداعمة لصناعة الدواجن كمشروع الأجداد في سامراء من اجل الوصول إلى سلالة عراقية معتمدة متأقلمة مع البيئة العراقية فكانت سلالة الفاوبرو (سلالة من الطيور الداجنة العراقية التي تم استنباطها من عروق عالمية ومحلية وتمتاز بكفاءتها الوزنية ومقاومتها للإمراض والأوبئة المستوطنة) ، هذا فضلا عن الدعم المقدم من خلال تجهيز الأعلاف وبأسعار جيدة

والقيام بالأبحاث والتجارب من اجل تطوير قطاع الدواجن والجدول(7) يبين مدى دخول الدولة في الاستثمار الحيواني للسنوات 2004 إلى 2010 والذي يشكل قطاع الدواجن جزء أساسيا منها رغم إن النسبة المقدمة لقطاع الثروة الحيوانية ليس بالمستوى المطلوب إلا انه يمثل استثمارا لهذا القطاع من خلال البحوث والتجارب لرفد القطاع بكل ما هو جديد فقد كانت تخصيصات الثروة الحيوانية من مجمل تخصيصات القطاع الزراعي تتراوح من 1.5% إلى 2.8% وهذه النسبة على انخفاضها في نشاط الثروة الحيوانية التي تعد الاراع الثاني في القطاع الزراعي بعد الانتاج النباتي إلا انه يمثل مستوى لأبأس به اذا ما استثمر بشكل جيد من خلال رفد مشاريع الثروة الحيوانية بالدراسات والبحوث التي تعمل على تطويره ، اذ ان اغلب النشاط الحيواني من الانشطة الخاصة التي بحاجة الى الدعم والتأهيل من خلال البحوث والدراسات .

جدول (7) التخصيصات المرصودة لمشاريع الثروة الحيوانية للأعوام من 2004 – 2011 وما تمثله إلى تخصيصات القطاع الزراعي

(المبلغ مليون دينار)

السنة	تخصيص القطاع الزراعي (1)	التخصيص الثروة الحيوانية (2)	نسبة (2) الى (1)
2004	270535	4180	%1.5
2005	272863	7516.8	%2.8
2006	319477	5810.8	%1.52
2007	381889	8205.5	%2.1

2008	1511113	23492	%1.6
2009	1098255	20084	%1.8
2010	1615563	29519	%1.8

المصدر: إعداد الباحث عن بيانات وزارة التخطيط، دائرة تخطيط القطاعات / الزراعي، ودائرة البرامج الاستثمارية الحكومية

المبحث الثالث

الاستثمار الخاص

بات الواقع الزراعي بأمس الحاجة إلى تظافر الجهود الحكومية والقطاع الخاص لانتشاله من حالة التدهور التي يعيشها ، إذ انخفض الإنتاج الزراعي منذ عقود إلى ادني مستوياته وأصبح لايغطي إلا جزء محدد من الحاجة، مما جعل الأنظار تتجه صوب الاستثمار في القطاع الزراعي.

إن للقطاع الخاص أهداف محددة حينما يستثمر رأسماله في مشروع لتحقيق اكبر عائد ممكن ولهذا يعمل على إعداد دراسات للمشـــاريع المتاحة أمامه وان مجالات الاستثمار في القطاع الزراعي في العراق عديدة وذات جدوى اقتصادية بسبب :

- توفر عوامل الإنتاج (الأرض الزراعية المتاحة بمساحات كبيرة الغير المستغلة ، مياه الري إذ ما استغلت بالطرق العلمية، وفرة الأيدي العاملة، وتنوع البيئة الزراعية).
- توفر الكوادر العلمية الفنية التي تساهم في إنجاح الاستثمار في القطاع الزراعي[76]

أن الاستثمار يبقى العامل الأكثر أهمية رغم أهمية عوامل الإنتاج في النمو الاقتصادي[77] .

كما و إن الاستقرار السياسي ضروري للقيام بالاستثمار والنمو الاقتصادي للبلد ، وأن عدم وجود استقرار اقتصادي يؤدي إلى عدم تشجيع المستثمرين على الاستثمار وهذا ما يؤدي إلى إعاقة النمو وحدوث الركود الاقتصادي [78].

---

[77] Behrman ,Jere , R ,1972. Soctoral Investment Determination in a developing Economy , The American Economic Review , 62 (5); P.825-841 .

[78] Chales , w, l . 2001 , Global Business , Mc Graw- Hill ,Co , 2 nd Edition , USA , P (75) .

من خلال دراسة الاستثمار العام وأثره في المجتمع الصيني تبين إن الاستثمار العام ساهم في زيادة معدل نمو الإنتاج في القطاع الزراعي، وان الاستثمار الخاص يشمل (الاستثمار الأجنبي ، والاستثمار المحلي) [79].

2-3-1-الاستثمار الأجنبي

إن الاستثمار الأجنبي يعد احد الأدوات الرئيسة في سيادة اقتصاد العولمة لأنه قاد الإنتاج العالمي نحو النمو وبشكل متسارع من خلال الشركات متعددة الجنسية وأسواق رأس المال ، فضلا عن ارتباطه بالتجارة الخارجية ضمن آليات التوازنات الدولية التي تهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي وانتعاش أسواق البلدان المعولمة، إلا أن الدور الذي يؤديه هذا الاستثمار في البلدان النامية يعتمد على طبيعة القطاعات المستوعبة والمهارات المتقدمة فيها ونوعية الحوافز الممنوحة له ، لذا فان البلدان النامية المضيفة لهذا النوع من الاستثمار التي وضعت قيودا أمام عمله جعلت عدداً من أثاره غير مرغوب فيها على النمو الاقتصادي ، ومن ثم فانه من المحتمل إن يؤدي هذا الاستثمار أدوارا متباينة على وفق نمط البيئة أو المناخ الاقتصادي للاقتصاديات المضيفة له [80].

وإن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد أحد العوامل المؤثرة في تطور ونمو الأقطار، ومؤشرا على قدرة الاقتصاد في التكيف مع التطورات العالمية والتحول نحو آلية السوق، وسيطرة

---

[44] Zhang ,Xiaobo ; Shenggen , Fan,2004 , Public Invistment and regional in equality in rural china . Journal of Agricalture Economic , 30: P,89- 100 .

45 . غزال ، قيس نديم ، أثر العولمة في الأداء الزراعي في بلدان نامية مختارة ، أطروحة دكتوراه(غير منشورة) ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، 2003، ص 237

الشركات متعددة الجنسية على حركة السلع والخدمات، وانفتاح الأسواق يساهم في زيادة حجم التدفقات المالية نحو الأقطار.

ويساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا، ويساعد على تعويض النقص الحاصل في المدخرات المحلية، لذلك يعد مصدر تمويلي مهم، ويستطيع ربط الأقطار بشبكة إنتاج عالمية، لذلك كان التركيز على السياسات الملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الذي يعد محرك للنمو، والتنمية الاقتصادية، ومدى تأثير التدفقات في المتغيرات الاقتصادية المختلفة[81].

إن الاســـتثمارات الأجنبية تسهم في تهيئة التقانات الزراعية الحديثة والمتمثلة في(طرق الري الحديثة ، والأسمدة ، والمبيدات، والبذور المحســـنة) المستخدمة في إنتاج المحاصيل الزراعية مساهمة فعالة في رفع إنتاجية المحاصيل الزراعية ولاسيما (الحبوب) ، وكذلك يسهم أسلوب الري التكميلي في توفير أجواء النمو الطبيعي للنبات لأنه يعمل على توفير الاحتياج المائي أثناء انقطاع الأمطار أو(عند انخفاض رطوبة التربة) أي عندما يكون النبات بحاجة إلى المياه في أي مرحلة من مراحل النمو،مما يؤدي إلى رفع معدل إنتاجية المحاصيل الزراعية واستقرارها[82].

كما إن الاستثمار الأجنبي يعد غاية في الأهمية في مجال تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في الدول النامية لاسيماً في الدول الفقيرة منها، وان الاستثمار الأجنبي

---

46 . المرتضى ، شيماء محمد نجيب جميل ، أثر بعض المتغيرات الاقتصادية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بالتأكيد على دور الخصخصة (دراسة مقارنة) لعينة مختارة للمدة من 1980 إلى 2003 ، رســـــالة ماجستير ،كلية الإدارة والاقتصاد (غير منشورة)، جامعة الموصل ،2006 ، ص 11 .

81

47 . النعمة ، علاء وجيه مهدي ، دور التقدم التقني في تنمية القطاع الزراعي في العراق ،(محافظة نينوى أنموذجا) رسالة ماجستير(غير منشورة) ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، 2005 ، ص 119 .

المباشر يتكون من أشكال مختلفة لها مميزات وعيوب مختلفة وخصائص متنوعة يمكن الاستفادة من هذا التنوع والاختلاف في الحصول ميزات على أفضل المكاسب لاختيار الأنواع الأكثر ملائمة للواقع الاقتصادي .

والاستثمار الأجنبي بحاجة إلى حوافز مختلفة ليعمل بصورة جيدة وفي حالة توافر هذه الحوافز فأنه يتدفق بكثرة بدون الحاجة إلى سياسات جاذبة له أما في حالة عدم توفر هــذه الحوافز فان تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تكون محدودة ويكون بحاجة إلى سياسات جاذبة كبيرة من أجل تدفقه، إذ تتباين حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر بين دولة وأخرى وحسب ظروف كل دولة وان حجم السكان والاستقرار السياسي والانفتاح وسعة السوق الداخلية والبنية التحية هي من المحفزات الأكثر أهمية لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لأية دولة83.

ان التركيز الأساسي للاستثمارات الأجنبية في البلدان المتقدمة كان نتيجة حتمية للتباين التنموي بين البلدان المتقدمة والنامية، وعليه أصبحت البلدان المتقدمة تبني سياستها الاستثمارية على أساس التملك وليس على أساس الاستثمار المتبادل، مما تولد عملية تبعية اقتصادية للبلدان المتقدمة .

كما إن الاستقرار السياسي يعد مطلبًا رئيسًا لخلق بيئة جذب للاستثمار الأجنبي المباشر لان المستثمر الأجنبي لا يأتي للاستثمار في أي بلد إلا بعد أن يطمئن إلى النظام السياسي القائم وإمكانية استقرار ذلك النظام ، حتى لو توفرت جميع عناصر الجذب الأخرى [84].

إن أهمية الاستثمار الزراعي تكمن في ارتباطه بشكل إيجابي مع نمو الإنتاج ويعد نمو الإنتاج احد أهم العوامل المؤثرة في زيادة العرض مما يساعد في حل الأزمة إذ تقدر منظمة الفاو إن هناك حاجة إلى زيادة الاستثمارات الزراعية بنسبة 50% لحين عام 2050 لإطعام سكان العالم المتزايدة أعدادهم وتوفير الأمن الغذائي وإن كافة التوصيات الصادرة من المنظمات

---

48 . صالح ، قتيبة محمد ، الاستـــثمار الأجنبي المباشــر ودوره في الاقتصاد الصيني ، رسالة ماجســـتير (غير منشورة) ،كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ،2005 ،ص 157 إلى 160 .

49 . محمد ، نهاد عباس ،الاستــثمار الأجنبي المباشــر وأثره على البلدان النامية (تجربة مصر)، رسالة ماجستير(غير منشورة) ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ،2007 ، ص 129

الدولية للتعامل مع أزمة الغذاء العالمي على أن الاستثمار الزراعي بأنواعه المختلفة "سواء استثمار مباشر أو غير مباشر المحلى منه أو أجنبي كفيل بالمساعدة على حل الأزمة 85.

إن الكثير من البلدان النامية تبذل جهودا حثيثة لجذب وتسهيل الاستثمارات الأجنبية إلى قطاعاتها لاسيما الزراعية منها و يعد الاستثمار الأجنبي مساهما مهما في سد الفجوة الحاصلة في الانتاج في في القطاع الزراعي.

هناك مصدر قلق رئيسي بالنسبة للدول ألنامية ألا وهو أن الاستثمار الأجنبي المباشر لديه القدرة على إيقاع الضرر بالبلدان المضيفة، فالدول المضيفة ترغب في تحقيق أهداف تنموية محددة تتفق وسياستها الإنمائية "وسياستها الزراعية"على سبيل المثال تحقيق الاكتفاء الذاتي من محصول ما، ولكن المستثمر يرغب في تحقيق أهداف أخرى قد لا تتفق مع سياسة الدولة المضيفة وقد تلحق بالدولة المضيفة الضرر، لذا تعمل الدول على تحفيز الاستثمار للدخول ضمن القطاعات التي تدخل ضمن سياساتها الإنمائية مع المحافظة على التوازن بين مصلحة الدولة المضيفة و المستثمر الاجنبى.

نظراً لأن الطلب على الغذاء آخذ بالارتفاع ولأن العرض لا يزال محدوداً أو أنه لا يتزايد نسبياً بالمقارنة مع الطلب ، فلا يمكن التغلب على الأزمة الغذائية الراهنة من دون ضخ المزيد من الاستثمارات في الإنتاج الزراعي .

أن ارتفاع الأسعار واستمرار نمو الطلب جعل الاستثمار في الزراعة مربحاً، مما يتطلب على الحكومات أن تضع السياسات الضرورية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية لحشد الاســتثمارات المحلية والأجنبية لغرض زيادة وتعزيز إنتاج الحبوب الغذائية وغيرها من المنتجات الغذائية إذ يمكن أن يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر وإشراك الشركات دولية النشاط على التخفيف من حدة الأزمة الحالية ، بشرط إن يكون هذا الاستثمار يعمل في ظل سياسة الدولة الزراعية ويساهم بالطبع في تحقيق أهدافها الإنمائية (مع الحفاظ على أهداف الاستثمار الاجنبى ، فالأمر يكمن في الموازنة بين أهداف الاستثمار الاجنبى ومصلحة الدولة) .

---

50 . عوض الله ، د. زينب حسين ، المزيد حول الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر ، مطبعة دار الجامعة الجديدة ،2011 ، ص 173 .

2-3-2- الاستثمار الزراعي المحلي

يعد الاستثمار الزراعي المحلي من أهم وسائل تنفيذ برامج التنمية الزراعية ويأتي ذلك من خلال زيادة الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي والتي بدورها تساعد على زيادة الطاقات الإنتاجية ومن ثم ارتفاع كل من معدلات تكوين رأس المال ونسـبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلى الإجمالي ، إذ يتوقف نجاح سياسات التنمية الزراعية بدرجة كبيره على حجم وكفاءة توزيع الاستثمارات المتاحة بين القطاعات الإقتصاديه المختلفة .

إن أزمة الغذاء العالمية كشفت عن أهمية الاكتفاء الذاتي الغذائي من الغذاء بالنسبة للدول النامية ، إذ أن كثير منها كانت قد تجاهلت الاستثمار في مجال الزراعة بسبب أسعار الغذاء العالمية المنخفضة خلال الأعوام الـ25 الماضية ، لكنه مع استمرار انخفاض خصوبة الأراضي والتغير المناخي ، وشح المياه اللازمة للزراعة انخفضت منتجات المحاصيل الزراعية بشكل مستمر، ومن جانب آخر، ارتفعت الواردات الزراعية في الدول النامية بسبب زيادة عدد سكانها والطلب المتزايد عليها مما أدى إلى زيادة الواردات الزراعية لسد النقص الحاصل في سلة الغذاء ، وقد أولت بعض الدول النامية قطاعها الزراعي ما يستحقه من اسـتثمار ودعم واهتمام ربما تكون هي الأقدر على تخطي هذه الأزمة ، ومن هذه الدول الصين التي كانت تحصل على مساعدة من برنامج الغذاء العالمي غير أنها أصبحت حاليا دولة مانحة منذ عام 2005، ففي الوقت الذي خفضت فيه العديد من الدول النامية الاستثمار والتمويل في القطاع الزراعي، ظلت الصين تهتم

بتطوير وتنمية هذا القطاع، وبالتالي أصبحت دولة نموذج ينبغي على الدول النامية أن تتعلم من تجاربها في هذا المجال86.

إن التوصيات الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة أكدت على تشجيع الاستثمارات الزراعية وفق شعار(استثمار لا تدخل حكومي) لزيادة إنتاج الغذاء والحاصلات الإستراتيجية

---

51 . محمود ، أسـامة بدير سامي ، تداعيات الأزمة المالية العالمية على الغذاء في مصر (الواقع والتحديات والأفاق المستقبلية) ، مركز الأرض لحقوق الإنسان ، سلسلة الأرض والفلاح ، القاهرة ، 2009 ، ص 13 .

على امتداد سلسة الإنتاج الزراعي بأسره . مع مطالبه الحكومات بالحد من تدخلها على النحو الذي يؤدى إلى تشويه الأسواق الداخلية أو يضر بالمنتجين ، كما أشارت التوصيات على تحسين ظروف التسويق والتوزيع والتعبئة وهو ما يعنى زيادة الاستثمارات الزراعية و زيادة التخصصات المالية لدعم قطاعي النقل والتخزين 87.

أما برنامج الغذاء العالمي للأمم المتحدة فقد أوصى باتخاذ إجراءات , ومن ضمن هذه التوصيات تشجيع الاستثمار الزراعي والبحوث الزراعية طالما أن القطاع الزراعي هو الأمل الوحيد فى زيادة أنتاج الغذاء وانخفاض الأسعار88.

إن القطاع الزراعي يعد القطاع الرئيس المسؤول عن توفير الاحتياجات الغذائية فضلا عن دوره الهام في توفير المدخلات الإنتاجية اللازمة لقيام الصناعات التحويلية و مساهمته في توفير العملات الأجنبية اللازمة لعملية التنمية ومن ثم يعد أكثر القطاعات أهمية في الاقتصاد الوطني إذ يعد القطاع الرائد والمحرك الأساسي للتنمية الشاملة بشقيها الاقتصادي و الاجتماعي[89].

مما ذكر أعلاه فأن الباحث يرى إن الاستثمار الزراعي يعد احد الحلول المهمة لتطوير القطاع الزراعي ويعمل على ايجاد التوازن بين العرض والطلب لمواجهة الاحتكار و مجابهة أزمات الغذاء وارتفاع الأسعار وهو السبيل للتخلص من الاستيراد للسلع الزراعية من الخارج و الوصول للاكتفاء الذاتي الذي نأمله والجدول (8) يبين كمية لحوم الدجاج المستوردة للمدة من عام 1990 إلى

2010 والانخفاض بكمية الانتاج الذي يسد جزء من كميات الاستهلاك ، ولذلك لابد من تشجيع الاستثمارات الزراعية المختلفة مع أهمية وجود سياسة استثمارية .

---

52 . محمد ، نادر نور الدين ، أزمة الغذاء العالمية وانعكاسها على السياسة الزراعية المصرية ،مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، العدد 200 ، لسنة 2009 ، ص 17 .

53 . محمود ، أسامة بدير سامي ،تداعيات الأزمة المالية العالمية على الغذاء في مصر (الواقع والتحديات والأفاق المستقبلية) ، مركز الأرض لحقوق الإنسان ، سلسلة الأرض والفلاح ، القاهرة ، 2009، ص 13 .

54 . شـــطا ، محمد علي محمد ، و شـــاهيناز عبد موسى ، تحليل قياسي للاستثـــمار الفعلي في القطاع الزراعـــي المصري ، مركز البحوث الزراعية ،مصر ، 2009 ، ص 12 .

إذ يرى الباحث من خلال مؤشرات الدراسة إن الاستثمار الزراعي يعد سواء الأجنبي أو المحلي (وهو الذي يفضله الباحث) من السبل المهمة في تطوير وتنمية القطاع الزراعي ونخص منه نشاط الدواجن في العراق من خلال توفير كميات من اللحوم البيضاء ذات الجودة العالية من الانتاج المحلي في الأسواق اذ إن المستهلك العراقي يفضل الدجاج المحلي بسبب عادات اجتماعية ودينية في المجتمع العراقي وان العمل الجاد في تقديم الدعم وصولا إلى الاكتفاء الذاتي يعد نقطة الارتكاز الأساسية التي ينبغي التوقف بها ومراجعة إشكال الدعم المقدم للدعم تأثيراً كبيرا في تأهيل البنية التحتية في القطاع الزراعي (صناعة الدواجن) وبذلك فأنه يساعد في التمهيد لدخول الشركات الاستثمارية المحلية منها والأجنبية إذ يلاحظ من خلال جدول (8)الحاجة الفعلية لدعم قطاع الدواجن لسد الفجوة من الاستيراد فالمنتج المحلي من اللحوم إلى المتاح للاستهلاك قد وصلت في عام 2010 إلى مانسبته 18.7% هذا مايعني إن الاستيراد شكل ما نسبة 92.3% من المتاح للاستهلاك وهذه نسبة عالية في بلد كان يعد من البلدان الزراعية في المنطقة ، هذا فضلا عن إن النهوض بقطاع الدواجن يحتاج إلى دخول الاستثمار لسد الفجوة التي تم الإشارة إليها .

2-3-3- البيئة الاستثمارية

يأخذ القطاع الزراعي ابعادا استراتيجية هامة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والمالي اذ يعول عليه كثيرا في تنمية وانطلاق اهم قاعدة موارد بالبلاد تتصل بمركز الثقل لحياة ومجال عمل الغالبية مرتكزا على المزايا النسبية النادرة ذات الاهمية المتزايدة في تحقيق الامن الغذائي وتحقيقه التكامل الاقتصادي والتجاري .

ان اهمية تحقيق الاستقرار الاقتصادي بالبلاد وتوفير عوامل المناخ المواتية لتشجيع الاستثمار عامة على مستوى الاقتصاد العام و الزراعي على وجه الخصوص توجب تهيئة :

أولا : نوعية وبيئة الاعمال

إن نوعية وبيئة الاعمال تلعب دورا محوريا في النشاط الاقتصادي بما لها من تأثيرات مباشرة في استقطاب وإنجاح الاستثمارات وتشمل عناصرها الرئيسية (الاجراءات والأنظمة الحكومية ، وضعية

البنية التحتية والمرافق ، التقنيات المستخدمة ، ظروف العمل ، العمالة ، الادارة ، الانظمة والقوانين ، التمويل وأسواق المال ، نوعية ودرجة مخاطر الاعمال).

- **الجوانب المؤسسية والإجراءات** : من خلال جعل الانظمة والإجراءات مبسطة وفاعلة بقدر الامكان والأنظمة المعنية ذات العلاقة هنا تشمل الاجراءات والنظم المطلوبة لبدء عمل جديد ، الانظمة ذات الصفة المستمرة (تجديدات ، اعفاءات .. الخ) ، انظمة العمالة وقوانين العمل ، انظمة الاستثمارات الاجنبية ، الانظمة ذات العلاقة بالبيئة ، انظمة الاستيراد والتصدير ، القوانين التجارية ، انظمة النقل والمواصلات ، انظمة التمويل ، انظمة التسهيلات والإعفاءات الضريبية والكمارك ثم العمل على تعديل تبسيط ما يتطلبه من اجراءات نحو المستويات المرغوبة .

- **وضعية البنية والمرافق** : تعتبر اهم عناصر الاعمال لدورها المباشر في تحديد امكانيات ونوعية وتكلفة مختلف عمليات الانتاج والتسويق وغيرها ولتهيئة بيئة الاستثمار الزراعي تحديداً فالمطلوب توفير مرافق وخدمات جيدة المستوى وبأسعار منافسة لذا لابد من الاهتمام بالطرق ، خدمات النقل بالسكة حديد والنقل البري والبحري والموانى ، النقل الجوي والمطارات ، التخزين والمستودعات ، خدمات الاتصالات ، خدمات ومصادر الطاقة الكهربائية والمحروقات خدمات مياه الري بالاستثمار الزراعي مثل المحاجر الزراعية البيطرية ، لمسالخ ومرافق تجهيز اللحوم ، النقل المبرد ، خدمات تجهيز المنتجات الزراعية والخدمات الأحرى... الخ .

ثانياً : سوق العمل والعمالة :

وجود سوق عمل يتسم بالمرونة والفاعلية بحيث تتوفر قوى عاملة بالمواصفات المطلوبة من حيث السلوك والكفاءة والقابلية للتطور واستيعاب التقنية بالتكلفة المناسبة .

ولإدراك ذلك لابد من الاهتمام بقوانين العمل وشروط الخدمة اضافة لمؤسسات التدريب ورفع الكفاءة ضمن برامج وخطط بناء القدرات الفنية والإدارية .

فضلا عن اهمية التشريعات والقوانين الادارية التي تكمن في تهيئة بيئة مستقرة توفر الثقة والاطمئنان لقطاعات الاعمال للمستثمرين المحتملين في القطاع الزراعي على وجه الخصوص وذلك طبيعة هذا النشاط عالي المخاطر وتقييم هذا الجانب يهدف الى تحديد كفاءة وفاعلية انظمة

القوانين التجارية وذلك لبلوغ غايات تهم المستثمر ممثلة في حفظ وصيانة حقوق اصحاب الاعمال

، تحجيم الاحتكار وتشجيع المنافسة ، تحقيق الشفافية ؛منع الاغراق وتوفير قوانين فاعلة لتسوية النزعات التجارية .

ثالثاً : التمويل والأسواق المالية

إن الانظمة المالية (البنوك التجارية ؛ شركات التمويل ؛ اسواق راس المال وغيرها) تعد من العناصر الحرجة في كفاءة ونوعية بيئة الاعمال ، اذ من الاتجاهات الهامة التي يلزم تطويرها هي (أنشاء شركات للتمويل وتطوير سوق الاسهم ، تطوير التمويل للشركات ، تطوير تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة اضافة لتمويل وضمانات الصادرات).

رابعاً : عوامل جذب الاستثمار

ان لتهيئة بيئة الاستثمار شروطا ضرورية لتحقيق تقدم ذو معنى وانجاز الاستثمارات نحو القطاع الزراعي وتفعيل ذلك من خلال ثلاث مكونات رئيسة

- **اطر السياسات التنظيمية** وتعني القوانين المنظمة لدخول الاستثمار ومعاملة الشركات الاجنبية معاملة الشركات الوطنية .
- **اجراءات تحفز الاعمال** من خلال السعي نحو توفير سياسات استثمار منافسة من تطوير للخدمات الاجتماعية وترويج الاستثمار .
- **العوامل الاقتصادية ذات الصلة** وتتمثل في مدى توفر الموارد الطبيعية ، كبر حجم السوق ، رخص الايدي العاملة [90].

55. مصباح . احمد نور . ورقة عمل الاصلاح المؤسسي من أجل ترقية الاستثمار الزراعي , مؤتمر كلية الزراعة العاشر . جامعة الخرطوم . السـودان . 2009 .ص 4- 6 .

السنة	المنتج من لحوم الدجاج	المستورد من لحوم الدجاج	المتاح للاستهلاك	نسبة اللحوم المنتجة إلى المتاح للاستهلاك
1990	147.9	0.231	148.13	%99.8
1991	29.4	1.14	11.94	%96.3
1992	27.2	0.987	25.09	%96.5
1993	25.7	19.67	42.27	%60.7
1994	7.4	0.32	6.72	%95.6
1995	4.6	0.46	3.45	%90.9
1996	4.2	3.27	6.97	%56.2
1997	4.4	1.96	5.67	%69.2
1998	19.3	6.44	23.24	%74.9
1999	50.7	15.54	59.64	%76.6
2000	82.5	13.66	85.64	%85.8
2001	108.4	8.86	103.16	%92.4
2002	122.5	32.83	155.33	%78.9
2003	53.2	___	*53.2	**___
2004	46.3	___	*46.3	**___
2005	59.7	___	*59.7	** ___
2006	55.6	___	*55.6	**___
2007	40.3	___	*40.3	** ___
2008	36.9	13.04	49.94	%282.9

2009	44.1	53.059	97.69	%83.1
2010	52.8	236.34	289.14	%22.1

الجدول (8) المنتج محلياً والمستورد من لحوم الدجاج والمتاح للاستهلاك (ألف طن) في العراق للمدة من1990 إلى 2010

إعداد الباحث عن بيانات الجهاز المركزي للإحصاء / مديرية الإحصاء الجدول الزراعي

* الأرقام لاتمثل المتاح فعلا لعدم وجود بيانات عن المستورد للسنوات من 2003 إلى 2007.

** لم يتم اعتماد النسبة لوجود انحراف عن الرقم الحقيقي لعدم وجود استيراد.

الفصل الثالث

القطاع الزراعي و مساهمته في الاقتصاد الوطني وواقع مشاريع الدواجن في العراق

تمهيد الفصل الثالث

المبحث الأول : دور القطاع الزراعي ومساهمته في الاقتصاد الوطني

المبحث الثاني : الدعم في نشاط الدواجن

واقع مشاريع الدواجن (دجاج اللحم) في العراق

الدعم في مشاريع الدواجن (دجاج اللحم)

أثر الدعم في مشاريع الدواجن

برنامج إعادة تأهيل قطاع الدواجن

القطاع الزراعي ومساهمته في الاقتصاد العراقي وواقع مشاريع الدواجن

تمهيد

كانت مهنة الزراعة من أوائل المهن التي امتهنها الإنسان ، إذ كان إنسان وادي الرافدين السباق في امتهان هذه المهنة وكانت ارض العراق تسمى بمسميات شـــتى(وادي الرافدين ، الهلال الخصيب ، ارض السواد) ويقال إنها سميت عراق لقدمها وتشابك عروق الأشجار بها.

على الرغم من اعتماد القطاع الزراعي المدخلات الاستيرادية قليل نتيجة لوفرة عناصر العمل والموارد الطبيعية ، فضلا عن ميل الموازنات السعرية للقطاع الزراعي إلى التدني مقارنة بباقي القطاعات ففي حين كانت المؤسسات التسويقية تعجز عن توفير المستورد من مدخلات الإنتاج كان القطاع الزراعي القطاع السلعي الوحيد (عدا قطاع النفط)المنتج وبمعدلات نمو سنوية مركبة تجاوزت معدل النمو السكاني[91].

تضمن هذا الفصل في مبحثه الأول دور القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني والناتج المحلي الإجمالي إذا ما أتيحت له السبل الكفيلة لذلك من خلال الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة ، فالعراق وبما لديه من إمكانيات وموارد زراعية قادر على أن يصل إلى مستوى الاكتفاء الذاتي والاستغناء عن الاستيراد إذ ما تبنى سياسة سعريه وتسويقية مجزية مع وضع برنامج مكثف وفاعل للبحوث والإرشاد الزراعي وبذلك سيعمل على زيادة مشاركة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي والاكتفاء الذاتي .

فيما ناقش المبحث الثاني واقع نشاط الدواجن (دجاج اللحم) في العراق مع تقييم المشاريع المدعومة منها كمشروعي المرادية ومشاريع المنطقة الشمالية

مع الإشارة إلى أهمية برنامج إعادة تأهيل قطاع الدواجن الذي كان له الأثر الكبير في تطوير صناعة الدواجن في العراق، إذ تتصف صناعة الدواجن (سرعة الإنتاج , سرعة دورة رأس المال , عدم الحاجة إلى مساحات كبيرة للتربية ,ارتفاع نسبة التصافي) .

المبحث الأول

---

1. حمادي ، د. اسماعيل عبيد ، التطورات الهيكلية في القطاع الزراعي ، ورقة مقدمة الى المؤتمر السنوي الثاني ، قسم الدراسات الاقتصادية ، بيت الحكمة ، بغداد ،2001 ، ص 3 .

دور القطاع الزراعي في الناتج المحلي

تبلغ مساحة العراق 435052 كيلو متر مربع أي 174 مليون دونم ، القابلة للزراعة منها 42 مليون دونم والمتاحة للزراعة 12.5 مليون دونم [92] .

إن عملية التغدق والتملح تعمل على تبوير الأراضي وعلى مر الزمن تخرج أراضي من الصالحة للزراعة إلى أراضي عديمة الإنتاج وتشكل هذه ما نسبته 68% من مساحة العراق ، إذ تقسم الترب المتأثرة بالأملاح إلى (ترب ملحية ، ترب صودية ، ترب ملحية وصودية) [93] .

وتحتل المحاصيل الحقلية مساحة كبيرة من الإنتاج الزراعي إذ قدرت المساحة المزروعة منها 6.5 مليون دونم 34% مساحة الحبوب في محافظة نينوى ، و تشير الإحصاءات إلى تناقص أعداد النخيل من 32 مليون نخلة في عام 1960 إلى 16 مليون نخلة في عام 2010 وبمعدل إنتاجية 20كغم / نخلة تقريبا [94].

وفي دراسة بينت إن الملكيات والحيازات الزراعية تقسم إلى (الصغيرة اقل من 10دونم والمتوسطة من 10 إلى 20دونم) في معظم الأراضي الموزعة على الفلاحين بموجب قانوني الإصلاح الزراعي 117 و90 لسنتي 1970 و1975 على التوالي والتي تشكل 95%من إجمالي الملكيات والحيازات الزراعية في العراق ، ونتيجة لذلك تكونت ملكيات زراعية غير اقتصادية لاتسمح للفلاح بزراعتها وفق الدورة المجدية اقتصاديا من جهة ولا يمكن زراعتها بالحبوب من جهة أخرى ، فضلا عن عدم إمكانية استخدام التقانات الحديثة في العمليات الزراعية لصغر حجم هذه الملكيات.[95]

إن استخدام المكننة الزراعية في العراق مازال منخفضا إذ بلغ معدل استخدام الساحبات في عام 1987 ما مقداره 10.8 ساحبة لكل 1000 مزارع مقابل 188.8 ساحبة / لكل 1000

---

2. احمد ، عبد الغفور ابراهيم، الامن الغذائي في العراق ومتطلباته المستقبلية ، بيت الحكمة ، مطبعة اليرموك ، بغداد ، 1999، ص 68 .

3. المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، دراسة مشاكل ومعوقات رفع كفاءة استخدام الأراضي في الدول العربية ، السودان ،الخرطوم ،2007 ، ص18 .

4. لجنة تنمية قطاع الزراعة والموارد المائية ، ورقة نقاشية مقدمة إلى المؤتمر الأول للخطة الخمسية ، بغداد ، 2009 ص 8 .

5. الدليمي ، بلاســــــــــــــــــم جميل خلف ، أثر الســــــــياسة الزراعية على الإنتاج الزراعي في العراق للمدة 1970 إلى 1990 ، أطروحة دكتوراه(غير منشورة) ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد 1993 ، ص 92 .

مزارع في الدول المتقدمة و371.3 ساحبة / لكل 1000 مزارع في الدول الأوربية، أما الحاصدات فقد بلغ عددها في العراق إلى 0.9 حاصدة / لكل 1000 مزارع مقابل 33.9 حاصدة / لكل 1000 مزارع في الدول المتقدمة و31.3 حاصدة/ لكل 1000 مزارع في الدول الأوربية ونتيجة إلى انخفاض معدلات استخدام المكننة الزراعية فقد انخفضت كفاءة الإنتاج الزراعي مما أسهم في الاعتماد على الاستيراد لتغطية عجز الإنتاج .

وعلى الرغم من مساهمة الأسمدة الكيماوية بحوالي 20% من زيادة معدل الإنتاجية للمحاصيل الزراعية من القرن الماضي ، إلا إن معدل استخدامها كان منخفضا في العراق وللمدة من 1998 – 2002 إذ كانت 781 ألف طن سنويا في حين إن مقدار الحاجة 1500 ألف طن بعجز نسبته 47.9% ، إما بعد أحداث عام 2003 فقد وصل إنتاج الأسمدة إلى 400 ألف طن مانسبته 26.5%من مجمل الاحتياج فضلا عن ارتفاع أسعار الأسمدة ما أدى إلى ارتفاع كبير في تكاليف الإنتاج [96].

ومن خلال دراسة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية [97] التي بينت أن للقطاع الزراعي دور هام وفعال في إحداث تغيرات في الاقتصاد الوطني إذا ما أتيحت له السبل الكفيلة لذلك بالاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في المجال الزراعي ومن خلال الاستفادة من وسيلتي لإنتاج باستخدام التقانات الحديثة والبحث العلمي مع وضع سياسة سعريه مجزية ومحفزة للإنتاج .

وهذا مافعلته الولايات المتحدة في الربع الأول من القرن الماضي وتبعتها الدول الأوربية الغربية في الخمسينات واليابان في الستينات من القرن الماضي إذ كانت الدول الأوربية من الدول المستوردة ولكنها أصبحت في سنوات قليلة مصدرة للمحاصيل الزراعية بسبب استخدامها التكنولوجيا الحديثة والسعر المجزي فضلا عن استخدام سياسة حماية المنتج.

ومن خلال الجدول (9) يتبين مساهمة الناتج المحلى الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للسنوات (1990 إلى 2010) إذ يتبين من خلاله ضعف المشاركة وعدم الوصول إلى الطموح على الرغم من إن أفضل سنوات تحسن فيها مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي

---

6. الفخري ، عبد الله قاسم ، الزراعة في الوطن العربي ، الطبعة الاولى، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ،1982 ، ص 36 .

7. المنظمة العربية للتنمية الزراعية،دراسة مشاكل ومعوقات رفع كفاءة استخدام الأراضي في الدول العربية.مصدر سابق، ص 19

الإجمالي للسنوات من عام 1991 إلى 1998 ، ذلك يبدو بسبب الحصار الذي فرض على العراق في حينه ما أدى إلى التركيز على الزراعة من اجل تأمين قوت الشعب في حينه فيما يظهر لنا إن نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلى تتناقص منذ عام2004 وحتى عام 2010 هو ما يدل على إهمال القطاع الزراعي ، وضعف الاستثمارات الزراعية مما جعل نسبة مساهمته في الناتج المحلى تتراجع على ضوء ما ورد أعلاه .

ومن خلال الجدول (10) يمكننا ملاحظة مدى تدني إنتاج الدواجن في العراق مقارنة ببعض دول الجوار ، فنرى إن انتاج العراق للمدة 1994 إلى 1998 كان متدنيا نسبةً إلى بعض الدول المجاورة المبينة في الجدول الا انها تفوقت وبشكل بسيط على دولة الكويت ثم بدء الانتاج بالازدياد التدريجي في السنوات 1999 إلى 2002 إلى إن وصل إلى مستوى مقارب لانتاج سوريا وفاق الكويت والاردن في عام 2002 اذ وصل إلى 122.5 الف طن هذا في مدة تنفيذ مشروع اعادة تأهيل مشاريع الدواجن الذي تدء العمل به نهاية العام 1998 ، ولكن الانتاج انخفض وبشكل متذبذب للمدة من العام 2003 إلى 2008 حتى اصبح اقل انتاجا حتى مع دول المقارنة علما إن هذه الدول لاتمتلك الإمكانات المادية أو البشرية الموجودة في العراق ونتيجة لذلك كان لابد من تغطية العجز بين الإنتاج والاستهلاك عن طريق الاستيراد مما كان له الأثر السلبي على الدخل الوطني وكذلك الناتج المحلي الإجمالي إذ إن الأيدي العاملة في القطاع الزراعي (العمالة الزراعية) تساهم بنسبة لا بأس بها من جملة الأيدي العاملة.

إذ إن القطاع الزراعي من القطاعات التي تستوعب الأعمار المختلفة من العاملين ومن الجنسين لأنه يعتمد في غالبه على العمالة الأسرية وبالطبيعة الموسمية في العمل وحسب التعداد الزراعي لعام 2001 فأن أعداد العمال الدائمين في القطاع الزراعي لم يتجاوز 11297 من الذكور والإناث في حين بلغ عدد العمال المؤقتين 373212 عامل وبلغ عدد العاملين من الأسر 2185638 عامل وبذلك تكون نسبة مساهمة العمالة الزراعية 85% عمالة أسرية ، 14.5%عمالة وقتية ، و0.5%عمالة دائمية.

كما ان نسبة العاملين في قطاع الزراعة والصيد والغابات قد بلغ 20.5%من مجموع القوى العاملة الكلية وفق نتائج مسح التشغيل والبطالة في العراق لعام 2008[98].

---

8. حسون ،عبد الرزاق جاسم ، و ثناء عباس سلمان ،العمالة في القطاع الزراعي في العراق ، ورقة نقاشية مقدمة إلى منظمة الأغذية والزراعة الدولية / مكتب العراق في عمان للمدة من 22 إلى 23 كانون ثاني 2010 .

إن العراق وبما لديه من إمكانيات وموارد زراعية قادر على أن يصل إلى مستوى الاكتفاء الذاتي والاستغناء عن الاستيراد إذا ما تبنى سياسة سعريه وتسويقية مجزية مع وضع برنامج مكثف وفعال للبحوث الزراعية والإرشاد الزراعي ، لأن العراق لاتنقصه الموارد والإمكانيات اللازمة وإنما يعاني من قصور السياسات الزراعية وسؤ الإدارة ، كما وإن وضع السياسات الزراعية المناسبة وفق متطلبات واحتياجات العراق الزراعية سيعمل على زيادة مشاركة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي والاكتفاء الذاتي .

هذا فضلا عن إن الدعم الحكومي للقطاع الزراعي يحتل الأهمية القصوى لأي إستراتيجية زراعية يراد لها إن ترسم النهوض بالواقع الزراعي فلبنى التحتية الزراعية المطلوبة للنهوض تعتمد بالدرجة الأساس على الدعم الحكومي .

لان العراق يمكن إن يشكل أفضل بيئة جاذبة للاستثمارات الأجنبية لأسباب كثيرة أهمها انه بلد غني زراعي ويمكن إن يكون بلد صناعي زراعي . إلا إن المستثمر لايمكن إن يغامر في العمل في أجواء سياسية وأمنية واقتصادية غير مستقرة . لذا فان الدولة إذا أرادت فعلا جذب الاستثمارات الأجنبية فعليها إن توفر هذه الظروف المناسبة لخلق بيئة حقيقة جاذبة لرأس المال الأجنبي في العراق .

ان مجالات الاستثمار في القطاع الزراعي في العراق عديدة وذات جدوى اقتصادية كبيرة للمستثمرين وتعمل على زيادة المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي الذي يمكن إن يتحقق من خلال الأسباب الآتية :

اولا : توفر عوامل الإنتاج الزراعي وبتكاليف زهيدة

– الأرض الزراعية متاحة بمساحات كبيرة غير مستغلة بصورة مؤقتة او بصورة دائمة . كما ان الترب الزراعية لو استغلت الاستغلال الأمثل فإنها تستطيع إن ترقى بإنتاجيتها إلى مستويات قريبة من طاقاتها الكامنة .

– توفر مياه الري لتغطية مساحات اكبر من المساحة المستغلة سنوياً حالياً .

– الأيدي العاملة الزراعية منتشرة بإعداد كبيرة وتعمل بأجور زهيدة نسبياً .

– البيئة الزراعية متنوعة من حيث المناخ ومجريات الطقس ومن حيث الطبيعة المتباينة وتوفر المسطحات المائية وتباين الغطاء النباتي الطبيعي .

ثانيا : الاستثمار في مشاريع يتكامل فيها الإنتاج الزراعي والتصنيع ، أي تتطابق الكميات المنتجة من المنتج الزراعي مع الطاقات التصنيعية ويكون موقع الإنتاج الزراعي محيطا بالمصنع أو بالقرب منه بحيث لايسبب النقل مشاكل فنية أو تكاليف باهضة تؤثر في الجدوى الاقتصادية للمشروع .

– إن مجالات الاستثمار في التصنيع الزراعي في العراق كبيرة ، بسبب زيادة الطلب على السلع الزراعية المصنعة نتيجة زيادة السكان وازدياد توجه السكان باستهلاك السلع المصنعة .

– إن المجازر الحالية في العراق (عدا بعض مجازر الدواجن) تفتقر إلى ابسط شروط الصحة والتنظيم . إن إنشاء مجازر عصرية للمدن العراقية تفي بكامل الشروط الصحية والبيئية ومجهزة بالأجهزة والمعدات اللازمة للجزر والتحميل والنقل وغير ذلك من الأمور .

ثالثا : التعامل مع الأسواق الخارجية يحتاج إلى مصدرين ومستوردين من التجار من الذين لديهم رؤوس أموال كافية أو من الذين يعتمدون على المصارف المالية وأصحاب رؤوس الأموال لتغطية إعمالهم التجارية .

رابعا : وجود عدد كبير من الكوادر العلمية والفنيين الزراعيين والبيطريين التي تستطيع ، لو أتيحت لها الفرص والإمكانيات ، إن تساهم بشكل فعال في إنجاح الاستثمار في القطاع الزراعي ، دون إن تشكل ثقلا كبير على كاهل التكاليف .

مما تقدم يرى الباحث انه من المفروض ان تفهم التنمية الزراعية ليس فقط نمو الناتج المحلي الزراعي ونسبة مساهمته في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وتكوين راس المال الزراعي الثابت بل ادامة او تنمية الموارد والثروات الطبيعية وعوامل الانتاج (كلما امكن ذلك) وإدارتها الادارة المثلى وزيادة وتحسين الحالة المعاشية لسكان الريف وتطوير الريف من مقاربته لحياة المدن عبر توفير البنى التحتية والخدمات المختلفة وفرص العمل (تقليص البطالة والبطالة المقنعة) والعلاقات الاجتماعية وتحسين البيئة والتنوع البيولوجي وتلبية الاحتياجات التغذوية للسكان (الامن الغذائي) وتوفير المواد الاولية للصناعات الزراعية . والتنمية الزراعية المستدامة هي للجيل الحالي والأجيال القادمة مع الاخذ بنظر الاعتبار النمو السكني .

كما وان حجم وكفاءة الاستثمار الزراعي يعتبر المحرك الرئيسي للتنمية الزراعية ، اذ ان رفع الانشطة والمجالات الزراعية المختلفة الامر الذي ينعكس ايجابا على تنمية وزيادة الانتاج الزراعي ونصيب وافر من اهداف الامن الغذائي ورفع كفاءة استغلال الموارد المائية

جدول (9) الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للمدة من 1990 إلى 2010 والأهمية النسبية لنشاطات القطاع الزراعي ضمن القطاع الزراعي للمدة من 2004 إلى 2010

السنة	نسبة مساهمة القطاع الزراعي	نسبة مساهمة الإنتاج النباتي في القطاع الزراعي	نسبة مساهمة الإنتاج الحيواني في القطاع الزراعي	نسبة مساهمة الإنتاج السمكي في القطاع الزراعي	نسبة مساهمة الغابات في القطاع الزراعي
1990	8.03	-- *	-- *	-- *	-- *
1991	14.96	-- *	-- *	-- *	-- *
1992	19.4	-- *	-- *	-- *	-- *
1993	15.28	-- *	-- *	-- *	-- *
1994	19.97	-- *	-- *	-- *	-- *
1995	20.48	-- *	-- *	-- *	-- *
1996	18.41	-- *	-- *	-- *	-- *
1997	8.41	-- *	-- *	-- *	-- *
1998	10.86	-- *	-- *	-- *	-- *
1999	7.18	-- *	-- *	-- *	-- *
2000	4.62	-- *	-- *	-- *	-- *
2001	6.9	-- *	-- *	-- *	-- *
2002	8.52	-- *	-- *	-- *	-- *
2003	8.32	-- *	-- *	-- *	-- *
2004	6.9	88.88	10.10	0.94	0.08
2005	6.85	89.08	8.83	2.01	0.09
2006	5.8	86.32	10.88	2.72	0.09
2007	4.91	85.19	11.83	2.86	0.14
2008	3.61	82.96	14.6	2.37	0.09
2009	5.2	96.94	1.82	1.07	0.17
2010	5.0	81.9	15.43	2.53	0.16

المصدر: إعداد الباحث عن بيانات وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء/ مديرية الحسابات القومية

* عدم توفر بيانات خلال هذه المدة

جدول (10) إنتاج لحوم الدواجن في العراق وبعض دول الجوار للسنوات من 1994 إلى 2008

الوحدة : (ألف طن)

السنوات	العراق	الأردن	سوريا	الكويت	السعودية
1998-1994	39.6	97.8	74.2	30.23	388,9
1999	50,7	110.7	102.8	38.99	418
2000	82,5	118.5	105	32,96	483
2001	108,4	111.4	114.2	32,69	505
2002	122,5	116	123.1	37,36	467,59
2003	53,2	117.5	159	37,42	466,75
2004	46,3	114	170	37,42	522,2
2005	59.7	126,2	178,3	38,4	518,6
2006	55.6	129,1	184	39,5	524,8
2007	40.3	133	190,2	44,9	527,1
2008	36.9	136.6	196,1	45,2	561,3

المصدر: إعداد الباحث عن بيانات لسلسلة من الكتب السنوية للإحصاءات الزراعية العربية/ المنظمة العربية للتنمية الزراعية

المبحث الثاني

الدعم في نشاط الدواجن

3-2-1 واقع مشاريع الدواجن (دجاج اللحم) في العراق

كانت البداية في تطوير صناعة الطيور الداجنة في العراق عام 1905 عندما أقام إبراهيم باشا في مدينة الموصل مشروعاً صغيراً وبمعدات بسيطة ، وفي عام 1922 أقيم مشروعاُ لإنتاج الطيور الداجنة في مدينة الحلة من قبل أكوب بونجيفان معتمداً على بعض المعدات المستوردة والخبرة البيطرية المتوفرة ، وفي عام 1935 أقيم مشروع في منطقة الرستمية الذي انتقل في عام 1939 إلى منطقة أبو غريب وبدء بتربية الأصناف المحلية وقد حاول بعض الباحثين إدخال بعض السلالات الأجنبية مثل(اللكهورن الأبيض والرودبلاد الأحمر) لغرض تحسين السلالات المحلية ، وفي عام 1948 انشيء مشروع آخر في منطقة اليوسفية ، وفي عام 1950 تم إنشاء بعض المشاريع الإنتاجية التعليمية لغرض الإنتاج و خلق كوادر فنية وتوسع نشاط القطاع الخاص وانتشرت عشرات المشاريع الإنتاجية وبلغ إنتاجها في عام 1960 نحو مليون فروجه سنوياً ، وفي عام 1965 أنشئت الشركة العامة للدواجن ، وفي عام 1973 تم تشكيل ثلاث شركات وزعت حسب مناطق العراق الجغرافية :

1)الشركة العامة للدواجن \ المنطقة الوسطى

2)الشركة العامة للدواجن \المنطقة الشمالية

3)الشركة العامة للدواجن \ المنطقة الجنوبية

وكان لكل من هذه الشركات مشاريع خاصة بها وضمت 18 مشروعاً لإنتاج فروج اللحم و 8 مشاريع لإنتاج البيض . كما وأولت الحكومة العراقية عناية كبيرة لمشاريع الدواجن ضمن الخطط التنموية (1976 – 1980 و1980 – 1985) فنجد أن مشاريع الطيور الداجنة قد تطورت بشكل ملحوظ خلال هذه المدة [99].

إن التطور في صناعة وإنتاج الطيور الداجنة قد أدى إلى تقليص مدة التربية بنسبة إلى 60% إذ تصل مدة التربية 7 إلى 8 أسابيع وزيادة في كفاءة التحويل الغذائي فقد كانت

---

9. دليل مشاريع الثروة الحيوانية في القطاعين العام والتعاوني ، وزارة التخطيط ، هيئة التخطيط الزراعي ، 1975 ، ص1.

3.25 كغم علف / كغم لحم حـــــــــي في عـــــــــام 1950 فيما وصلت إلى 1.68 كغم علف / كغم لحم حي في حالة التربية الجيدة [100].

مما يعني إضافة قيمة اقتصادية نتيجة للتقليص في كمية العلف المقدم لإنتاج كغم لحم حي، إذ إن تكاليف العلف تشكل 65 إلى 75 % من قيمة تكلفة إنتاج الدجاجة.

أما في مجال القطاع الخاص فان وزارة الزراعة قدمت الدعم لإنتاج فروج اللحم من خلال تمويل وتسليف تلك المشاريع وتوفير مستلزمات الإنتاج وبأسعار مدعومة والإنتاج بدء بالارتفاع بشكل ملحوظ للأعوام من 1980 إلى 1990 وذلك لسد الاحتياج من لحوم الدجاج نتيجة للدعم المقدم من الدولة وكما مبين في الجدول (3) والذي يبين تطور كمية الإنتاج من عام 1980 ولغاية عام 1990 وكذلك يوضح أعداد مشاريع الدواجن من عام 1980 إلى 2010.

ثم الانحدار الملحوظ للمدة التي تلتها إلى عام 1998 والذي أدى إلى شحه كبيرة في إنتاج لحوم الدجاج وارتفاع أسعارها إلا أن بداية مشروع إعادة تأهيل مشاريع الدواجن في العراق الذي بداء العمل به منذ عام 1998 قد حقق نتائج باهرة عند البدء بمشروع إعادة التأهيل إذ ارتفع الإنتاج وبشكل كبير [101].

إلا أن أحداث عام 2003 أدت إلى انخفاض الإنتاج مرة أخرى ثم البدء بالتعكز مرة اخرى من خلال صناديق الإقراض من خلال المبادرة الزراعية والتي بدء العمل بها عام 2008.

إن دخول الدولة في قطاع الإنتاج لدجاج اللحم قد انتهى منذ عام 1987 واكتفت بإدارة حلقات الأصول (الإباء والأجداد) والتي تعد صمام الأمان لمشاريع إنتاج فروج اللحم وتحتاج إلى تقنيات عالية في التربية وكذلك في توفير الدعم والإشراف على الإنتاج والتسويق فضلا عن توفير المواد العلفية والأدوية البيطرية لمشاريع القطاع ، كان توجه وزارة الزراعة من خلال (مشروع إعادة التأهيل) لتوفير لحوم الدجاج والبيض من خلال ما قامت به من دعم للمشاريع الخاصة المشتغلة على البرنامج لإنتاج الدجاج إذ يوفر هذا البرنامج جميع مدخلات الإنتاج وبأسعار مدعومة إلى المربين والمتمثلة :

1- سعر الكتكوت 120 دينار

---

10. واقع صناعة الدواجن والبيض في العراق ، وزارة التخطيط ، هيئة التخطيط الزراعي ، مايس 1990

11. الخطاب ، محمد جواد كاظم ، الامن الغذائي ودور مشروع اعادة تأهيل مشاريع الدواجن لتحقيق ذلك ، دائرة التخطيط الزراعي ، هيئة التخطيط ، دراســة رقم 9 ، 2001 .

2- سعر العلف 185- 200 دينار/ كغم

3- سعر الأدوية واللقاحات 30 دينار لكل فرخه

وبعد أن يتم تربية الأفراخ يتم استلامها من قبل الشركة العامة لخدمات الثروة الحيوانية بسعر 911 دينار \كغم ليتم جزرها وبيعها إلى الوكلاء بسعر 1300 دينار \كغم لتصل إلى المواطن بسعر 1350 دينار \كغم ، إن هذا البرنامج قدم نتائج جيدة مما ادى إلى ارتفاع الإنتاج والاستعاضة عن جزء كبير من الاستيراد كما وانه أدى إلى ارتفاع حصة الفرد من لحوم الدجاج بعد إن وصلت إلى حدود متدنية جدا [102].

3-2-2- الدعم في مشاريع الدواجن (دجاج اللحم)

أولا : إن صناعة الدواجن من الصناعات الزراعية التي يجب تركيز الاهتمام عليها لأنها تتصف بمزايا عديدة منها (سرعة الإنتاج ,سرعة دورة رأس المال , عدم الحاجة إلى مساحات كبيرة للتربية ,ارتفاع نسبة التصافي) وترتبط بها صناعات أخرى كصناعة وتجهيز وإعداد وحفظ اللحوم،صناعة تعليب اللحوم ، صناعة الأعلاف ، صناعة الأمصال واللقاحات ، والصناعات مخلفات انتاج الدواجن) .

ومن خلال دراسة التقييم الاقتصادي للشركة العامة لدواجن المنطقة الشمالية [103]أظهرت الدراسة:

1- تطور القيمة المضافة الإجمالية لمنتجات الدواجن .

2- إن صناعة الدواجن في القطر تسير في طريق النمو كمًا ونوعًا من خلال التطور الذي طرأ على الإنتاج لكل من لحم الدجاج وبيض المائدة .

3- ارتفاع نصيب الفرد العراقي من منتجات الدواجن بصورة كبيرة .

4_ أظهرت نتائج التقييم الاقتصادي للخطة الإنتاجية المستقبلية التي وضعت للمنشاءة للمدة 1986- 2000 والتي تمت على أسس علمية وبمساعدة ذوي الخبرة والاختصاص في مجال صناعة الدواجن ارتفاع نســب العوائد إلى التكاليف .

---

12. الوائلي ، سرمد علي حسين ... مصدر سبق ذكره

13. كاكو ، صلاح الدين عبد المسيح ، تقييم اقتصادي للمنشاة العامة لدواجن المنطقة الشمالية (اربيل)للمدة من 1976 إلى 1983 ، رسالة ماجستير(غير منشورة) ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 1985 .

5- تبين من خلال تحليل الحساسية الذي جرى للخطة المقترحة إن الخطة تتمتع بالجدوى الاقتصادية المربحة.

مما جاء أعلاه يرى الباحث إن المنشاة العامة للدواجن في المنطقة الشمالية كانت ذات مردود اقتصادي جيد وتعمل على تشغيل الأيدي العاملة وامتصاص البطالة كما وتساعد في تقليل الاستيراد من منتجات الدواجن مما كان له الأثر في زيادة الإنتاج وزيادة حصة الفرد من منتجات الدواجن.

ثانيا : ومن خلال دراسة تقيم مشروع دواجن المرادية أظهرت الدراسة [104]:

1- تطور الإنتاج المحلي من منتجات الدواجن (لحوم الدجاج وبيض المائدة)

2- ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الإنتاج المحلي من منتجات الدواجن

3- أظهرت نتائج الخطة الإنتاجية المقترحة للمدة 1988- 2000 والتي وضعت على أسس علمية وبمساعدة ذوي الخبرة إن المشروع يمكن أن يحقق عائدا رأسماليا صافيا جيدا مما يشير إلى أن دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع مريحة وتبين من نتائج الحساسية للخطة المقترحة أن المشروع سيحقق عائدا رأسماليا صافيا جيدا.

ومن خلال ما ورد أعلاه يتبين لنا أن المشروع ساهم في إنعاش صناعة الدواجن في العراق برفع كمية الإنتاج المحلي الذي أدى بدوره إلى زيادة حصة الفرد وهذا ماانعكس على التقليل من قيمة المستورد من المنتج وتوفير العملات الأجنبية في العراق .

3-2-3- اثر الدعم في مشاريع الدواجن

إن أهمية الأثر الاقتصادي لبرنامج إعادة تأهيل قطاع الدواجن في تحسين كفاءة استخدام عناصر الإنتاج و ذلك من خلال تقدير الفائض الاقتصادي الذي يتكون من فائض المستهلك وفائض المنتج لدراسة اثر إعادة تأهيل مشاريع فروج اللحم في مستوى السوق , واحتساب معدل عائد الاستثمار الداخلي لمعرفة كلفة الاستثمار في إعادة مشاريع إنتاج بيض المائدة ودراسة أثره الاقتصادي في مستوى المزرعة وتبين إن نسبة ماانتجه البرنامج خلال عامي 1998 ,1999

---

14. داوود ، ماجد حبو ، تقويم اقتصادي لمشـــــروع دواجن المرادية للفترة من 1977 إلى 1984 ، رســـالة ماجـــــستير(غير منشورة) ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 1985 .

شكل 85% من الإنتاج الكلي للعراق وكذلك بين دور البرنامج في تخفيض سعر لحم الدجاج من 2875 دينار\ كغم إلى 1600 دينار \ كغم وكذلك تخفيض سعر بيض المائدة من 2500 دينار \طبقة قبل البرنامج الى 1150 دينار \طبقة بعد البرنامج ، وتوصلت الدراسة إلى إن المستهلكين قد حصلوا على 63% من قيمة المنافع الكلية فيما حصل المنتجين على37% منها[105].

إن قدرة برنامج إعادة التأهيل على تحسين كفاءة استخدام موارد الإنتاج الداخلة في إنتاج فروج اللحم من خلال حساب الفائض الاقتصادي (الذي يعكس المنافع التي يحصل عليها المجتمع في ظل هذا البرنامج) فإن المستهلكين حصلوا على القدر الأكبر من المنافع التي يحصل عليها المجتمع نتيجة لإعادة تأهيل مشاريع تربية فروج اللحم , ويرجع ذلك إلى توفير السلعة بكميات اكبر وأسعار اقل ,أما منتجي فروج اللحم فقد انخفض مقدار المنافع التي يحصلون عليها إلا أنهم حصلوا على فرصة إعادة تشغيل حقولهم بعد أن كانت متوقفة وعرضه للاندثار وكذلك فأنهم يحصلون على أرباح معقولة تمكنهم من الاستمرار في العملية الإنتاجية رغم انخفاض أسعار لحم الدجاج إلا أن ذلك صاحبه انخفاض في تكاليف الإنتاج وزيادة في الكميات المسوقة من فروج اللحم .

أشار تقرير الدواجن الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء لعام 2011 إلى أن إجمالي الإنتاج من لحوم الدواجن لايحقق متطلبات الأسواق المحلية ويسد العجز عن طريق الاستيراد إذ قدر متوسط استهلاك الفرد العراقي من لحوم الدواجن 0.4 كغم شهريا حسب مؤشرات المسح الاقتصادي والاجتماعي للأسرة في العراق لسنة 2007 وبعد ترجيحه بعدد السكان فأن كمية الاستهلاك للحوم الدواجن في العراق تقدر 134.89 ألف طن في حين قدر الإنتاج المحلي 52.81 ألف طن بكمية عجز مقدارها 82.08 ألف طن والتي تشكل نسبة 60.8 % فيما تشكل الكفاية نسبة 39.2% [106].

ومن خلال دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية لمشاريع إنتاج فروج اللحم والتي شملت المنطقة الوسطى من العراق تبين إن الإنتاج المحلي من لحوم الدواجن لايكفي لتلبية احتياجات

---

15. محمد ، عبد الاله حميد واخرون ، الاثر الاقتصادي لبرنامج اعادة تاهيل قطاع الدواجن في تحسين كفاءة استخدام عناصر الانتاج ، وزارة الزراعة ،1999 .

16. العكيلي ، اسامة كاظم جبارة ، العوائد الاقتصادية لمشاريع تربية فروج اللحم في ظل برنامج اعادة التاهيل لقطاع الدواجن ، رسالة ماجستير(غير منشورة) ، كلية الزراعة ، جامعة بغداد ، 2000 .

السكان إذ قسمت المشاريع إلى نوعين مشاريع مدعومة من قبل الدولة و غير مدعومة ، و أظهرت الدراسة إن مشاريع المنطقة الوسطى تتمتع بكفاءة عالية نسبيا إذ تفوقت المشاريع المدعومة على المشاريع غير المدعومة في مقياس نسبة العائد إلى التكاليف وكذلك اثبت تحليل الحساسية إن هناك جدوى اقتصادية للمشاريع المدعومة عن تلك غير المدعومة [107].

وكانت الدراسة قد قسمت المشاريع إلى مشاريع قاعة واحدة , مشاريع قاعتين , مشاريع ثلاث قاعات , مشاريع أربع قاعات , ومشاريع ست قاعات , ومشاريع ثماني قاعات ومن الجدول(9) يلاحظ تفوق المشاريع المدعومة على تلك غير المدعومة في معيار نسبة العائد إلى التكاليف B/C Ratio ، فيما يلاحظ انخفاض باقي قيم المعايير في المشاريع المدعومة عن تلك غير المدعومة بسبب التزام المشاريع المدعومة ببيع إنتاجها حسب تسعير وزارة الزراعة 911 دينار اكغم في حين غير المدعومة كانت تبيع بسعر مفتوح .

17. النوري ، كريمة احمد ، دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية لمشاريع فروج اللحم في المنطقة الوسطى من العراق ، رسالة ماجستير(غير منشورة) ، كلية الزراعة ، جامعة بغداد ، 2000 .

جدول (11) يوضح تفوق المشاريع المدعومة عن تلك غير المدعومة
المبالغ بآلاف الدنانير

	قاعة		قاعتان		3 قاعات		4 قاعات		6 قاعات		8 قاعات	
	مدعوم	غير مدعوم	مدعوم	غير مدعوم	مدعوم	غير مدعوم	مدعوم	غير مدعوم	مدعوم	غير مدعوم	مدعوم	غير مدعوم
إجمالي الإيراد	367	527	735	1055	1103	1563	1519	2159	2275	3235	3038	4318
صافي الدخل	350	496	701	991	1088	1615	1450	2031	2173	2963	2902	3604
الربح الاقتصادي	349	495	699	990	1085	1521	1447	2021	2168	3039	2896	4063
القيمة المضافة	354	506	708	1012	1098	1554	1451	2072	2194	3105	2930	3686
معيار العائد إلى التكاليف	1.95	1.57	1.97	1.58	1.96	1.58	2.03	1.61	2.04	1.61	2.04	1.62

المصدر : النوري ، كريمة احمد ، دراســة الجدوى الفنية والاقتصادية لمشاريع فروج اللحم في المنطقة الوســطى من العراق ، رسالة ماجــستير ، كلية الزراعة ، جامعة بغداد ، 2000 .
بتصرف من الباحث

3-2-4- برنامج إعادة تأهيل مشاريع الدواجن

إن تربية فروج اللحم ضمن برنامج إعادة تأهيل قطاع الدواجن يعد من الفرص الاستثمارية عالية العائد إذ إن معدل العائد الداخلي الحدي يفوق سعر الفائدة مما يدل على أن الاستثمار في فروج اللحم لازال دون الحد الأمثل وان تعظيم الربح يتطلب التوسع في الاستثمار فضلا عن قدرة البرنامج على تحسين كفاءة استخدام موارد الإنتاج الداخلة في إنتاج فروج اللحم ، و حصول المستهلكين على القدر الأكبر من المنافع وكذلك المنتجين رغم انخفاض مقدار منافعهم إذ حصلوا على فرصة لتشغيل حقولهم بعد أن كانت متوقفة وكذلك حصولهم على أرباح معقولة يمكنهم من إعادة تشغيل حقولهم مستقبلا[108].

ان المشاريع المدعومة تحقق مستويات ربح أعلى من تلك غير المدعومة فضلا عن إن المشاريع المدعومة تحقق وفرا في تكاليف الإنتاج يتمثل في عناصر(الأعلاف ,الأفراخ , الأدوية) .

ومن خلال تقيم كفاءة الأداء للمشاريع تبين إن المشاريع المدعومة حققت قيما أعلى من المشاريع غير المدعومة في مجال الإنتاجية الكلية وإنتاجية الموارد وإنتاجية رأس المال المستثمر وهذا ما يعزز جدوى المشاريع المدعومة عن المشاريع غير المدعومة، كما وأن سياسة دعم مدخلات الإنتاج هي السياسة المفضلة للدولة لأنها تتطلب اقل كلفة في ميزانيتها[109].

وتبين النتائج إن سياسة دعم السياسة السعرية خلال الثمانينات من القرن الماضي قد أدت دورا جيدا في زيادة إنتاج واستهلاك دجاج اللحم .

كما ويلاحظ من خلال الجدولين (3 ، 10) إن أفضل إنتاج كان في عام 2002 وهذه كانت اخر سنة انتاج محسوبة لمشروع إعادة التأهيل إذ يلاحظ إن اعلى عدد من المشاريع المنتجة كان في السنة ذاتها ، ومن الممكن ملاحظة إن هذه المدة كانت المدة الذهبية للمنتجين والمستهلكين وكان من الممكن إن يقدم الأفضل لو كتب له الاستمرار، ويبين الجدول (11) إن أفضل معدل

---

18. العكيلي ، أسامة كاظم جبارة ،..... مصدر سبق ذكره

19. النوري ، كريمة احمد ، .... مصدر سبق ذكره .

لعدد الحقول المنتجة كان للمدة من 1991 إلى 2002 رغم توقف الكثير من الحقول للأعوام 1991 إلى 1997 إلى بدء مشروع إعادة التأهيل عام 1998 ، قد ادى الى وصول عدد مشاريع التسمين إلى(917 مشروع) ومشاريع التربية إلى (91 مشروع) ومشاريع التفقيس إلى(17مشروع) ، شكل القطاع الخاص النسبة العظمى منه فيما كان القطاع الحكومي معدوما و لم يكن للقطاع التعاوني إي دور يذكر .

مما تقدم أعلاه يرى الباحث أن القطاع الزراعي إذا ما تم تفعيله سيكون له مساهمة فاعلة في الناتج المحلي الإجمالي وذلك لاتساع مساحات الأراضي الزراعية فضلا عن التنوع الزراعي والحيواني فيه ، وإن اثر الدعم في صناعة الدواجن سيكون من خلال مساهمة الدواجن في الناتج المحلي الإجمالي إذا ما اتيح للمنتج المحلي من الارتفاع إنتاجيا وهذا ما حدث خلال مدة العمل ببرنامج إعادة تأهيل مشاريع الدواجن الذي بدء العمل به منذ عام 1998 من قبل وزارة الزراعة واستمر لغاية أحداث 2003 فضلا عن مساهمة صناديق الإقراض في حل مشكلة التمويل لمربي الدواجن والتي ساهمت في بدعم القطاع الزراعي والارتقاء به إذ ارتفعت أعداد حقول تسمين الدواجن بمقدار 589 حقل خلال المدة من 2003 إلى 1010 وبنسبة مقدارها 38% على الرغم من عدم وجود زيادة محسوسة على الإنتاج إذ إنها تراوحت بين ى55.6 ألف طن لعام 2006 و 36.9 ألف طن في عام 2008 فيما كانت 122.5 ألف طن في عام 2002 نتيجة للعمل بمشروع إعادة التأهيل إذ كان الإنتاج قبل البدء به في عام 1997 بحدود 4.4 ألف طن .

إن الارتقاء بصناعة الدواجن في العراق يتطلب تكاتف الجهود والعمل على إحياء برنامج إعادة تأهيل مشاريع الدواجن بصيغة أخرى مما سيؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج في لحوم الدواجن الذي سينعكس على خفض كمية المستورد وبالتالي زيادة مشاركة المنتج المحلي في المتاح للاستهلاك من لحوم الدواجن مما سيؤدي إلى ارتفاع مشاركته بالناتج المحلي الإجمالي .

جدول (12)

عدد مشاريع الدواجن المنتجة فعلا حسب سنوات التشغيل والتخصص والقطاع في العراق للمدة من 1980 إلى **2010**

سنة التشغيل	التخصص	القطاع			المجموع
		خاص	حكومي	تعاوني	
1980 إلى 1990	تسمين	40	–	–	40
	تفقيس	1	–	–	1
	تربية	8	–	–	8
1991الى 2002	تسمين	916	1	–	917
	تفقيس	17	–	–	17
	تربية	91	–	–	91
2003الى 2010	تسمين	589	1	–	590
	تفقيس	9	–	–	9
	تربية	73	–	–	73
المجموع لغاية 2010/12/31	تسمين	1545	2	–	1547
	تفقيس	27	–	–	27
	تربية	172	–	–	172

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الزراعي .

الفصل الرابع

قياس أثر الدعم والاستثمار في تقييم مشاريع الدواجن في العراق

المبحث الأول : إجراءات البحث

منهجية البحث

مجتمع العينة

عينة البحث

أداة البحث

صدق الأداة

ثبات الاستبانة

تحليل محاور الاستبانة

المبحث الثاني : تحليل النتائج الإحصائية

تفسير علاقات الارتباط

التحليل العاملي

تفسير نتائج التحليل العاملي للبيانات

خلاصة الفصل والنتائج المتحققة من تحليل الاستبانة

الفصل الرابع

قياس أثر الدعم والاستثمار في تقييم مشاريع الدواجن

المبحث الأول : إجراءات الدراسة:

لإثبات فرضيات البحث عملياً تم اعتماد عدد من الخطوات عملية وفق الفقرات الآتية:

أولاً : منهجية الدراسة :

اعتمد الباحث عدد من المناهج العلمية لإثبات صحة فرضياته ، إذ اتبع أسلوب البحث الوصفي لتدوين الملاحظات الشخصية للباحث من خلال بيان رأي المخططين والزراعيين في أهمية الدعم والاستثمار على صناعة الدواجن فضلا عن تجواله مع المربين في حقولهم ومشاهداته لأعمالهم اليومية والمقابلات الشخصية للكثير منهم لمعرفة مكامن الضعف التي أثرت في صناعة الدواجن (تربية فروج اللحم) في العراق والوقوف على السبل التي تعمل على النهوض بها من جديد . واتبع المنهج التاريخي من خلال استقراء الاستثمار والدعم في الإسلام من ماورد في الكتاب الكريم والسنة النبوية الشريفة ، كما وتم اعتماد المنهج التحليلي لقراءة ما طرء على صناعة الدواجن في العراق من دعم لسنوات سابقة .

وللتحقق العلمي من الفرضيات النظرية التي تم التوصل إليها اتبع الباحث منهج التحليل الوصفي من خلال تقديم استبانه لمرحلتين كانت الأولى منها إلى مربي الدواجن (فروج اللحم) لبيان مدى تأثير الدعم والاستثمار ومؤثرات أخرى في إنتاج لحوم الدواجن (فروج اللحم) أما الثانية فكانت إلى المخططين الزراعيين ومن ثم تم تحليل الإجابات إحصائيا .

ثانيًا: مجتمع الدراسة :

حرص الباحث أن يكون مجتمعه من مجموعتين الأولى (المخططين الزراعيين) والثانية (مربي الدواجن) وكانت مدة توزيع الاستبانة من 5 أذار2012 إلى 15 نيسان 2012 ، إن الاستبانة محاكاة لواقع الدواجن في المرحلة الحالية وتلك التي سبقت عام 2003 في مشروع إعادة تأهيل مشاريع الدواجن مع بيان لنقاط الضعف والتهديدات وإمكانية تحويلها إلى نقاط قوة وفرص نجاح من اجل تطوير قطاع الدواجن في العراق وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي والوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي من لحوم الدواجن .

ثالثا : عينة الدراسة :

تعرف العينة على إنها جزء من المجتمع المدروس ، ويتم اختيارها من قبل الباحث لإجراء الدراسة عليها، ويستعين الباحثين بالعينات لصعوبة إجراء الدراسة على كامل إفراد المجتمع110 .

حدد الباحث أن تكون عينة البحث مؤلفة من 120 استمارة موزعة على مسارين الأول تم توزيعه على أساس 87 استمارة لمربي الدواجن استنادا إلى تقرير الدواجن لعام 2010 والصادر من الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الإحصاء الزراعي في تموز 2011 إذ ورد فيه إن عدد المشاريع المنتجة من فروج اللحم 1545مشـــروع لجميع محافظات العراق(المجتمع) عدا (إقليم كردستان)، وقد تم توزيع الاستبانات على عدد مشاريع المحافظات وبنسبة 5% من مجتمع الدراسة وبشكل عشوائي .

أما المسار الثاني فقد تم توزيع 33 استبانه للمخططين الزراعيين في مديريات الزراعة لعموم محافظات العراق عدا(إقليم كردستان)* بواقع 15استمارة وزارة التخطيط ، و18 استمارة الى وزارة الزراعة.

رابعاً : أداة الدراسة :

1. داود ،عزيز وأنور حسين عبد الرحمن ، مناهج البحث التربوي ، مطبعة دار الحكمة للطباعة والنشر ،بغداد ، العراق ، 1990 م ، ص 67

تعد الاستبانة من أكثر وسائل جمع المعلومات البحثية شيوعا ، لما لها من ميزات تميزها عن غيرها ، فعن طريق الاستبانة يتم جمع المعلومات الضرورية لذا يؤكد المتخصصون في مجال البحث العلمي أهمية الاهتمام بتصميم الاستبانة [111].

لذلك اعتمد الباحث الاستبانة أداة بحثه لمعرفة مدى واقعية فرضياته ونسب نجاحها إذ تألفت الاستبانة من سبع فقرات : كانت الفقرة الأولى منها معلومات عامة عن مالئ الاستمارة سواءً من مربي الدواجن أو من المخططين الزراعيين لإعطائهم التفاعل والاستجابة العفوية على مفردات الاستبانة ، أما الفقرة الثانية فقد تناولت نسب ماتشكله فقرات كلف الإنتاج إلى التكاليف الإجمالية ، والفقرة الثالثة تناولت الوقود والطاقة لبيان مدى تأثيرهما في الإنتاج إذ جاءت بستة أسئلة ، فيما أشارت الفقرة الرابعة إلى الدعم (المبلغ أو الإعانات)المقدمة من قبل الدولة إلى مربي الدواجن بثماني أسئلة لبيان مدى الأثر في تطوير صناعة الدواجن،والفقرة الخامسة تناولت الاستثمار في ستة أسئلة ، والفقرة السادسة استبينت عن الاستيراد ومدى تأثيره في المنتج المحلي في سبعة أسئلة، وأخيرا تناولت الفقرة السابعة أثر التسويق في صناعة الدواجن في ثمان أسئلة.

إذ كان جواب المستبان محدد بخمس حقول للفقرات من (الثالثة إلى السابعة) يمكن أن يحدد إجابته في واحدة منها وهي (اتفق تماما ، اتفق ، اتفق إلى حد ما ، لا اتفق ، ولا اتفق تماما) وفق مقياس لنكر، وتم معالجتها إحصائيا إلى درجات توافق تتدرج من خمس درجات إلى درجة واحدة.

خامسا : صدق الأداة

يقصد بصدق الأداة هو أن تقيس مامفروض قياسه بوضوح قياساً علميا دقيقا[112]، إذ يعد الصدق من أهم الشـــــروط الواجب توفرها في الأداة، ومن الخصائص المهمة التي يجب

2.العساف ، صالح حمد ، مدخل إلى البحث في العلوم السلوكية ، الطبعة 2 ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ،2000 ، ص 341 .

* لصعوبة الحصول على المعلومات عن إقليم كردستان

3. ألعبيدي ،غانم سعيد ، حنان عيسى الجبوري ، التقويم والقياس في التربية والتعليم ، الطبعة 1 ،مطبعة شفيق بغداد ،العراق ،1970 ، ص 146 .

مراعاتها عند بناء الأداة في البحوث ، ويعد الصدق الظاهري من مســـــتلزمات بناء المقاييس التي تعتمد على أراء الخـــبراء والمحكمين في مواصفات الأداة بطريقة بنائها[113] .

ولتحقيق الصدق الظاهري في الأداة التي أعدها الباحث (الاستبانة) والمرفقة في ملحق البحث فقد تم عرض الاستبانة على الخبراء من ذوي الاختصاص في الاقتصاد الزراعي وإدارة الإعمال والإحصاء الزراعي ومختصين في مجال الثروة الحيوانية (الدواجن) .

وقد تم عرض الاستبانة على مجموعة من الخبراء والمختصـــين وكما مبين بالجدول التالي:

ت	الاســـــــــم	المنصب	موقع العمل
1	د. حسن عبد المنعم الخطاب	خبير واستشاري	وزارة المالية
2	د.عبد الحسين الحكيم	خبير	وزارة الزراعة
3	د.شليمون حنا ججو	خبير	وزارة الزراعة /الشركة العامة لخدمات الثروة الحيوانية
4	د.عبد الجبار محمد صالح	خبير	وزارة التخطيط/الدائرة الاقتصادية
5	السيد عبد الرزاق جاسم حسون	خبير	وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للإحصاء
6	السيد علي فياض سهر	مربي دواجن	صاحب حقل في بغداد/ الرضوانية

وقدمت الاستبانة إلى المخططين الزراعيين باليد فضلا عن لقاء المربين (أصحاب الحقول) إذ تم لقائهم شخصيا و تسليم الاستمارة إليهم والإجابة عن استفساراتهم وهذا ماجعل منها أكثر واقعية وأهمية وضمان لاهتمام الشخص المستبان مع الاستفادة من جميع الآراء والخبرات الملاحظات الشخصية التي تم أخذها بنظر الاعتبار.

4.العجيلي، صباح حسين ، وآخرون ، التقويم والقياس، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، بغداد ، العراق ، 1990 ، ص 27.

سادسا : ثبات الاستبانة

يعرف الثبات أن تعطى النتائج نفسها في حالة إعادة تطبيق الأداة لأكثر من مرة، وفي الظروف ذاتها [114].

أن الاختبار الذي لايكون ثابتا لايمكن أن يكون صادقا فيما يقيس [115].

وكان من مصادر قوة الاستبانة وثبات صحة نتائجها أن تم تقسيم العينة المستبانة إلى مجموعتين الأولى كانت 33 استمارة قدمت إلى مخططين زراعيين تم استرداد 27 استمارة منها ، والثانية 87 استمارة قدمت إلى مربين وصاحبي حقول لتربية الدواجن تم استرداد 83 استمارة منها ، إذ كان التوافق والثبات (Reliability) بين النتيجتين من الأجوبة أكثر 82.1% .

وللتحقق من صواب فرضية البحث وكذلك التعرف على علاقة الارتباط بين كل فقرة من الفقرات المفحوصة وبيان مدى تأثيرها في تأهيل مشاريع الدواجن ، فقد تم صياغة نموذج إحصائي اعتمادا على نتائج إجابات العينة المستبانة التي تم اعتمادها في المعالجة والتحليل الإحصائي الالكتروني والجداول (13 إلى 19) تبين :

1 – عدد الإجابات ضمن أسئلة كل فقرة تم استبيانها لمربي الدواجن .

2 – عدد الإجابات ضمن أسئلة كل فقرة تم استبيانها للمخططين الزراعيين .

---

5. العبيدي ، غانم سعيد ، وحنان عيسى الجبوري ، التقويم والقياس في التربية والتعليم ، الطبعة الأولى ، مطبعة شفيق ، بغداد ، العراق ، 1970، ص 146 .

6. جلال ، سعيد ، القياس النفسي والاختبارات ، الطبعة الأولى ، مكتبة المعارف الحديثة ، الإسكندرية ، مصر ،1985 ، ص 35 .

جدول (13) نتائج الاستبانة من المعلومات العامة

X1	صفة المربي	مالك الحقل		مستثمر		مشارك		أخرى	
		مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي
		53		15		15			
X2	الجنس	أنثى				ذكر			
		مهندس زراعي		مربي		مهندس زراعي		مربي	
		2		3		25		80	
X3	العمر	أقل من 25 سنة		25-35 سنة		35-40 سنة		أكبر من 45 سنة	
		مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي
		3		5	15	12	30	10	35
X4	التحصيل الدراسي	دون الابتدائية		ابتدائية		متوسطة		إعدادية أو معهد	
		مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي
		1			13		26	2	16
		كلية				شـــهادة عليا			
		مهندس زراعي		مربي		مهندس زراعي		مربي	
		15		25		10		2	
X5	الانحدار المهني	مهنة العائلة		راغب بالمهنة		مهنة إضافية		مهنة من التحصيل الدراسي	
		مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي
		23		32		11			17
X6	مدة ممارسة المهنة	أقل من 5 سنوات		5 – 10 سنة		10 -15 ســنة		أكثر من 15 سنة	
		مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي
		15		19		20			29
X7	عائديه	ملك		إيجار		مشاركة		أخرى	

	الحقل	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي
			48		23		12		0
X8	عدد القاعات	واحدة		2 -4 قاعة		5 – 8 قاعة		أكثر من 8 قاعة	
		مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي
			30		35		14		4
X9	حجم القاعة	أقل من 10000 فرخه				أكثر من 10000 فرخه			
		مهندس زراعي		مربي		مهندس زراعي		مربي	
				39				44	
X10	مدة التربية	أقل من 45 يوم				45 – 56 يوم			
		مهندس زراعي		مربي		مهندس زراعي		مربي	
				45				38	
X11	عدد وجبات التربية في السنة	واحدة				اثنان			أكثر من وجبتان
		مهندس زراعي		مربي		مهندس زراعي		مربي	مهندس زراعي
				5			16		62

ملاحظة : تم تأشير الاستبانة لكافة الحقول من قبل المربين ، فيما تم تأشير الفقرات (x2.x3.x4) من قبل المهندسين الزراعيين / المخططين .... الجدول من اعداد الباحث

جدول (14) نتائج الاستبانة من محور كلف الإنتاج

X12	كلف الأفراخ	أقل من 10%		10%		أكثر من 10%	
		مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي
		1	7	9	36	17	40
X13	كلف العلف	أقل من 50%		50 – 70 %		أكثر من 70%	
		مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي
		2	6	18	59	7	18
X14	كلف الأدوية واللقاحات والإشراف البيطري	1 – 3 %		3 – 5 %		أكثر من 5%	
		مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي
		7	45	17	30	3	8
X15	أجور العمال	5%		5 – 7%		أكثر من 7%	
		مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي
		13	33	13	39	1	11
X16	مصاريف الوقود	أقل من 10%		10 – 15%		أكثر من 15%	
		مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي
		12	30	9	36	6	17
X17	الخسائر (الوفيات)	أقل من 10%		10 – 20 %		أكثر من 20%	
		مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي
		10	21	10	42	7	20

X18	مصاريف أخرى	أقل من 3%		3 – 5 %		أكثر من 5%	
		مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي
		17	48	7	30	3	5

الجدول من اعداد الباحث

جدول (15) نتائج الاستبانة من محور الوقود والطاقة

ت	الفقرة	اتفق تماما		اتفق		اتفق إلى حد ما		لا اتفق		لا اتفق تماما	
X19	ارتفاع أسعار الوقود أدت إلى ارتفاع أسعار الدواجن	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي
		14	37	10	23	3	17	0	4	0	2
X20	انقطاع التيار الكهربائي اثر سلبا في صناعة الدواجن	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي
		14	52	7	21	3	8	2	2	1	0
X21	تجهيز الدولة للوقود بسعره الحالي مناسب لتطوير صناعة الدواجن	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي
		1	9	2	11	9	21	8	23	7	9
X22	تجهيز الدولة للوقود بسعر مدعوم سيعمل على تطوير صناعة الدواجن	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي
		10	49	9	20	6	11	2	2	0	1
X23		مهندس	مربي	مهندس	مربي	مهندس	مربي	مهندس	مربي	مهندس	مربي

	تحسين التيار الكهربائي سيعمل على تطوير صناعة الدواجن	زراعي		زراعي		زراعي		زراعي		زراعي	
		15	63	6	15	4	5	0	0	0	0
X24	تطوير صناعة الدواجن ترتبط بتوفير الطاقة	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي
		10	55	9	15	6	10	2	2	0	0

الجدول من اعداد الباحث

جدول (16) نتائج الاستبانة من محور الدعم

ت	الفقرة	اتفق تماما		اتفق		اتفق إلى حد ما		لا اتفق		لا اتفق تماما	
X25	الدعم المقدم من قبل الدولة بمستوى الطموح	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي
		0	5	1	6	7	13	10	26	9	33
X26	صناديق إقراض الدواجن حلا لصناعة الدواجن	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي
		0	12	5	11	10	36	10	18	2	6
X27	ساهمت صناديق إقراض الدواجن في تطوير صناعة الدواجن	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي
		3	8	5	25	12	35	6	9	1	6
X28	دعم المنتج النهائي يساعد في تطوير صناعة الدواجن	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي
		7	42	11	28	6	12	3	1	0	0
X29	دعم مدخلات الإنتاج	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي

	تطور صناعة الدواجن	7	35	10	31	6	14	3	2	1	1
X30	دعم المنتج النهائي ومدخلات الإنتاج سيساعدان في تطوير صناعة الدواجن	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي
		15	57	7	22	5	3	0	1	0	0
X31	برنامج إعادة التأهيل ساهم في تطوير صناعة الدواجن	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي
		10	44	7	28	7	5	3	4	0	2
X32	الاستقرار الأمني يؤدي إلى تطور صناعة الدواجن	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي
		13	41	10	25	3	10	1	5		2

الجدول من اعداد الباحث

جدول (17) نتائج الاستبانة من محور الاستثمار

ت	الفقرة	اتفق تماما		اتفق		اتفق إلى حد ما		لا اتفق		لا اتفق تماما	
X33	الحل في تطوير صناعة الدواجن من خلال دخول الشركات الاستثمارية	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي
		8	17	10	22	6	15	3	18	0	11
X34	تطوير الاستثمار المحلي سيعمل على تطوير صناعة الدواجن	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي
		10	35	10	37	5	8	2	3	0	0
X35	تطوير صناعة الدواجن من الممازجة بين الاستثمار الأجنبي والاستثمار المحلي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي
		7	12	9	25	3	33	6	11	2	2

X36	تحديد الاستثمار الأجنبي في جزء من صناعة الدواجن فيما يترك الباقي للاستثمار المحلي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي
		3	13	13	28	4	25	5	10	2	7
X37	دخول الشركات الاستثمارية يحدث منافسة في كمية ونوعية الإنتاج	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي
		13	33	8	26	5	16	1	6	0	2
X38	وجود محددات للاستثمار الأجنبي كالوضع الأمني أو قوانين الاستثمار	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي
		12	22	12	35	3	20	1	5	1	1

الجدول من اعداد الباحث

جدول (18) نتائج الاستبانة من محور الاستيراد

ت	الفقرة	اتفق تماما		اتفق		اتفق إلى حد ما		لا اتفق		لا اتفق تماما	
X39	فرض رسوم كمركية على المستورد سيعمل على زيادة إنتاج الدواجن	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي
		10	46	6	24	4	7	5	5	2	1
X40	خلق المنافسة في السوق المحلي من خلال المستورد سيؤدي إلى زيادة في إنتاج الدواجن	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي
		1	7	6	16	7	18	10	26	2	16
X41	العرض والطلب في السوق يطور صناعة الدواجن	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي
		10	33	10	30	5	16	1	3	1	1

X42	الاستيراد يعيق تطوير صناعة الدواجن	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي
		7	46	10	25	6	6	1	5	1	1
X43	المستهلك العراقي يفضل المنتج المحلي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي
		15	57	7	20	3	5	2	1	0	0
X44	التوسع في الإنتاج سيؤدي إلى تطوير صناعة الدواجن والتخفيف من الاستيراد	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي
		18	55	6	23	3	3	0	2	0	0
X45	إغراق السوق بالمستورد سيؤدي القضاء على صناعة الدواجن في العراق	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي
		15	56	9	17	2	8	1	2	0	0

الجدول من اعداد الباحث

جدول (19) نتائج الاستبانة من محور التسويق

ت	الفقرة	اتفق تماما		اتفق		اتفق إلى حد ما		لا اتفق		لا اتفق تماما	
X46	المربي يواجه صعوبات في التسويق حاليا	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي
		8	34	13	31	5	10	0	5	1	3
X47	التعاقد مع منافذ التسويق خلال مدة التربية له أهمية في تطوير الإنتاج	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي
		16	38	7	40	4	3	0	2	0	0
X48	وزن المنتج يحدد حسب رغبة السوق	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي
		8	33	12	36	4	12	3	0	0	2
X49	زيادة الطلب يدفع إلى	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي

	زيادة الإنتاج	12	45	11	24	3	12	1	1	0	1
X50	زيادة الطلب يؤثر في نوعية الإنتاج	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي
		6	30	12	24	6	16	3	10	0	3
X51	زيادة الطلب يؤثر في سعر المنتج	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي
		12	35	12	34	3	9	0	3	0	2
X52	التعاقد مع المجازر تسهل عملية التسويق	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي
		14	61	7	19	3	3	2	0	1	0
X53	طريقة وجودة التعبئة في المجازر تساعد في ازدياد الطلب على المنتج	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي	مهندس زراعي	مربي
		13	49	8	22	6	10	0	1	0	1

الجدول من اعداد الباحث

من خلال الاستبانة التي تم توزيعها على المربين والمخططين الزراعيين ظهر الأتي وحسب المحاور:

المحور الأول : معلومات عامة

1 – إن نسبة مالكي الحقول كانت أعلى نسبة إذ بلغت 63.9 % فيما كانت 18.1 % للمستثمرين و 18.1% للمشاركة .

2 – في استمارات مربي الدواجن كانت أعلى نسبة في الجنس للذكور 96.4% و كانت نسبة الإناث 3.6 % فيما كانت أعلى نسبة في الجنس للذكور 92.6% و نسبة الإناث 7.4 % في استمارات المخططين الزراعيين.

3 – كانت فئات الأعمار في استمارات مربي الدواجن اكبر من 45 سنة 41% تلتها فئة 35– 45 سنة33.7% ثم فئة 25– 35 سنة 18.1%وأخيراً كانت فئة اقل من 25 سنة إذ

كانت 3.6 % ، فيما كانت في استمارات المخططين الزراعيين فئة الأعمار اكبر من 45 سنة كانت 3% تلتها فئة 35- 45 سنة44.4% وأخيراً كانت فئة 25- 35 سنة 18.5% .

4 – أعلى نسبة في التحصيل الدراسي كانت لحملة الشهادات مابين المتوسطة 33.7 %، والكلية31.3 % ، و المعهد 19.3% فيما شكلت دون الابتدائية 15.7% والشهادات العليا 1.2 % في استمارات مربي الدواجن أما في استمارات المخططين الزراعيين فكانت أعلى نسبة في التحصيل الدراسي لخريجي الكلية إذ كانت 55.6% ، والشهادات العليا 37 % لحملة الشهادات العليا فيما كان خريجي المعاهد يشكلون 7.4% أما خريجو المتوسطة و الابتدائية ودون الابتدائية فلم يشكلون أي نسبة تذكر ..

5 – شكلت نسبة الانحدار المهني لراغب المهنة أعلى نسبة فكانت 39.8% تلتها مهنة العائلة 28.9% ثم مهنة نتيجة التحصيل الدراسي 13.3 % وأخيرا كانت 2.4% كمهنة إضافية .

6 – بلغت نسبة مدة ممارسة المهنة لأكثر من 15 سنة 34.9 % ، ثم 10-15 سنة 26.4% ، 5 – 10 سنة 24% ، وأخيرا كانت اقل من 5 سنة بنسبة 22.8% .

7 – شكلت عائديه الحقل ما نسبته 57.8 % ملك ، 28.9% إيجار ، والمشاركة إذ كانت 14.5% .

8 – تراوحت نسب أعداد القاعات 42.2% 2-4 قاعة ، 36.1% قاعة واحدة ، 16.9% 5-8 قاعة ،و4.8% لأكثر من 8 قاعة .

9 – قاعات التربية لأكثر من 10000 فرخه كانت بنسبة 53 % واقل من 10000 كانت 46.9 % .

10- مدة التربية لأقل من 45 يوم كانت 54.2% ،و 45 – 56 يوم 45.8% .

11 –عدد وجبات التربية لأكثرمن وجبتان 74.7 % ، وجبتان 19.3%،ووجبة واحدة6%.

لقد تم مليء الفقرات (2، 3، 4) من قبل المخطط الزراعي أما باقي فقرات الاستبانة للمحور الأول (المعلومات العامة) فلم يتم ملئها من قبل المخطط الزراعي لأنها تخص المربين مما جاء أعلاه فان نسبة مساهمة الإناث كانت تقريبا متطابقة بين المربين والمخططين الزراعيين وهي في كلاهما مشاركة ضعيفة مما يعطي انطباعا إن صناعة الدواجن من المهن الذكورية ، فيما تطابقت الفئات العمرية بين المربين والمخططين الزراعيين لحد ما أما في التحصيل

الدراسي فهناك اختلاف بين ماهو عليه من المخططين والمربين إذ كانت النسبة الأعلى لحملة الشهادات العليا من المخططين الزراعيين فيما كانت حملة شهادة المتوسطة هي الأعلى بين المربين مما يدل على إن اغلب المربين من الذين يمارسون المهنة كرغبة بها اونتيجة لكونها مهنة العائلة .

المحور الثاني : كلف الإنتاج

1- النسبة التي تكون أكثر من 10% لكلف الأفراخ من كلف الإنتاج كانت 42.2% ،10 % شكلت 50.6 % ، واقل من 10% هي 8.4 % في استمارات مربي الدواجن أما في استمارات المخططين الزراعيين فكانت نسبة أكثر من 10% لكلف الأفراخ من كلف الإنتاج 63.3% ، اما10 % فكانت33.3 % ، و اقل من 10% هي 3.7%.

وبذلك تكون النسب لكلف الأفراخ التي أكثر من 10% ،و10%هي التي حصلت على أعلى نسب لدى المربين والمخططين الزراعيين ، وهذه تشكل عبء على المربي إذ ترتفع هذه النسبة نتيجة لحدوث الهلاكات للأفراخ في الأيام الأولى وهذا قد يكون نتيجة لعدم اكتمال حلقات الإنتاج المتمثلة في توفير بيض التفقيس محليا وليس عن طريق الاستيراد.

2-شكلت كلف الأعلاف 50-70% من كلف الإنتاج 72.3% ، فيما شكلت أكثر من 70% مانسبته 22.9 % ،و اقل من 50% مانسبته 7.2 % في استمارات مربي الدواجن أما في استمارات المخططين الزراعيين فكانت كلف الأعلاف 50-70% من كلف الإنتاج أعلى نسبة إذ كانت 66.7 % ، فيما شكلت أكثر من 70% مانسبته 25.9% ،و اقل من 50% مانسبته 7.4% ، إذ يتبين من خلاله إن للعلف الثقل الأكبر من كلف الإنتاج.

3- تبين إن 1-3% كلف الأدوية واللقاحات والإشراف البيطري من كلف الإنتاج تشكل 32.5 %، فيما شكلت 3-5% مانسبته 32.9% وأكثر من 5% مانسبته28.9 % في استمارات مربي الدواجن أما في استمارات المخططين الزراعيين فقد تبين ان3-5% كلف الأدوية واللقاحات والإشراف البيطري من كلف الإنتاج تشكل النسبة الأعلى 63%، فيما شكلت 1-3% مانسبته 25.9% وأكثر من 5% مانسبته 11% .

وعليه فان نسب كلف الأدوية واللقاحات البيطرية3-5% كانت تشكل أعلى نسب للمخططين الزراعيين والمربين رغم اختلافها .

4- جاءت كلف أجور العمال بنسبة 5-7% من كلف الإنتاج مانسبته 48.1% كذلك 5% تشكل 48.1% ، وأكثر من 7% كانت 3.7% في استمارات مربي الدواجن أما في استمارات المخططين الزراعيين فقد جاءت كلف أجور العمال بنسبة 5-7% من كلف الإنتاج مانسبته 46 % فيما كانت نسبة 5% تشكل 39%، وأكثر من 7% تشكل 15%.

وهذه النسب متقاربة بين المربين والمخططين الزراعيين .

5-كانت مصاريف الوقود والطاقة بنسبة 10-15% ما نسبة 42.2% ، اقل من 10% كانت 38.6% ،و أكثر من 15% كانت20.5 % في استمارات مربي الدواجن أما في استمارات المخططين الزراعيين فان مصاريف الوقود والطاقة بنسبة 10% شكلت النسبة الأعلى 44.4% ، 10-15% كانت 33.3% ،وأكثر من 15% كانت 22.2% .

إن نسب كلف الوقود والطاقة اختلف تقديرها بين المخطط الزراعي وبين المربي إذ أشار الأول في أعلى نسبة إلى 10% فيما أشار الثاني إلى إنها تشكل 10-15% وربما يعود هذا الاختلاف إلى إن المخطط الزراعي يحسب قيمة الوقود على أساس سعر الدولة فيما يحسب من قبل المربي على أساس سعر السوق .

1- أما نسب الخسائر والوفيات 10-20% فكانت نسبتها 50.6 % ، فيما تراوحت اقل من 10% مانسبته 26.5% ، وأكثر من 20% مانسبته 25.3% في استمارات مربي الدواجن أما في استمارات المخططين الزراعيين فان نسب الخسائر والوفيات 10-20% فكانت نسبتها 37% ، و اقل من 10% مانسبته 37% ، وأكثر من 20% مانسبته 25% ، وهذه قد تعود إلى حساب المخطط الزراعي للخسائر وفق النسب العلمية فيما يتم حسابها من قبل المربي نتيجة للخبرة .

2- وأخيرا في استمارات مربي الدواجن كانت نسبة اقل من 3% من المصاريف الأخرى بنسبة 57.8% ،3-5% بنسبة 36.1% ،و لم تشكل أكثر من 5% إلا ماقيمته6 % أما في استمارات المخططين الزراعيين فان نسبة اقل من 3% من المصاريف الأخرى كانت الأعلى بنسبة 63% ،3-5% بنسبة 25% ،و لم تشكل أكثر من 5% إلا ماقيمته 11% ، وهذه كانت متقاربة بين المخطط الزراعي والمربي .

المحور الثالث : الوقود والطاقة

1- أشار 92.8%بنسب الاتفاق المختلفة على إن ارتفاع أسعار الوقود أدت إلى ارتفاع أسعار الدواجن ولم يؤيد ذلك 7.2 % في استمارات مربي الدواجن أما في استمارات المخططين الزراعيين فقد اتفق 100% وبنسب الاتفاق المختلفة على إن ارتفاع أسعار الوقود أدت إلى ارتفاع أسعار الدواجن ، إن تقارب النسب بين المربي والمخطط الزراعي لما تمثله من اثر ارتفاع أسعار الوقود التي أثرت على صناعة الدواجن .

2 – أيد 98.8% إن انقطاع التيار الكهربائي قد اثر سلبا في صناعة الدواجن فيما لم يتفق 1.2% بذلك في استمارات مربي الدواجن أما في استمارات المخططين الزراعيين فقد أيد 77.8% إن انقطاع التيار الكهربائي قد اثر سلبا في صناعة الدواجن فيما لم يتفق 11.2% بذلك ،وهذا مايعكس أهمية التيار الكهربائي ومدى استمراريته في تطوير صناعة الدواجن.

3 – اتفق 50.6% على إن تجهيز الدولة للوقود بسعره الحالي مناسب لتطوير صناعة الدواجن ولم يتفق 49.4% على ذلك في استمارات مربي الدواجن أما في استمارات المخططين الزراعيين اتفق 44.4% على إن تجهيز الدولة للوقود بسعره الحالي مناسب لتطوير صناعة الدواجن ولم يتفق 55.6% على ذلك .

4 – بين 97.6% إن تجهيز الدولة للوقود بسعر مدعوم سيعمل على تطوير صناعة الدواجن فيما اختلف 2.4% منهم على ذلك في استمارات مربي الدواجن أما في استمارات المخططين الزراعيين فبين 92.6% إن تجهيز الدولة للوقود بسعر مدعوم سيعمل على تطوير صناعة الدواجن فيما اختلف 7.4% منهم على ذلك ، مما جاء أعلاه فان لدعم الوقود الأثر الكبير في تطوير وإنعاش صناعة الدواجن .

5 – اتفق الجميع على إن تحسين الطاقة الكهربائية سيعمل على تطوير صناعة الدواجن في استمارات مربي الدواجن أما في استمارات المخططين الزراعيين اتفق92.6% على إن تحسين الطاقة الكهربائية سيعمل على تطوير صناعة الدواجن فيما بين 7.4% خلاف ذلك.

6 – أشار 97.6% إلى أن تطوير صناعة الدواجن ترتبط بتوفير الطاقة فيما اختلف 2.4% على ذلك في استمارات مربي الدواجن أما في استمارات المخططين الزراعيين فقد اتفق الجميع على أن تطوير صناعة الدواجن ترتبط بتوفير الطاقة.

المحور الرابع : الدعم

1- أشار 28.9% إلى أن نسبة الدعم المقدم من قبل الدولة بمستوى الطموح فيما اختلف 71.1% على ذلك في استمارات مربي الدواجن أما في استمارات المخططين الزراعيين فقد أشار 29.6% إلى أن نسبة الدعم المقدم من قبل الدولة بمستوى الطموح فيما اختلف 70.4% على ذلك ، وعليه فان هناك اتفاق بين المربين والمخططين الزراعيين على إن الدعم المقدم من قبل الدولة ليس بمستوى الطموح .

2- بين71.8 % وبنسب الاتفاق المختلفة على أن صناديق الإقراض تمثل الحل في تطوير صناعة الدواجن ولم يتفق على ذلك 28.9% في استمارات مربي الدواجن وفي استمارات المخططين الزراعيين فقد بين 55.6% وبنسب الاتفاق المختلفة على أن صناديق الإقراض تمثل الحل في تطوير صناعة الدواجن ولم يتفق على ذلك 44.4%، وبذلك فان رؤية المخططين الزراعيين من خلال إن صناديق الإقراض تمثل جزء من الحل فيما بين المربين أنها تمثل الثقل الأكبر من الحل .

3- بين 81.9% تأيدهم إلى مساهمة صناديق الإقراض في تطوير صناعة الدواجن فيما اختلف 18.1% عن ذلك في استمارات مربي الدواجن أما في استمارات المخططين الزراعيين فقد بين 74.1% تأيدهم إلى مساهمة صناديق الإقراض في تطوير صناعة الدواجن فيما اختلف 25.9% عن ذلك ، وهذا يتطابق مع ماتم ذكره أعلاه.

4- كان 97.6% من المؤيدين لدعم المنتج النهائي ، 95.2% لدعم مدخلات الإنتاج ، و 98.8% لدعم مدخلات الإنتاج والمنتج النهائي في استمارات مربي الدواجن أما في استمارات المخططين الزراعيين فقد كان 88.9% من المؤيدين لدعم المنتج النهائي ، 85% لدعم مدخلات الإنتاج ، و 100% لدعم مدخلات الإنتاج والمنتج النهائي، وهذا مايشير بوضوح في تطابق الرؤية بين المخططين الزراعيين والمربين من أهمية تقديم الدعم وبإشكاله الثلاثة من دعم مدخلات ، مخرجات ، مدخلات ومخرجات الإنتاج .

5 – اتفق 92.8% على أهمية برنامج إعادة تأهيل مشاريع الدواجن في تطوير صناعة الدواجن فيما لم يتفق على ذلك 7.2 % في استمارات مربي الدواجن أما في استمارات المخططين الزراعيين فقد اتفق 88.9% على أهمية برنامج إعادة تأهيل مشاريع الدواجن في تطوير صناعة الدواجن فيما لم يتفق على ذلك 11.1% ،وبذلك فان المخططين

الزراعيين والمربين يؤيدون مشروع إعادة التأهيل لما له من أثر كبير في تطوير صناعة الدواجن .

6-كان رأي90.4% إن الاستقرار الأمني له تأثير فعال في تطوير صناعة الدواجن فيما أشار 9.6% إلى عدم وجود أهمية لذلك في استمارات مربي الدواجن أما في استمارات المخططين الزراعيين فقد كان رأي 96.3 % إن الاستقرار الأمني له تأثير فعال في تطوير صناعة الدواجن فيما أشار 3.7% إلى عدم وجود أهمية لذلك ، وهذا يأتي من أهمية الوضع الأمني وتأثيره في صناعة الدواجن كحلقة من حلقات الاقتصاد العراقي .

المحور الخامس : الاستثمار

1 – اتفق 63.9% على إن دخول الشركات الاستثمارية سيعمل على تطوير صناعة الدواجن واختلف بذلك 36.1 % في استمارات مربي الدواجن أما في استمارات المخططين الزراعيين فقد اتفق 88.9% على إن دخول الشركات الاستثمارية سيعمل على تطوير صناعة الدواجن واختلف على ذلك 11.1% ، إذ أن أي تطور في مجالات الاقتصاد يتطلب مشاركة القطاع الخاص المتمثل بدخول الشركات الاستثمارية المحلية منها أو الأجنبية .

2 – أبدى 96.4% تأيدهم إلى أن تطوير الاستثمار المحلي له دور كبير في تطوير صناعة الدواجن فيما لم يؤيد ذلك 3.4% في استمارات مربي الدواجن أما في استمارات المخططين الزراعيين فقد أبدى 92.6% تأيدهم إلى أن تطوير الاستثمار المحلي له دور كبير في تطوير صناعة الدواجن فيما لم يؤيد ذلك 7.4% ، إن تطابق الآراء بين المخطط الزراعي والمربي نتيجة لأهمية تنمية الاستثمار المحلي الذي سيعمل بدوره على تطوير صناعة الدواجن .

3 – كان رأي 83.1 % إن الممازجة بين الاستثمار الاجنبي والمحلي سيؤدي إلى تطوير صناعة الدواجن فيما بين 79.5% إن تحديد جزء للاستثمار الاجنبي وترك الباقي للاستثمار المحلي سيكون له القدرة على تطوير صناعة الدواجن في استمارات مربي الدواجن أما في استمارات المخططين الزراعيين فقد كان رأي 70.4% إن الممازجة بين الاستثمار الأجنبي والمحلي سيؤدي إلى تطوير صناعة الدواجن فيما بين 74.1% إن تحديد جزء للاستثمار الأجنبي وترك الباقي للاستثمار المحلي سيكون له القدرة على تطوير صناعة الدواجن ، إن هذا جاء نتيجة لأهمية و دور الاستثمار من خلال مشاركة الشركات الاستثمارية الأجنبية لما

تمتلكه من خبرة وتكنولوجيا متطورة وبين الشركات المحلية ذات الدراية بواقع الدواجن في العراق .

4 – بين 92.8 % إن دخول الشركات الاستثمارية سيحدث منافسة في كمية ونوعية الإنتاج واختلف على ذلك 7.2% في استمارات مربي الدواجن أما في استمارات المخططين الزراعيين فقد بين 96.3% إن دخول الشركات الاستثمارية سيحدث منافسة في كمية ونوعية الإنتاج واختلف على ذلك 3.7% ، وكما تم الإشارة إليه سابقا من ما تمتلكه الشركات الاستثمارية من خبرة وتكنولوجيا متطورة ستؤدي إلى رفع الإنتاج كما ونوعا .

5 – أشار 91.6% إلى وجود محددات للاستثمار الاجنبي كالوضع الأمني وقوانين الاستثمار فيما اختلف 8.4% على ذلك في استمارات مربي الدواجن أما في استمارات المخططين الزراعيين فقد أشار 92.6% إلى وجود محددات للاستثمار الأجنبي كالوضع الأمني وقوانين الاستثمار فيما اختلف 7.4% على ذلك ، وكما اشرنا سابقا إلى أهمية الوضع الأمني وكذلك من خلال اختصار الروتين في التقليل من المحددات التي تؤدي تعطيل الاستثمار.

المحور السادس : الاستيراد

1- أشار90.4 % من المربين إلى أن فرض الرسوم الكمركية على المنتج المستورد سيعمل على زيادة إنتاج الدواجن واختلف عن ذلك 9.6 % في استمارات مربي الدواجن أما في استمارات المخططين الزراعيين فقد أشار74.1% إلى أن فرض الرسوم الكمر كية على المنتج المستورد سيعمل على زيادة إنتاج الدواجن واختلف عن ذلك 25.9% ، إن هذا الأمر معمول به في اغلب الدول من خلال فرض الرسوم الكمركية الذي قد تستخدم في دعم العمليات الإنتاجية .

2- لم يؤيد 50.6% إن خلق المنافسة بالسوق المحلي من خلال المستورد سيؤدي إلى زيادة في إنتاج الدواجن فيما اتفق على ذلك49.4% في استمارات مربي الدواجن أما في استمارات المخططين الزراعيين فلم يؤيد 48.1% إن خلق المنافسة بالسوق المحلي من خلال المستورد سيؤدي إلى زيادة في إنتاج الدواجن فيما اتفق على ذلك 51.9% ، إذ أن

المستورد إذا كان بأسعار اقل من المنتج المحلي سيعمل على إنهاء الإنتاج المحلي لعدم إمكانيته من منافسته .

3- اتفق 92.8 % إن للعرض والطلب دور في تطوير صناعة الدواجن فيما اختلف 7.2% على ذلك في استمارات مربي الدواجن أما في استمارات المخططين الزراعيين فقد وضح 92.6% إن للعرض والطلب دور في تطوير صناعة الدواجن فيما اختلف 7.4% على ذلك.

4- أشار 95.2% إلى أن الاستيراد يعيق تطوير صناعة الدواجن فيما اختلف 4.8% على ذلك في استمارات مربي الدواجن أما في استمارات المخططين الزراعيين فقد أشار 92.6% إلى أن الاستيراد يعيق تطوير صناعة الدواجن فيما اختلف 7.4%على ذلك.

5- بين 98.8% أن رغبة المستهلك العراقي بالمنتج المحلي واختلف 1.2% عن ذلك في استمارات مربي الدواجن أما في استمارات المخططين الزراعيين فقد بين 92.6% أن رغبة المستهلك العراقي بالمنتج المحلي واختلف 7.4% عن ذلك ، وهذا ما يتطابق مع أهمية تطوير المنتج المحلي بدلا من الاستيراد الذي قد يعمل سلبا على تطور الإنتاج المحلي .

6 – كان رأي 98.8 % أن التوسع في الإنتاج سيعمل على تطوير صناعة الدواجن والتقليل من الاستيراد فيما اختلف معهم 1.2 % في استمارات مربي الدواجن أما في استمارات المخططين الزراعيين فقد كان رأي الجميع أن التوسع في الإنتاج سيعمل على تطوير صناعة الدواجن والتقليل من الاستيراد ، وبذلك يتناسب مع العرض زيادة العرض المحلي والتقليل من الاستيراد.

7 – اتفق 98.8 % على أن إغراق السوق بالمستورد سيعمل على القضاء على صناعة الدواجن فيما لم يتفق على ذلك 1.2 % في استمارات مربي الدواجن أما في استمارات المخططين الزراعيين فقد اتفق 96.3% على أن إغراق السوق بالمستورد سيعمل على القضاء على صناعة الدواجن فيما لم يتفق على ذلك3.7% .

المحور السابع : التسويق

1 – أشار 92.8%إن المربي يواجه صعوبات في التسويق بشكله الحالي فيما لم يتفق على ذلك 7.2% في استمارات مربي الدواجن أما في استمارات المخططين الزراعيين فقد أشار96.3%إن المربي يواجه صعوبات في التسويق بشكله الحالي و لم يتفق على3.7%.

2 – بين 97.6 % أن التعاقد مع المنافذ التسويقية خلال مدة التربية له أهمية في تطوير صناعة الدواجن واختلف عن ذلك 2.4 % في استمارات مربي الدواجن أما في استمارات المخططين الزراعيين فقد بين كل المخططين الزراعيين أن التعاقد مع المنافذ التسويقية خلال مدة التربية له أهمية في تطوير صناعة الدواجن ، وهذا الاتفاق في(1،2) ربما لكون التسويق يمثل أهم مفاصل العملية الإنتاجية وان العمل على تذليل العقبات أمام التسويق سيعمل على تطوير صناعة الدواجن .

3 – أشار 98.8 % إلى أن وزن المنتج يحدد حسب رغبة السوق ، وان 98.8% يؤيدون إن زيادة الطلب يؤدي إلى زيادة الإنتاج ، 81.9% يؤيدون زيادة الطلب يؤثر في نوعية الإنتاج ، و96.4 % يؤيدون زيادة الطلب يؤثر في سعر المنتج في استمارات مربي الدواجن أما في استمارات المخططين الزراعيين فقد أشار88.9% إلى أن وزن المنتج يحدد حسب رغبة السوق ، وان 92.6% يؤيدون إن زيادة الطلب يؤدي إلى زيادة الإنتاج ، 88.9% يؤيدون زيادة الطلب يؤثر في نوعية الإنتاج ، و 100% يؤيدون زيادة الطلب يؤثر في سعر المنتج إذ أن مجمل العملية الإنتاجية تعتمد عل العرض والطلب والمواصفات التي يحددها السوق.

4 – بين 100% إن التعاقد مع المجازر يسهل عملية الإنتاج ويدعمها في استمارات مربي الدواجن أما في استمارات المخططين الزراعيين فقد بين 88.9 % إن التعاقد مع المجازر يسهل عملية الإنتاج ويدعمها فيما لم يؤيد ذلك 11.1%،

5 – كان رأي 98.8% إن طريقة وجودة التعبئة في المجازر تساعد في ازدياد الطلب فيما اختلف 1.2 % منهم على ذلك في استمارات مربي الدواجن أما في استمارات المخططين الزراعيين فقد كان رأي جميع مالئي الاستمارة من المخططين الزراعيين إن طريقة وجودة التعبئة في المجازر تساعد في ازدياد الطلب ، لأن ذلك يعتبر جزء من العملية التســويقية في (5، 4) .

ومن خلال ماجاء يرى الباحث إن الدعم والاستثمار سيعملان على:

1- تطوير صناعة الدواجن التي بدورها ستؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الذي سيكون له تأثير على تطوير البنى التحتية لقطاع الدواجن.

2- زيادة الإنتاج وتطوير عمليات التسويق اللذان سيؤديان إلى الإقلال من الاستيراد وبالتالي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الذي سيكون له تأثير على تطوير البنى التحتية لقطاع الدواجن.

3- توفر الطاقة والوقود مما سيدفع تشجيع الاستثمار (الأجنبي والمحلي) اللذان سيشاركان في تطوير صناعة الدواجن.

4- إن تطوير البنى التحتية سيكون لها تأثير كبير في جذب الاستثمار(الأجنبي والمحلي) وذلك ماسيؤدي إلى تطوير صناعة الدواجن.

والمخطط (2) يوضح ما جاء بالفقرات أعلاه .

تطور البنى التحتية

تطور صناعة الدواجن

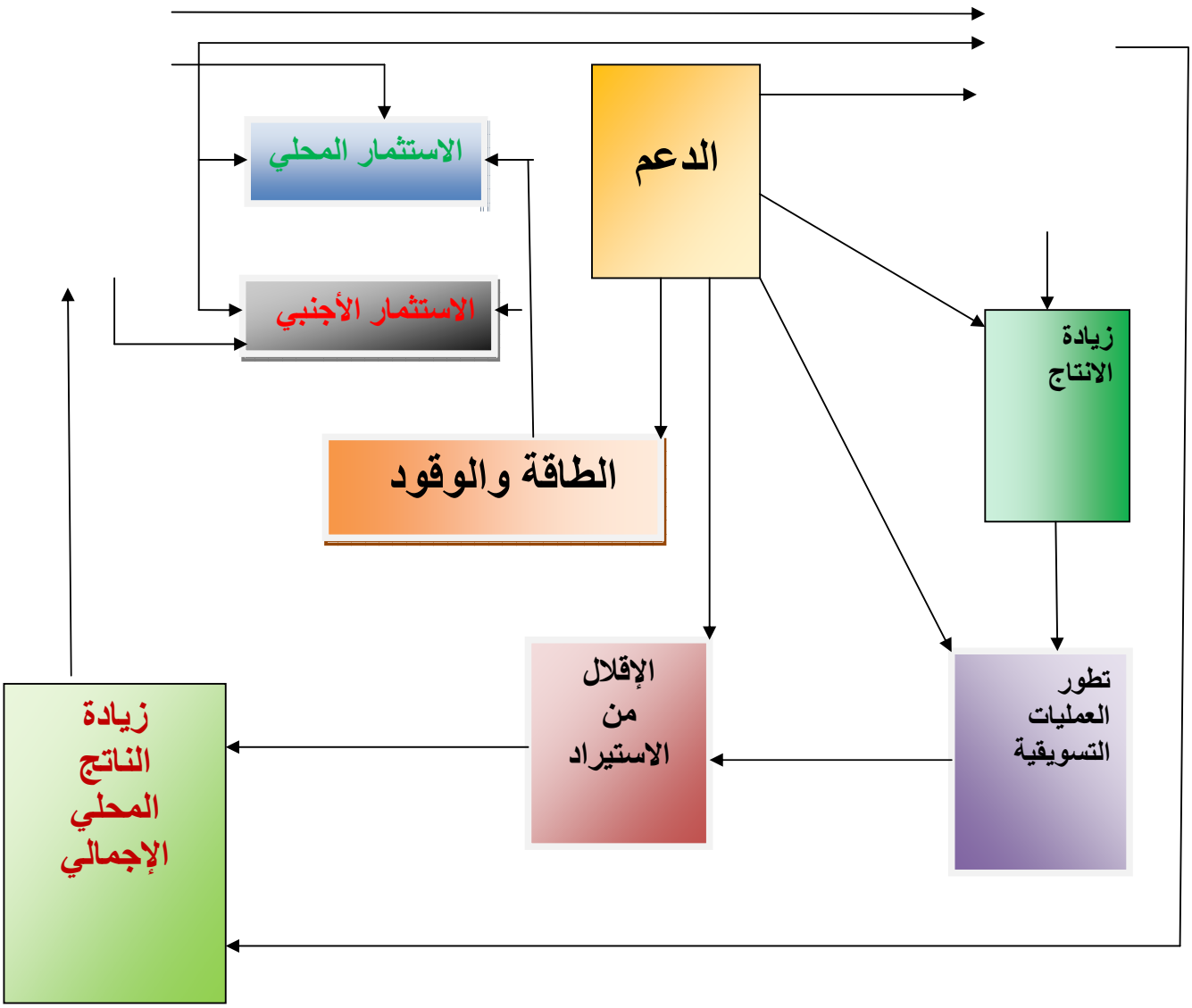

مخطط (2)
تأثير الدعم والاستثمار في تأهيل مشاريع الدواجن

المبحث الثاني: تحليل النتائج الإحصائية

في ظل التقدم التقني الهائل في كافة ميادين الحياة لم تعد الدراسات والبحوث تكفي بعرض المشاكل ودراسة الظواهر وتحديد الأسباب واستخلاص النتائج واتخاذ القرارات بشكل سطحي بعيدا عن أسلوب الموضوع والقياس ، وأصبح الاتجاه العام في مثل هذه البحوث من خلال استخدام طرائق القياس الكمية والمناهج الإحصائية لتصنيف الظواهر العلمية وإبراز خصائصها مع تحليل العلاقات المتبادلة بين الظواهر على أساس موضوعي .

إذ تم استخدام أسلوبين لتحليل النتائج إحصائيا:

<u>أولا</u> : قياس مقدار الارتباط بين المتغيرات

إذ تم قياسه وفق معامل الارتباط البسيط وحسب الصيغة التي وضعها كارل بيرسون كالأتي:

$$r_{xiyi} = \frac{\sum_{i=1}^{N}\left(X_i - \overline{X}\right)\left(Y_i - \overline{Y}\right)}{\sqrt{\sum_{i-1}^{N}\left(X_i - \overline{X}\right)^2 \sum_{i=1}^{N}\left(y - \overline{y}\right)^2}}$$

بمعنى إن قيمة الارتباط تتراوح بين (−1) و(+1) فإذا كانت قيمته تساوي 1 يقال إن الارتباط تام وإذا كانت قيمته صفر يقال إن الارتباط معدوم .

ومن الجدول (13) تتضح وجود علاقة ارتباط بين مجموعة من المتغيرات وصلت إلى 30 ارتباط عند مستوى المعنوية 0.05 ، و15 ارتباط عند مستوى المعنوية 0.01

الجدول (20) يبين قيم الارتباط بين المتغيرات

X20	X19	X16	X14	X5	X4	المتغير
** 0.234			* 0.267		* 0.242-	X 5
		** 0.220		* 0.241-	** 0.330	X 12
		* 0.241		** 0.241	* 0.241	X 13
		* 0.193		* 0.267	* 0.193	X14
			* 0.212			X17
** 0,241	0.193*	* 0.331		* 0.220		X 23
			** 0.444			X 31
		* 0.221		** 0.234		X 32
				* 0.443		X48
					* 0.241	X 52
					* 0.244	X 53

تكملة الجدول (20)

X50	X48	X34	X30	X27	X25	المتغير
			* 0.335	** 0.221-	* 0.223	X 12

			* 0.444	* 0.445	** 0.333	**X 13**
			* 0.324	* 0.331	* 0.252	**X14**
					** 0.267	**X 27**
* 0.223	** 0.221-		* 0.199		* 0.221	**X 31**
		** 0.223		* 0.221-		**X 32**
			** 0.277			**X 43**
		* 0.213-	* 0.204			**X44**
					* 0.217-	**X48**
					** 0.286	**X 52**
* 0.206-	** 0.252					**X 53**

* مستوى المعنوية 0.05

** مستوى المعنوية 0.01

تفسير علاقات الارتباط

1- هناك علاقة ارتباط معنوي بين الانحدار المهني من جهة وبين التحصيل الدراسي وكلف الأدوية واللقاحات والتأثير السلبي لانقطاع التيار الكهربائي على صناعة الدواجن ومن هذا يتبين أن المهنة المتوارثة ترتبط مع المتغيرات نتيجة لتراكم الخبرة .

2- ترتبط كلفة الأفراخ مع التحصيل الدراسي والانحدار المهني ارتباطا معنويا إذ إن للدراسة التخصصية والخبرة تأثير في التقليل من كلف الأفراخ ، وترتبط كلف الأفراخ مع قيمة الدعم بإشكاله(مدخلات أو مخرجات الإنتاج) ، كذلك الحال مع كلف الأعلاف وكلف الأدوية والمستلزمات البيطرية إذ إن هذه الكلف (كلف الأفراخ ،كلف الأعلاف ،وكلف الأدوية والمستلزمات البيطرية) تشكل نسب الكلف الأكبر من تكاليف الإنتاج .

3- ترتبط الخسائر والوفيات بكلف الأدوية والمستلزمات البيطرية ارتباطا معنويا إذ يتبين من خلاله كلما تيسرت كلف الأدوية البيطرية والمستلزمات أدى إلى التقليل من الخسائر والوفيات في الوجبة الإنتاجية .

4- هناك علاقة ارتباط معنوي بين تحسين التيار الكهربائي من جهة وبين كلف الوقود والتأثير السلبي لانقطاع التيار الكهربائي وتأثير ارتفاع أسعار الوقود والذي يتبين من خلالها إن تحسين التيار الكهربائي سيعمل على تطوير صناعة الدواجن فضلا عن التقليل من كلف الإنتاج المتمثلة بكلف الإنتاج .

5- ترتبط مساهمة صناديق الإقراض بتطوير صناعة الدواجن مع الدعم المقدم ارتباطا معنويا إذ إن صناديق الإقراض قد ساهمت في حل لجزء من الدعم الذي أصبح دون مستوى الطموح .

6- كان لبرنامج إعادة التأهيل ارتباط معنوي مع كلف الأدوية واللقاحات إذ كانت ومن خلال البرنامج تقدم بشكل شبه مجاني إلى المربين ، كما وترتبط مع نسب الدعم لمدخلات ومخرجات الإنتاج فضلا عن ارتباط برنامج إعادة التأهيل مع وزن المنتج ارتباطا معنويا إذ أن السوق يحدد وزن المنتج المرغوب به وبذلك تؤثر زيادة الطلب في نوعية الإنتاج ، إذ أن لبرنامج إعادة التأهيل الريادة في صناعة الدواجن .

7- ارتباط الاستقرار الأمني وكلف الوقود ارتباطا معنويا إذ كلما استقرت الأوضاع الأمنية أدى ذلك إلى توفر واستقرار أسعار الوقود التي ستؤدي إلى انخفاض كلف الإنتاج، فضلا عن ارتباط الاستقرار الأمني مع تطوير الاستثمار المحلي والأجنبي معنويا .

8- يرتبط تفضيل المستهلك للمنتج المحلي مع دعم مدخلات ومخرجات الإنتاج التي تعمل على زيادة إنتاج ذو نوعية جيدة ارتباطا معنويا.

9- ارتبط التوسع في الإنتاج مع دعم مدخلات مخرجات الإنتاج من جهة وتطوير الاستثمار المحلي من جهة أخرى ارتباطا معنويا إذ إن دعم مدخلات مخرجات الإنتاج سيؤدي إلى زيادة الإنتاج والتوسع به فضلا عن تطوير الاستثمار المحلي يؤدي إلى زيادة الإنتاج

10- يرتبط وزن المنتج مع الانحدار المهني إذ إن للخبرة دور في تأمين متطلبات السوق للوزن المقبول ارتباطا معنويا.

11- هناك علاقة ارتباط معنوي بين التعاقد مع المجازر والتحصيل الدراسي إذ إن للخبرة الأكاديمية دور في طرق التسويق من خلال التعاقد مع المجازر فضلا عن ارتباط التعاقد مع المجازر ومستوى الدعم المقدم.

12- وأخيرا ترتبط التحصيل الدراسي مع طريقة وجودة التعبئة و وزن المنتج اللذان يعملان معا على زيادة الإنتاج ارتباطا معنويا.

ثانيا : التحليل العاملي

وهو أسلوب تحليل متعدد المتغيرات من الأساليب الإحصائية الهامة الذي يستخدم في تنظيم مجالات جديدة لغرض التعرف على خصائصها ومتغيراتها وان طرائق التحليل ألعاملي احد أساليب التحليل المتعدد المتغيرات الذي تم استخدامه في هذا البحث إذ يستهدف تفسير معاملات الارتباط التي لها دلالة إحصائية بين مختلف المتغيرات والتوصل إلى

العوامل المشتركة التي تصف العلاقة بين هذه المتغيرات ، ويهدف هذا الأسلوب إلى تحديد اصغر عدد من العوامل المحددة التي يمكن تفسير العلاقات التي نلاحظها بين عدد كبير من الظواهر الواقعية والى أي مدى يؤثر كل من هذه العوامل في كل متغير .

يعتبر التحليل ألعاملي من الوسائل الإحصائية المهمة التي ترتبط بدراسة مجموعة من المتغيرات (صفات أو ظواهر) لتفسير العلاقة بين هذه المتغيرات من خلال الارتباطات بينها، إذ أن معاملات الارتباط بين المتغيرات تبين فقط مقدار هذا الارتباط الذي قد يكون ناتجا عن وجود عامل أو أكثر يؤثر فيها لذلك فالتحليل ألعاملي يوضح الارتباطات بين المتغيرات عبر العوامل المشتركة التي تكّون نسبة كبيرة من التباين الكلي، وهذا يعني إن الاهتمام في العمل ينصب على دراسة الارتباطات ويعتمد التحليل ألعاملي على إرجاع مسببات تلك الارتباطات إلى اقل عدد من العوامل التي يتم من خلالها وصف المشاهدات ببساطة ووضوح. إن تفسير العلاقة بين متغيرين أو عدد قليل من المتغيرات يمكن تفسيرها بواسطة معاملات الارتباط، ولكن تفسير العلاقة بين عدد كبير من المتغيرات سيصبح معقداً، لذلك فالتحليل ألعاملي يعد وسيلة لتلخيص هذه العلاقات تسهيلا لتفسير الباحث[116].

إن التحليل ألعاملي هو احد طرائق تحليل متعدد المتغيرات والتي تستخدم في تحليل مصفوفة الارتباط أو مصفوفة التباين والتباين المشترك للحصول عل تفسير دقيق واختزال البيانات الكثيرة إلى عدد اقل وذلك من خلال العلاقات بين المتغيرات الناتجة بواسطة العوامل المشتركة (Common Factor) الكامنة وراء هذه العلاقات والتي هي متغيرات ولكن بعدد اقل من المتغيرات الأصلية، كما وإن أسلوب التحليل ألعاملي يقوم أساسا على معاملات الارتباط بين المتغيرات أي انه يعتمد في إظهار أهمية كل من هذه المتغيرات على أساس علاقة المتغير بالمتغيرات الأخرى ولقد تم تحليل مصفوفة ارتباط (53) متغير باستخدام الأسلوب المذكور لتحليل مصفوفة الارتباط الخاصة بالمتغيرات أعلاه ، ويعرف التحليل

---

7. صالح، أسامة محمود، " استخدام التحليل ألعاملي كطريقة إحصائية في تقييم مشاريع الإسكان "، رسالة ماجستير(غير منشورة) ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 1978 ، ص 87.

ألعاملي انه عبارة عن نموذج رياضي (Mathematical Model) يوضح العلاقة بين مجموعة كبيرة من المتغيرات بدلالة عدد قليل من العوامل الأساسية[117].

وقد تم احتساب مصفوفة الارتباط بين المتغيرات حسب:

1- الصيغة (Pearson)

$$r_{xiyi} = \frac{\sum_{i=1}^{N}\left(X_i - \overline{X}\right)\left(Y_i - \overline{Y}\right)}{\sqrt{\sum_{i-1}^{N}\left(X_i - \overline{X}\right)^2 \sum_{i=1}^{N}\left(y - \overline{y}\right)^2}}$$

2- صيغة ارتباط الرتب (Spearman)

$$r_{xiyi} = 1 - \frac{6\sum_{i=1}^{N} di^2}{N^3 - N}$$

وتم اختبار معنوية هذه الارتباطات حسب اختبار(t- test) وبدرجة حرية n-2 ومستوى معنوية 0.01 و 0.05.

$$t = \frac{r_{xiyi}\sqrt{n-1}}{1 - r^2 xiyi}$$

تفسير نتائج التحليل العاملي للبيانات

تم تحليل الارتباطات الخاصة بين متغيرات المحور الأول (معلومات عامة) والبالغة (11) متغير تشمل المعلومات العامة لمالئي الاستمارات إذ بينت النتائج وجود (5) عوامل رئيسية تمثلها

8. كاظم، فريال محمود، تحليل إحصائي عن الأهداف الإنمائية للألفية باستخدام أسلوبي التحليل ألعاملي والتحليل العنقودي، المعهد العربي للتدريب و للبحوث الإحصائية، 2006 ، ص 18 .

عدد القيم القاعدية (Eigen Values) التي اكبر من الواحد وكما مبين في الجدول (21) وهذه القيم مرتبة حسب أهمية تأثير كل عامل ، وان هذه العوامل (Factors) المستخلصة على الرغم من إنها تشكل نسب مختلفة من التباين ولكنها مهمة في تأشير المتغيرات المؤثرة ، يبين العمود السابع من الجدول(21) إن هذه العوامل تشـــكل (62.623) من التباين الكلي لمحور المعلومات العامة .

جدول (21) يبين التباين الكلي المفسر / المحور (1)

Total Variance Explained /Sector(1)

المكونات Component	القيم المميزة الابتدائية Initial Eigen value			مجموع مربعات التحاميل Extraction Sums of Squared Loadings		
	المجموع Total	نسبة التباين% % of Variance	النسبة التجميعية% % Cumulative	المجموع Total	نسبة التباين% % of Variance	النسبة التجميعية% % Cumulative
1	1.880	17.094	17.094	1.880	17.094	17.094
2	1.444	13.128	30.222	1.444	13.128	30.222
3	1.342	12.202	42.424	1.342	12.202	42.424
4	1.149	10.445	52.869	1.149	10.445	52.869
5	1.073	9.754	62.623	1.073	9.754	62.623
6	0.973	8.847	71.470			
7	0.850	7.725	79.195			
8	0.732	6.651	85.847			
9	0.599	5.447	91.294			
10	0.488	4.434	95.728			
11	0.470	4.272	100.000			

الجدول من اعداد الباحث

المحور الثاني : كلف الإنتاج

تم تحليل الارتباطات الخاصة بين متغيرات المحور الثاني والبالغة (7) متغيرات تشمل كافة الكلف والمصاريف والتي نتوقع إنها تؤثر في موضوع الدراسة وقد بينت النتائج وجود (3) عوامل رئيسة مقدار التباين في العامل الأول 18.90 وفي العامل الثاني 17.58 وفي العامل الثالث 15,15 تمثلها عدد القيم القاعدية (Eigen Values) التي اكبر من الواحد وكما مبين في الجدول (22) وهذه القيم مرتبة حسب أهمية تأثير كل عامل ، وان هذه العوامل (Factors) المستخلصة على

الرغم من إنها تشكل نسب مختلفة من التباين ولكنها مهمة في تأشير المتغيرات المؤثرة ،إذ يبين العمود الســـابع من الجدول (22) إن هذه العوامل تشـــكل (51.638) من التباين الكلي لمحور الكلف والمصاريف.

جدول (22) يبين التباين الكلي المفسر / المحور (2)

Total Variance Explained / Sector (2)

المكونات Component	القيم المميزة الابتدائية Initial Eigenvalue			مجموع مربعات التحاميل Extraction Sums of Squared Loadings		
	المجموع Total	نسبة التباين% % of Variance	النسبة التجميعية% % Cumulative	المجموع Total	نسبة التباين% % of Variance	النسبة التجميعية% % Cumulative
1	1.323	18.901	18.901	1.323	18.901	18.901
2	1.231	17.586	36.487	1.231	17.586	36.487
3	1.061	15.151	51.638	1.061	15.151	51.638
4	0.984	14.063	65.700			
5	0.922	13.178	78.878			
6	0.805	11.505	90.384			
7	0.673	9.616	100.000			

الجدول من اعداد الباحث

والجدول (23) يبين مدى تـــأثيرا لعامل الأول الذي فسر أعلى تباين بمقدار (18.90) للمتغيرات والذي تنتج من تفاعل كلف الأدوية واللقاحات (0.377) ،أجور العمال (0.527) ، ومصاريف الوقود(0.364) . وفسر تأثير العامل الثاني مقدار التباين (17.58) لمتغيرات والذي تنتج من تفاعل كلف العلف (0.304) ، الأدوية واللقاحات (0.645) ، ومصاريف أخرى (0.515) . فيما فسر العامل الثالث مقدار التباين (15.15) لمتغيرات الخسائر

الجدول (23) يبين مقدار التباين في متغيرات المحور الثاني (كلف الإنتاج)

	العامل الأول(F1)	العامل الثاني (F2)	العامل الثالث (F3)
X12			
X13		0.304	

X14	0.377	0.645	
X15	0.527		
X16	0.364		
X17			0.561
X18		0.515	0.467

الجدول من اعداد الباحث

المحور الثالث : الوقود والطاقة

تم تحليل الارتباطات الخاصة بين متغيرات المحور الثالث والبالغة (6) متغير تشمل الوقود والطاقة وقد بينت النتائج وجود (3) عوامل رئيسة تمثلها عدد القيم القاعدية (Eigen Values) التي اكبر من الواحد وكما مبين في الجدول (24) وهذه القيم مرتبة حسب أهمية تأثير كل عامل ، وان هذه العوامل (Factors) المستخلصة رغم إنها تشكل نسب مختلفة من التباين ولكنها مهمة في تأشير المتغيرات المؤثرة على هذا المحور ، يبين العمود السابع من الجدول (24) إن هذه العوامل تشـــكل (58.789) من التباين الكلي لمحور الوقود والطاقة.

جدول (24) يبين التباين الكلي المفسر / المحور (3)

Total Variance Explained / Sector (3)

المكونات Component	القيم المميزة الابتدائية Initial Eigenvalue			مجموع مربعات التحاميل Extraction Sums of Squared Loadings		
	المجموع Total	نسبة التباين% % of Variance	النسبة التجميعية% % Cumulative	المجموع Total	نسبة التباين% % of Variance	النسبة التجميعية% % Cumulative
1	1.398	23.296	23.296	1.398	23.296	23.296
2	1.123	18.717	42.012	1.123	18.717	42.012
3	1.007	16.776	58.789	1.007	16.776	58.789
4	0.959	15.981	74.770			
5	0.830	13.841	86.610			
6	0.683	11.390	100.000			

الجدول من اعداد الباحث

والجدول (25) يبين مدى تـــأثيرا لعامل الأول الذي فسر أعلى تباين بمقدار (23.29) للمتغيرات والذي تنتج من تفاعل تجهيز الدولة للوقود بسعره الحالي(0.352) التيار الكهربائي (0.693) ، وارتباط تطوير صناعة الدواجن بتوفير الطاقة (0.445) . وفسر تأثير العامل الثاني مقدار التباين (18.71) لمتغيرات اثر انقطاع التيار الكهربائي (0.484) ، تجهيز الوقود بسعر مدعوم (0.541) ، وارتباط تطوير صناعة الدواجن بتوفير الطاقة (0.456) . فيما فسر العامل الثالث مقدار التباين (16.77) لمتغيرات اثر انقطاع التيار الكهربائي (0.600) ، تجهيز الوقود بسعره الحالي (0.409) ، و تجهيز الوقود بسعر مدعوم(0.405) .

الجدول (25) يبين مقدار التباين في متغيرات المحور الثالث (الوقود والطاقة)

	العامل الأول(F1)	العامل الثاني (F2)	العامل الثالث (F3)
X19			
X20		0.484	0.600
X21	0.352		0.409
X22		0.541	0.405
X23	0.693		
X24	0.445	0.456	

الجدول من اعداد الباحث

المحور الرابع : الدعم

تم تحليل الارتباطات الخاصة بين متغيرات المحور الرابع والبالغة (8) متغير تشمل الدعم وقد بينت النتائج وجود (4) عوامل رئيسة تمثلها عدد القيم القاعدية (Eigen Values) التي اكبر

من الواحد وكما مبين في الجدول (26) وهذه القيم مرتبة حسب أهمية تأثير كل عامل ، وان هذه العوامل (Factors) المستخلصة رغم إنها تشكل نسب مختلفة من التباين ولكنها مهمة في تأشير المتغيرات المؤثرة ، يبين العمود السابع من الجدول (26) إن هذه العوامل تشكل (63.070) من التباين الكلي لمحور الدعم .

جدول (26) يبين التباين الكلي المفسر / المحور (4)

Total Variance Explained / Sector (4)

مجموع مربعات التحاميل Extraction Sums of Squared Loadings			القيم المميزة الابتدائية Initial Eigenvalue			المكونات Component
النسبة التجميعية% % Cumulative	نسبة التباين% % of Variance	المجموع Total	النسبة التجميعية% % Cumulative	نسبة التباين% % of Variance	المجموع Total	
20.711	20.711	1.657	20.711	20.711	1.657	1
37.214	16.503	1.320	37.214	16.503	1.320	2
50.500	13.286	1.063	50.500	13.286	1.063	3
63.070	12.570	1.006	63.070	12.570	1.006	4
			74.531	11.461	0.917	5
			84.578	10.047	0.804	6
			93.081	8.502	0.680	7
			100.000	6.919	0.554	8

الجدول من اعداد الباحث

والجدول (27) يبين مدى تـــأثيرا لعامل الأول الذي فسر أعلى تباين بمقدار(20.71) للمتغيرات والذي تنتج من تفاعل الدعم المقدم من قبل الدولة (0.595) ، مساهمة صناديق الإقراض (0.552) ، وتأثير الاستقرار الأمني (0.374) . وفسر تأثير العامل الثاني مقدار التباين (16.50) لمتغيرات اثر صناديق الإقراض في تطوير صناعة الدواجن (0.405) ، دغم المنتج النهائي (0.625) ، دعم مدخلات الإنتاج (0.600) . دعم مدخلات ومخرجات الإنتاج (0.364) ، وتأثير الاستقرار الأمني(0.385) . فيما فسر العامل الثالث مقدار التباين (13.28) لمتغيرات الدعم المقدم من قبل الدولة (0.396) ، مساهمة صناديق الإقراض (0.441) ، دعم مدخلات الإنتاج (0.312) ،و دعم مدخلات ومخرجات الإنتاج(0.398). قيما فسر العامل الرابع مقدار التباين (12.57) لمتغيرات دعم مدخلات ومخرجات الإنتاج(0.480) ، وتأثير الاستقرار الأمني (0.519) .

الجدول (27) يبين مقدار التباين في متغيرات المحور الرابع (الدعم)

	العامل الأول(F1)	العامل الثاني (F2)	العامل الثالث (F3)	العامل الرابع (F4)
X25	0.595		0.396	
X26		0.405		
X27	0.552		0.441	
X28		0.625		
X29		0.600	0.312	
X30		0.364	0.398	0.480
X31				
X32	0.374	0.385		0.519

الجدول من اعداد الباحث

المحور الخامس : الاستثمار

تم تحليل الارتباطات الخاصة بين متغيرات المحور الخامس والبالغة (6) متغير تشمل الاستثمار وقد بينت النتائج وجود (2) عامل رئيسي تمثل عدد القيم القاعدية (Eigen Values)

التي اكبر من الواحد وكما مبين في الجدول (28) وهذه القيم مرتبة حسب أهمية تأثير كل عامل ، وان هذه العوامل (Factors) المستخلصة رغم إنها تشكل نسب مختلفة من التباين ولكنها مهمة في تأشير المتغيرات المؤثرة ، يبين العمود السابع من الجدول (28) إن هذه العوامل تشكل (39.744) من التباين الكلي لمحور الاستثمار.

جدول (28) يبين التباين الكلي المفسر / المحور (5)

Total Variance Explained / Sector (5)

المكونات Component	القيم المميزة الابتدائية Initial Eigenvalue			مجموع مربعات التحاميل Extraction Sums of Squared Loadings		
	المجموع Total	نسبة التباين% % of Variance	النسبة التجميعية% % Cumulative	المجموع Total	نسبة التباين% % of Variance	النسبة التجميعية% % Cumulative
1	1.307	21.791	21.791	1.307	21.791	21.791
2	1.077	17.952	39.744	1.077	17.952	39.744
3	0.981	16.345	56.089			
4	0.947	15.791	71.880			
5	0.876	14.605	86.485			
6	0.811	13.515	100.000			

الجدول من اعداد الباحث

والجدول (29) يبين مدى تـــأثيرا لعامل الأول الذي فسر أعلى تباين بمقدار(21.79) للمتغيرات والذي تنتج من تفاعل تطوير صناعة الدواجن من خلال دخول الشركات الاستثمارية (0.381) ، الممازجة بين الاستثمار المحلي والأجنبي (0.444) ، ومحددات الاستثمار كالوضع الأمني وقوانين الاستثمار (0.558) . وفسر تأثير العامل الثاني مقدار التباين (17.95) لمتغير الممازجة بين الاستثمار المحلي والأجنبي (0.575) .

الجدول (29) يبين مقدار التباين في متغيرات المحور الخامس (الاستثمار)

	العامل الأول(F1)	العامل الثاني (F2)
X33	0.381	
X34		
X35	0.315	0.575
X36		
X37		
X38	0.558	

سادسا : الاستيراد

تم تحليل الارتباطات الخاصة بين متغيرات المحور السادس والبالغة (7) متغير تشمل كافة الكلف والمصاريف وقد بينت النتائج وجود (4) عوامل رئيسة تمثلها عدد القيم القاعدية (Eigen Values) التي اكبر من الواحد وكما مبين في الجدول (30) وهذه القيم مرتبة حسب أهمية تأثير كل عامل ، وان هذه العوامل (Factors) المستخلصة رغم إنها تشكل نسب مختلفة من التباين ولكنها مهمة في تأشير المتغيرات المؤثرة ، يبين العمود الســـــــابع من الجدول (30) إن هذه العوامل تشـــكل (68.422) من التباين الكلي لمحور الاستيراد .

جدول (30) يبين التباين الكلي المفسر / المحور (6)

Total Variance Explained / Sector (6)

المكونات Component	القيم المميزة الابتدائية Initial Eigenvalue			مجموع مربعات التحاميل Extraction Sums of Squared Loadings		
	المجموع Total	نسبة التباين% % of Variance	النسبة التجميعية% % Cumulative	المجموع Total	نسبة التباين% % of Variance	النسبة التجميعية% % Cumulative
1	1.367	19.526	19.526	1.367	19.526	19.526
2	1.245	17.781	37.306	1.245	17.781	37.306
3	1.138	16.251	53.557	1.138	16.251	53.557
4	1.041	14.865	68.422	1.041	14.865	68.422
5	0.836	11.947	80.370			
6	0.748	10.689	91.059			
7	0.626	8.941	100.000			

الجدول من اعداد الباحث

والجدول (31) يبين مدى تـــأثيرا لعامل الأول الذي فسر أعلى تباين بمقدار(19.52) للمتغيرات والذي تنتج من تفاعل الرسوم الكمركية على المستورد (0.658) ، العرض والطلب يؤدي إلى تطوير المنتج (0.444) ، واغراق السوق بالمستورد يقضي على صناعة الدواجن (0.459) . وفسر تأثير العامل الثاني مقدار التباين (17.78) لمتغيرات فرض الرسوم الكمركية على المستورد (0.361) ، الاستيراد يعيق صناعة الدواجن (0.798) ، والمستهلك يفضل المنتج المحلي (0.380) . فيما فسر العامل الثالث مقدار التباين (16.25) لمتغيرات والمستهلك يفضل المنتج المحلي (00.604) ، التوسع في الإنتاج يؤدي إلى تطوير صناعة الدواجن (0.626) ، واغراق السوق بالمستورد يقضي على صناعة الدواجن (0.455) فيما فسر العامل الرابع مقدار التباين

(14.86) لمتغيرات خلق المنافسة في السوق المحلي من خلال المنتج المحلي يؤدي إلى زيادة الإنتاج (0.569) ، العرض والطلب يؤدي إلى تطوير المنتج (0.625) ، والمستهلك يفضل المنتج المحلي(0.477).

الجدول (31) يبين مقدار التباين في متغيرات المحور السادس (الاستيراد)

	العامل الأول (F1)	العامل الثاني (F2)	العامل الثالث (F3)	العامل الرابع (F4)
X39	0.656	0.361		
X40				0.567
X41	0.444			0.625
X42		0.798		
X43		0.380	0.604	0.447
X44			0.626	
X45	0.459		0.455	

الجدول من اعداد الباحث

سابعا : التسويق

تم تحليل الارتباطات الخاصة بين متغيرات المحور السابع والبالغة (8) متغير تشمل كافة الكلف والمصاريف وقد بينت النتائج وجود (4) عوامل رئيسة تمثلها عدد القيم القاعدية (Eigen Values) التي اكبر من الواحد وكما مبين في الجدول (32) وهذه القيم مرتبة حسب أهمية تأثير كل عامل ، وان هذه العوامل (Factors) المستخلصة رغم إنها تشكل نسب مختلفة من التباين ولكنها مهمة في تأشير المتغيرات المؤثرة ، يبين العمود السابع من الجدول (32) إن هذه العوامل تشـــكل (61.265) من التباين الكلي لمحور التسويق.

جدول (32) يبين التباين الكلي المفسر / العامل (7)

Total Variance Explained / Factor (7)

المكونات Component	القيم المميزة الابتدائية Initial Eigenvalue			مجموع مربعات التحاميل Extraction Sums of Squared Loadings		
	المجموع Total	نسبة التباين% % of Variance	النسبة التجميعية% % Cumulative	المجموع Total	نسبة التباين% % of Variance	النسبة التجميعية% % Cumulative
1	1.341	16.763	16.763	1.341	16.763	16.763
2	1.265	15.809	32.572	1.265	15.809	32.572
3	1.152	14.396	46.968	1.152	14.396	46.968
4	1.144	14.297	61.265	1.144	14.297	61.265
5	0.961	12.010	73.275			
6	0.816	10.200	83.475			
7	0.700	8.751	92.226			
8	0.622	7.774	100.000			

الجدول من اعداد الباحث

والجدول (33) يبين مدى تـــأثيرا لعامل الأول الذي فسر أعلى تباين بمقدار(16.76) للمتغيرات والذي تنتج من تفاعل وزن المنتج يحدد حسب رغبة السوق(0.465) ، زيادة الطلب يدفع إلى زيادة الإنتاج (0.496) ، الطلب يؤثر في سعر المنتج (0.344) ، التعاقد مع المجازر تسهل عملية الإنتاج (0.589) ، وطريقة وجودة التعبئة تؤدي إلى زيادة الطلب(0.429) وفسر تأثير العامل الثاني مقدار التباين (15.80) لمتغيرات وزن المنتج يحدد حسب رغبة السوق (0.559) ، زيادة الطلب يؤثر في نوعية الإنتاج (0.654) . فيما فسر العامل الثالث مقدار التباين (14.39) لمتغيرات المربي يواجه صعوبات في عملية التسويق (0.517) ، التعاقد مع المنافذ التسويقية خلال مدة التربية لع اثر في تطوير الإنتاج (0.547) ، وزيادة الطلب يدفع إلى زيادة الإنتاج (0.516) . و فسر العامل الرابع مقدار التباين (14.29) لمتغيرات المربي يواجه صعوبات في عملية التسويق (0.532) ، الطلب يؤثر في سعر المنتج (0.673) ، وطريقة وجودة التعبئة تؤدي إلى زيادة الطلب (0.433) .

الجدول (33) يبين مقدار التباين في متغيرات المحور السابع (التسويق)

	العامل الأول (F1)	العامل الثاني (F2)	العامل الثالث (F3)	العامل الرابع (F4)
X46			0.517	0.532
X47			0.547	
X48	0.465	0.559		
X49	0.496		0.516	
X50		0.654		
X51	0.344			0.673
X52	0.589			
X53	0.429			0.433

الجدول من اعداد الباحث

أما الجدول (34) فيبين تحليل الارتباطات الخاصة بالمتغيرات (53) بواسطة العامل الرئيســـــــــــي (التحليل الكلي لكافة المتغيرات) ، إذ اتضح وجود (5) عوامل رئيسة تمثلها عدد القيم القاعدية (Eigen Values) التي اكبر من الواحد وكما مبين في الجدول (34) وهذه

القيم مرتبة حسب أهمية تأثير كل عامل ، وان هذه العوامل (Factors) المستخلصة رغم إنها تشكل نسب مختلفة من التباين ولكنها مهمة في تأشير المتغيرات المؤثرة ، يبين العمود السابع من الجدول (27) إن هذه العوامل تشكل (77.547) من التباين الكلي للبيانات.

جدول (34) يبين التباين الكلي المفسرTotal Variance Explained

المكونات Component	القيم المميزة الابتدائية Initial Eigenvalue			مجموع مربعات التحاميل Extraction Sums of Squared Loadings		
	المجموع Total	نسبة التباين% % of Variance	النسبة التجميعية% % Cumulative	المجموع Total	نسبة التباين% % of Variance	النسبة التجميعية% % Cumulative
1	2.201	20.010	20.010	2.201	20.010	20.010
2	1.719	15.625	35.635	1.719	15.625	35.635
3	1.318	11.978	47.613	1.318	11.978	47.613
4	1.165	10.590	58.203	1.165	10.590	58.203
5	1.105	10.043	68.246	1.105	10.043	68.246
6	1.026	9.328	77.547	1.026	9.328	77.547
7	0.792	7.203	84.777			
8	0.667	6.062	90.840			
9	0.544	4.948	95.788			
10	0.463	4.212	100.000			

الجدول من اعداد الباحث

الجدول (35) الذي فسر مجمل المتغيرات إذ كان تأثير العامل الأول الذي فسر أعلى تباين (20.01) لمتغيرات متوسط الكلف (0.604)، متوسط الدعم (0.336) ، ومتوسط التسويق (0.699) .

وفسر تأثير العامل الثاني مقدار التباين (15.62) لمتغيرات التحصيل الدراسي (0.666) ، متوسط الطاقة والوقود (0.438) ، متوسط الاستثمار (0.414) ،و متوسط التسويق (0.501) .

إما العامل الثالث فقد فسر مقدار التباين (11.97) لمتغيرات متوسط الطاقة (0.438) ، ومتوسط الاستيراد (0.572).

فيما كان تأثير العامل الرابع في مقدار التباين(10.59) لمتغيرات التحصيل الدراسي (0.348) ،الانحدار المهني (0.480) ،مدة ممارسة المهنة (0.549) ،و متوسط الكلف (0.418).

والعامل الخامس قد فسر مقدار التباين (10.04) لمتغيرات عائديه الحقل (0.444) ، والكلف (0.309).

وأخيرا فسر العامل الخامس مقدار التباين (9.32) لمتغيرات مدة ممارسة المهنة (0.589) ، عائديه الحقل (0.339) ، و متوسط الاستيراد (0.507).

الجدول (35) يبين مقدار التباين في إجمالي المتغيرات

	العامل الأول	العامل الثاني	العامل الثالث	العامل الرابع	العامل الخامس	العامل السادس
X4		**0.666**		**0.348**		
X5				**0.480**		
X6				**0.549**		**0.589**

X7					0.414	0.339
متوسط الكلف	0.604			0.418	0.309	
متوسط الطاقة والوقود		0.438	0.438			
متوسط الدعم	0.336					
متوسط الاستثمار		0.414				
متوسط الاستيراد			0.572			0.507
متوسط التسويق	0.699	0.0.501				

الجدول من اعداد الباحث

خلاصة الفصل والنتائج المتحققة من تحليل الاستبانة :

من خلال تحليل ما تم التوصل إليها من الاستبانات المقدمة فقد ظهرت مجموعة من النتائج والمتمثلة بـــ:

1-في محور كلف الإنتاج كان واضحا تأثير كلف العلف ، كلف الأدوية واللقاحات .

2-في محور الطاقة والوقود كان هناك تأثير لدعم الدولة للوقود وتأثير انقطاع التيار الكهربائي مع ارتباط تطوير صناعة الدواجن بتوفير الطاقة.

3-كان الأثر واضحا في محور الدعم للدعم المقدم من قبل الدولة ، دعم مدخلات ومخرجات الإنتاج ، مدى تأثير ومساهمة صناديق الإقراض ، واثر الاستقرار الأمني في تطوير صناعة الدواجن .

4-في مجال الاستثمار قد تمت الإشارة لأثر الممازجة بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي ، دخول الشركات الاستثمارية،وكذلك تأثير المحددات الاستثمارية كالوضع الأمني وقوانين الاستثمار.

5-في محور الاستيراد كان واضحا أهمية فرض الرسوم الكمركية على المستورد إذ أن الاستيراد وإغراق الأسواق ستؤدي إلى إعاقة تطوير صناعة الدواجن فضلا عن إن المستهلك يفضل المنتج المحلي وان التوسع في الإنتاج سيؤدي إلى تطوير صناعة الدواجن

6-كان واضحا أثر وزن ونوعية وسعر المنتج في زيادة الإنتاج فضلا عن أن التعاقد مع المجازر ونوعية التعبئة وجودتها لها الأثر في تسويق المنتجات وبالتالي تدفع إلى زيادة الإنتاج .

7-أما في التفسير الكلي فقد كان هناك تأثير واضح لمتوسط كلف الإنتاج والدعم ومدى تأثيرهما على زيادة الإنتاج .

8-فيما كان هناك تأثير للطاقة والوقود، والاستثمار تأثير على مجمل العملية الإنتاجية والتسويقية.

9-من مجمل المعلومات العامة كان للتحصيل الدراسي والانحدار المهني ومدة ممارسة المهنة أثرا واضحا في تطوير صناعة الدواجن .

والمخطط (3) يوضح العلاقات المشار اليها أعلاه .

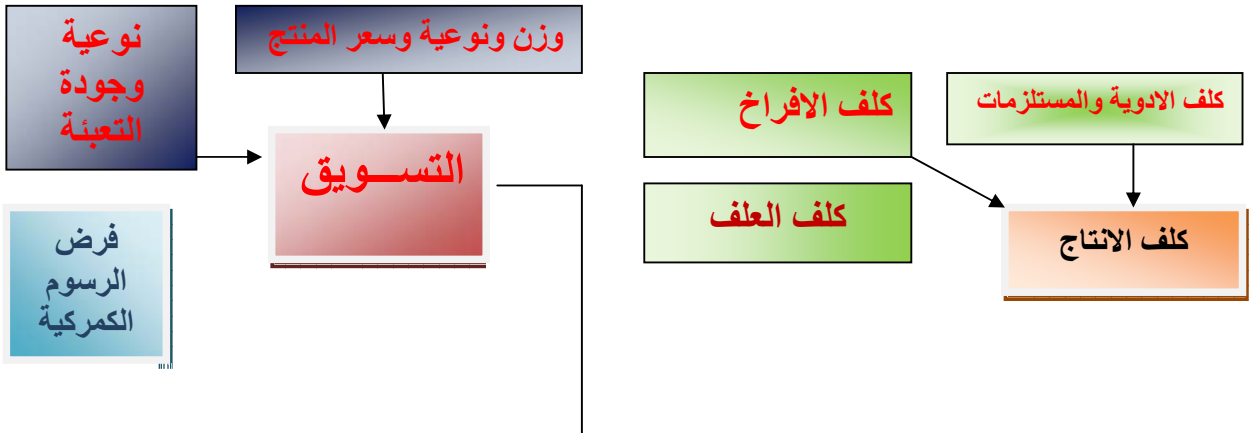

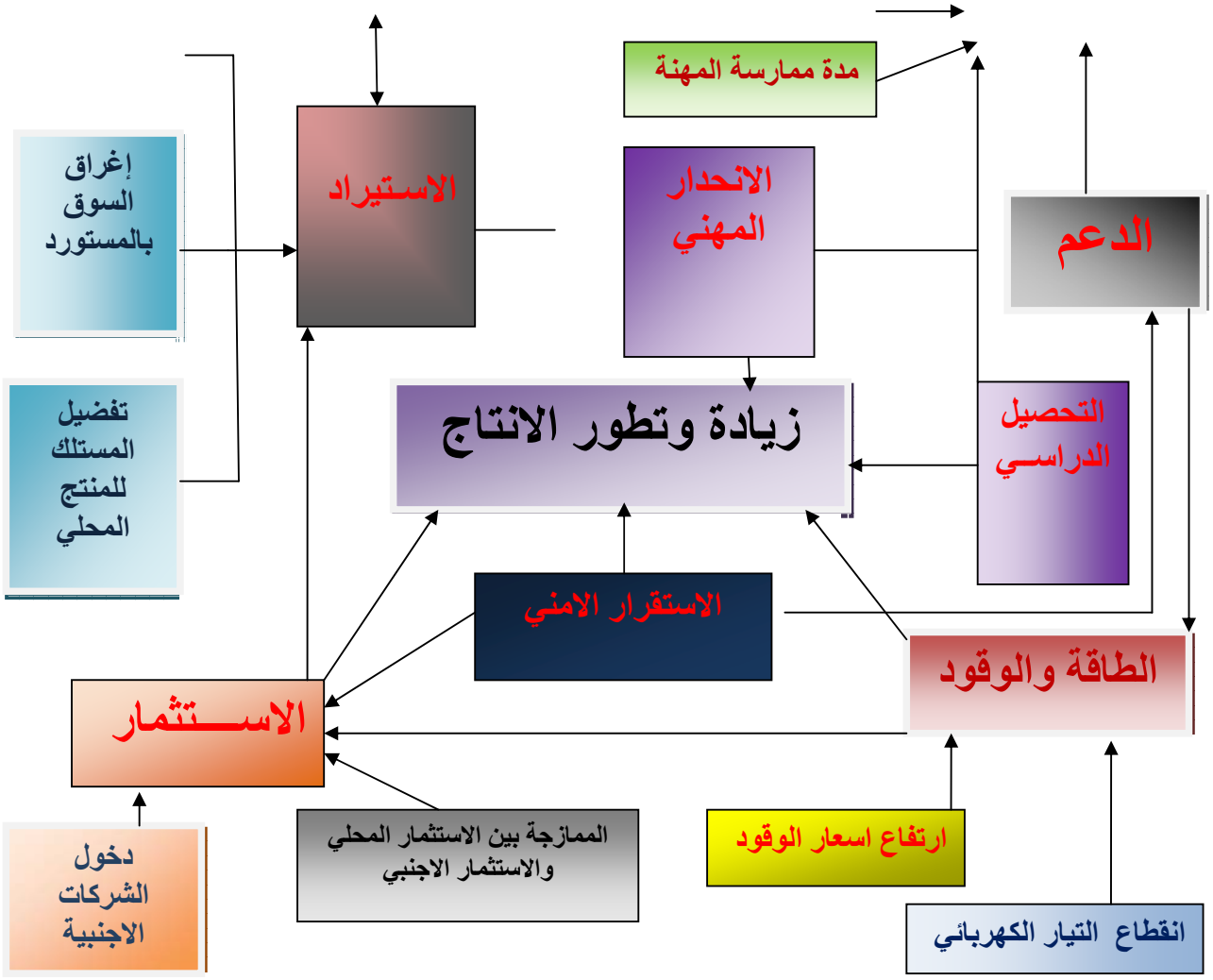

مخطط (3)

العلاقات بين زيادة الانتاج ، تطوير الانتاج ومتغيرات البحث

الاستنتاجات

والتوصيات

الاستنتاجات

1- توصل الباحث إلى أن الكلف ذات التأثير الأكبر في صناعة الدواجن في العراق(العلف ، الأدوية البيطرية واللقاحات) وان الدعم المقدم من قبل الدولة ليس بمستوى الطموح ، إذ أن لكلف الإنتاج تأثيرا في مجمل العملية الإنتاجية فمشاريع الدواجن تحتاج إلى قاعدة علفية تغطي الحاجة على أن تكون ضمن خطة لدعم المربين ، وبذلك يكون الباحث قد اثبت إن الدعم سيعمل على تخفيض كلف الإنتاج التي بدورها ستعمل على تشجيع المربين لزيادة الإنتاج .

2- تبين من خلال مخرجات الاستبانة إن زيادة الإنتاج تتطلب تقديم الدعم المادي والمعنوي لمربي الدواجن إذ أشارت اغلب المؤشرات إلى أن اكبر نهضة حدثت في قطاع الدواجن كانت من خلال مشروع إعادة تأهيل مشاريع الدواجن وذلك من خلال دعم مدخلات ومخرجات الإنتاج الذي كان له الأثر الواضح ، فضلا عن الاستقرار الأمني الذي يؤدي بدوره إلى الارتقاء بصناعة الدواجن إذ إن زيادة الإنتاج ستعمل على تحريك الاقتصاد وإيجاد فرص العمل مما يساعد في الاستقرار الأمني الذي بدوره يعمل على تحريك الاقتصاد وبذلك تكون العملية مركبة بين زيادة الإنتاج والاستقرار الأمني، وبذلك يكون الباحث قد توصل إلى أن زيادة الإنتاج من خلال الدعم سيؤدي لزيادة دخول المربين الذي سينعكس على زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

3- استطاع الباحث ومن خلال الاستبانة المقدمة أن يشخص إن ارتفاع أسعار الوقود والطاقة وكثرة الانقطاع للتيار الكهربائي كان له الأثر السلبي على تطور إنتاج وصناعة الدواجن فضلا عن قلة الاستثمارات في هذا المجال.

4- أشارت البيانات إلى أن للاستثمار دور كبير في حركة الاقتصاد وتطوير صناعة الدواجن وذلك من خلال دخول الشركات المحلية والأجنبية في هذا القطاع فضلا عن أهمية الممازجة بين الاستثمار الأجنبي والمحلي من خلال ترك بعض المفاصل في صناعة الدواجن للاستثمار الاجنبي 5- نظراً إلى أن الطلب على منتجات الدواجن كبير نتيجة إلى ارتفاع المستوى الاقتصادي وتغير في النمط الاجتماعي ، تبين للباحث إن وزن ونوعية المنتج اثر يحدده السوق فضلا عن نوعية التعبئة وجودتها واللذان يؤديان دورا مهما في التسويق. .

6- أشارت النتائج إلى إن النسبة الأعلى من مربي الدواجن من أصحاب الشهادات الدراسية المتوسطة ودخولهم للمهنة جاء في الغالب نتيجة للانحدار المهني وكمهنة عائلية ، فيما كانت نسبة ممارسة المهنة من النساء قليلة جدا.

7- اثبت الباحث وجود علاقة ارتباط بين ما يمثله الدعم المقدم من قبل الدولة، صناديق الإقراض ، وبرنامج إعادة التأهيل.

8- توصل الباحث من خلال تحليل نتائج الاستبانة إلى وجود علاقة ارتباط بين تطوير صناعة الدواجن من خلال الشركات الاستثمارية ، وزن المنتج ، والسياسة التسويقية من خلال التعاقد مع المنافذ التسويقية .

9- أشارت نتائج تحليل الاستبانة إلى وجود علاقة ارتباط بين مصاريف الوقود والطاقة ودعم مدخلات الإنتاج .

التوصيات :

1- وضع إستراتيجية وطنية لتطوير قطاع صناعة الدواجن تتضمن إيجاد بيئة محفزة للاستثمار من خلال تسهيل الإجراءات ووضوح التشريعات ووفرة المعلومات والمعطيات ، وتقديم الدعم لإنشاء البنى التحتية مع وضع السياسات التي تعمل على تطوير الأنشطة الساندة لصناعة الدواجن.

2- توفير الأعلاف التي تمثل 70% من قيمة الإنتاج من خلال استغلال الأراضي الزراعية لإنتاج الأعلاف بالتعاقد مع الفلاحين والمزارعين لزراعة المحاصيل العلفية مقابل إجراءات تشجيعية.

3- إعفاء مدخلات إنتاج الدواجن المستوردة من الكمارك بالأخص تلك التي تشكل عبء على المربين كالأدوية واللقاحات البيطرية .

4- تقديم الوقود والطاقة بأسعار مدعمة للمربين المتميزين تشجيعا ودعما إليهم وتحفيزا لباقي المربين للارتقاء بإنتاجهم .

5- العمل على إيجاد صيغة جديدة لدعم المربين على غرار تلك التي كان معمول بها في برنامج إعادة تأهيل مشاريع الدواجن أي على ضرورة الدعم للارتقاء بصناعة الدواجن وتطويرها.

6- الاستمرار بتقديم القروض ذات الفائدة المنخفضة إلى المربين لتمكينهم من الاستمرار بعملهم وتطوير مشاريعهم وزيادة الإنتاج والمنافسة .

7- فرض الرسوم الكمركية على المنتج المستورد وذلك لان إغراق السوق بالمستورد ستعمل على إعاقة تطوير المنتج المحلي مع الاستفادة من المتأتي من الرسوم الكمركية في دعم الإنتاج المحلي على أن لاننسى أهمية المنافسة والقدرة الشرائية للمستهلك الذي يفضل المنتج المحلي .

8- تنمية قدرات العاملين في مجال صناعة الدواجن والارتقاء بمستوى مهاراتهم المهنية والدراسية من خلال تنفيذ برامج لتدريبهم تتحمل الدولة جزء من تكاليف هذه البرامج ضمن إطار إنشاء صندوق للتدريب المهني والدراسي لمواكبة التطورات الحاصلة في هذا المجال ، مع التركيز على رفع مستوى المهارات والخبرة للمرأة الريفية .

9 - إنشاء صندوق للتأمين على الحقول والمزارع من الكوارث والنكبات .

10- العمل على زيادة الإنتاج وصولا إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي المستديم من خلال استثمار عوامل الإنتاج لتحسين نسبة المردود على التكاليف و زيادة دخل المربي وهذه تؤدي بدورها إلى تحسين الحالة المعاشية للمربين وتنشيط حركة الاقتصاد وتعمل على زيادة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي .

11- التعامل مع الأسواق الخارجية بدخول مستوردين ومصدرين من التجار أصحاب رؤوس الأموال مع فتح أسواق لتصريف المنتجات وانتهاج سياسة تسويقية واستثمارية تعود بالجدوى الاقتصادية للمربين وبالتالي زيادة المردود الاقتصادي الذي سينعكس على زيادة وتطوير الإنتاج.

12- خلق مشاريع زراعية صناعية متكاملة في قطاع الدواجن سيؤدي إلى الإقلال من قيمة التكاليف وزيادة الإنتاج ونوعيته من خلال إنشاء مجازر عصرية ذات شروط صحية ومجهزة بالمعدات اللازمة والتي يتم التعاقد المسبق معها مما سيؤدي إلى زيادة دخول المربين ، ومن الممكن بناء مشاريع تكميلية للاستفادة من المخلفات الإنتاجية.

13 -تطوير مؤسسات البحث العلمي والاستفادة من التقنيات الحديثة المعتمدة في مجال تربية -13 الدواجن وتحسين السلالات ذات الإنتاج الجيد فضلا عن تطوير الريف وإنعاشه بالخدمات والاحتياجات اللازمة ووضع الحوافز المادية والمعنوية لغرض التشجيع على الدخول في قطاع تربية الدواجن.

14- فسح المجال للاستثمارات الأجنبية والمحلية وإبداء التسهيلات اللازمة لذلك من إنشاء البنى التحتية وتقليص الروتين.

15- منح القروض للمهندسين الزراعيين والأطباء البيطريين لفتح مشاريع تربية الدواجن من خلال إنشاء جمعيات بهم .

المصادر

اولاً : المصـــــــــــادر

القرآن الكريم

ثانياً : المصادر العربية

أ - الكتب

1- أبو السعود ، محمود . الاقتصاد في الإسلام . مجلة المسلم المعاصر. العدد 28. السنة 7. 1405 ه.

2- احمد ، عبد الغفور إبراهيم ــ الأمن الغذائي في العراق ومتطلباته المستقبلية . بيت الحكمة . مطبعة اليرموك . بغداد . 1999.

3- الزمخشري ، جار الله محمود. أساس البلاغة . دار الصادر.الطبعة الأولى. بيروت.**1979**.

4- السنن الكبرى للنسائي . مؤسسة الرسالة . الرياض . المملكة العربية السعودية . الطبعة الأولى . 1421 هـ ، 2001 م.

5- ألشمري ، صادق راشد . أساسيات الاستثمار في المصارف الإسلامية مطبعة الكتاب . الطبعة الأولى . بغداد. **2009 .**

6- ألعبيدي ،غانم سعيد . حنان عيسى الجبوري . التقويم والقياس في التربية والتعليم**.** الطبعة .مطبعة شفيق بغداد .العراق . **1970.**

7- العجيلي ، صباح حسين ، وآخرون . التقويم والقياس **.** وزارة التعليم العالي والبحث العلمي . بغداد . العراق . **1990 .**

8- العساف ، صالح حمد . مدخل إلى البحث في العلوم السلوكية . الطبعة 2 . مكتبة العبيكان . الرياض . المملكة العربية السعودية . **2000 .**

9- الفخري، عبد الله قاسم. الزراعة في الوطن العربي. الطبعة الأولى. مديرية دار الكتب للطباعة والنشر. جامعة الموصل . **1982.**

10- الكفراوي،محمود عوف . السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي . مكتبة الشعاع . القاهرة . **1998.**

11- الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، المجلد 22 لسنة 2002 ، المجلد 24 لسنة 2004 ، المجلد 25 لسنة 2005، لمجلد 26 لسنة 2006، لمجلد 27 لسنة 2007، لمجلد 28 لسنة 2008، لمجلد 29 لسنة 2009، الخرطوم ، السودان .

12-المالكي ، احمد الدردير . بلغة السالك لأقرب المسالك . دار الفكر للطباعة والنشر . لبنان . بيروت . **1990 .**

13-المنظمة العربية للتنمية الزراعية. دراسة إمكانية بعض مستلزمات وأجهزة صناعة الدواجن في الوطن العربي. الخرطوم. السودان . **1993 .**

14- **المنظمة العربية للتنمية الزراعية .** دراسة مشاكل ومعوقات رفع كفاءة استخدام الأراضي في الوطن العربي . الخرطوم . السودان. 2007.

15-**ألنجفي، سالم توفيق و. إسماعيل عبيد حمادي .** تخطيط التنمية والسياسة الزراعية . جامعة الموصل . **1989.**

16-ألنجفي، سالم توفيق وعبد الرزاق عبد الحميد. السياسات الاقتصادية الزراعية. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. جامعة الموصل . **1990 .**

17- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للكاساني . دار الكتاب العربي . بيروت . لبنان . الطبعة الثانية . 1982 .

18- **داوود ،عزيز وأنور حسين عبد الرحمن .** مناهج البحث التربوي . مطبعة دار الحكمة للطباعة والنشر .بغداد ، العراق . **1990 .**

19- **دليل مشاريع الثروة الحيوانية في القطاعين العام والتعاوني .** وزارة التخطيط . هيئة التخطيط الزراعي . **1975 .**

20- سنن أبي داوود.. مكتبة المعارف للنشر والتوزيع . الرياض . الطبعة الأولى . 1425 هـ 2004م

21- صحيح البخاري . دار الجيل للطباعة ، بيروت . 2000 .

22-صحيح مسلم . دار الكتب العلمية . بيروت . 1998 .

23-عمر ، حسين ، موسوعة المصطلحات الاقتصادية . دار الشرق . جدة . الطبعة الثالثة. 1979.

24-عوض الله ، زينب حسين . المزيد حول الاستثمار المباشر والاستثمار غير المباشر . مصر . القاهرة . دار الجامعة الجديدة . **2011.**

25-قلعة جي ، محمد رواس وقتيبة حامد صادق . معجم لغة الفقهاء . دار النفائس . بيروت . لبنان . الطبعة الثانية . **1985 .**

26- الرازي ، محمد أبو بكر. مختار الصحاح **.** دار الرسالة الكويت **. 1983 .**

27- مسند الإمام احمد ابن حنبل . المكتب الإسلامي للطباعة . بيروت . لبنان . الطبعة الأولى . 1969.

28- ناجي ، سعد عبد الحسين و احمد حامد عبد الوهاب . إنتاج دواجن ومشاريع فروج اللحم . وزارة التعليم العالي والبحث العلمي . مؤسسة المعاهد الفنية . دار التقني للطباعة والنشر . الطبعة الأولى . **1985.**

29- نهج البلاغة للإمام علي (ع). شرح الإمام محمد عبده 1- 4 . دار المعرفة ، بيروت ، الطبعة الأولى. 1426 هـ 2005 م.

30- هاني ، حسين بني . حوافز الاستثمار في النظام الاقتصادي الإسلامي . دار الكندي . الأردن . **2001 .**

ب - البحوث والدراسات

1-**أبو زيد ، نائل ممدوح.** استثمار الأموال في القرآن الكريم والسنة النبوية . مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية . المجلد 2 . العدد 1. 2006 .

2-الحكيم، عبد الحسين نوري . الإبعاد الاقتصادية للبحوث الزراعية . وزارة الزراعة . آذار2005.

3-الحكيم ، عبد الحسين نوري . مجالات الاستثمار في القطاع الزراعي في العراق. من وثائق وزارة الزراعة .بغداد . **2003.**

4-الخطاب، محمد جواد كاظم. الأمن الغذائي ودور مشروع إعادة تأهيل الدواجن لتحقيق ذلك**.** دائرة التخطيط الزراعي. هيئة التخطيط . **2001.**

5- **الزيني ، فاطمة محمود .** سـياسـة الدعم في العراق . وزارة التخطيط .الجهاز المركزي للأسـعار(الملغى) بغداد . **1976.**

6-**-الليبية ، عزيزة ..** إدارة المخاطر في صناديق الاستثمار الإسلامية . بحث مقدم للندوة السادسة عشر . الدلة والبركة . بيروت. **1420 هـ.**

7- **بدير ، أسامة وسامي محمود.** تداعيات الأزمة المالية العالمية على الغذاء في مصر (الواقع والتحديات والأفاق المستقبلية) . مركز الأرض لحقوق الإنسان . سلسة الأرض والفلاح . القاهرة . **2009 .**

8- **حسون ،عبد الرزاق جاسم وثناء عباس سلمان .** العمالة في القطاع الزراعي في العراق . ورقة مقدمة إلى الاجتماع ألتنسيقي مع منظمة الأغذية والزراعة الدولية / مكتـب العـراق . عمان للمدة من 22 –23 /2011/12.

9- حمادو ، نذير . الاسـتثمار الزراعي من خلال السنة النبوية . دراسة حديثة – تأصـيلية . الندوة العلمية الدولية الثالثة للحديث الشريف . **2008** .

10- ألعبادي، احمد صبحي احمد. السياسة النقدية والمالية في الإسلام ودورها في معالجة التضخم. مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية. جامعة الكويت. العدد 54. السنة الثامنة عشر . **2003.**

11-ألعيبي ، كامل . آلية جديدة لاستصلاح الأراضي المالحة . مجلة ارض الرافدين . وزارة الزراعة . الهيئة العامة للأراضي الزراعية . العدد 6 . **2005 .**

12-ألعزي ، جاسم محمد رجب و واحمد محمود فارس . أثر الاستثمار على القطاع الزراعي . اتحاد المهندسين الزراعيين العرب . الجمعية العربية للعلوم الاقتصادية والاجتماعية الزراعية . المؤتمر العلمي الثاني . بغداد . **2000 .**

13-**-حمادي، إسماعيل عبيد.** التطورات الهيكلية في القطاع الزراعي. ورقـة مقدمـة إلـى المؤتمر السنوي الثاني. قسم الدراسات الاقتصادية. بيت الحكمة. بغداد. **2001 .**

14- دعم أسعار الحبوب بين تحفيز الإنتاج والتضخيم . ورقة نقاشية . وزارة التخطيط . دائرة التخطيط الاقتصادي . 1993 .

15- عبد الحسين ، قيس علي . سياسة دعم الأسعار الاستهلاكية . وزارة التخطيط . الجهاز المركزي للأسعار(الملغى) بغداد . **1987 .**

16- عبد الحسين ، قيس علي ، قضية دعم الأسعار في الاقتصاد العراقي. وزارة التخطيط . دائرة التخطيط الاقتصادي . 2008 .

17- لجنة تنمية قطاع الزراعة والموارد المائية . ورقة نقاشية مقدمة إلى المؤتمر الأول للخطة الخمسية . بغداد . 2009 .

18- محمد ، عبد الإله حميد وآخرون . الأثر الاقتصادي لبرنامج إعادة تأهيل قطاع الدواجن في تحسين كفاءة استخدام عناصر الإنتاج . وزارة الزراعة . **1999 .**

19- شـ ـطا ، محمد علي محمد و شـاهيناز عبد موسى . تحليل قياسي للاستثمار الفعلي في القطاع الزراعي المصري . مركز البحوث الزراعية .مصر . **2009 .**

20- محمد ، نادر نور الدين . أزمة الغذاء العالمية وانعكاسها على السياسة الزراعية المصرية . مركز الأهرام للدراسات السياسية الإستراتيجية. العدد 200. **2009 .**

21- محمود ،أسامة بدير سامي . تداعيات الأزمة المالية العالمية على الغذاء في مصر (الواقع والتحديات والأفاق المستقبلية) . مركز الأرض لحقوق الإنسان . سلسلة الأرض والفلاح .العدد 18. القاهرة . **2009 .**

22- مصباح . احمد نور.ورقة عمل الاصلاح المؤسسي من أجل ترقية الاستثمار الزراعي , مؤتمر كلية الزراعة العاشر . جامعة الخرطوم . السودان . **2009** .ص 4- 6 .

23- مصطفى، محمد عادل. دراسة تحليلية للسياسات الزراعية والآثار المترتبة عليها**.** مجلة الفلاحة المصرية. مصر، القاهرة . السنة الخامسة والستون . **1985.**

24- منظمة الأغذية والزراعة في الأمم المتحدة. سلسلة دراسات الزراعة. حالة الأغذية والزراعة. دراسة 26 . **1993 .**

25- واقع صناعة الدواجن والبيض في العراق . وزارة التخطيط . هيئة التخطيط الزراعي . **1990 .**

26- الزبيدي ، احمد حيدر . استصلاح الأراضي المحلية في الوطن العربي . مجلة الزراعة والتنمية في الوطن العربي . المنظمة العربية للتنمية الزراعية . العدد 1. **1994 .**

ج - تقارير وبيانات الوزارات

1- **وزارة التخطيط ،** الجهاز المركزي للأسعار (الملغى). لجنة تنظيم التجارة .السياسة السعرية . 1980 .

2- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للأسعار(الملغى) . خصائص الواقع ومتطلبات المستقبل. بغداد. 1985 **.**

3- **وزارة التخطيط** ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات . مديرية الحسابات القومية

4- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات . مديرية الإحصاء التجاري.

5- **وزارة التخطيط** ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات . مديرية الإحصاء الزراعي.
6- **وزارة التخطيط** ، دائرة تخطيط القطاعات / الزراعي .
7- **وزارة التخطيط** ، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية .
8- وزارة التخطيط . خطة التنمية الوطنية للأعوام 2010 إلى 2014. القطاع الزراعي.
9- وزارة المالية ، دائرة المحاسبة العامة ، قسم التوحيد .
10- وزارة المالية، المصرف الزراعي التعاوني، قسم الائتمان .
11- وزارة المـوارد المائية ، مديرية الموارد المائية في محافظة بابل ، قسم التخطيط ، 2007.

د - الرسائل والأطاريح

1 - **الجمسي ، إمام محمد محمود .** برامج الدعم الحكومية وأثرها على السياسة السعرية لبعض الحاصلات الزراعية في مصر . رسالة ماجستير . جامعة عين شمس . **1978 .**
2- **الحيالي ، علي درب كسار .** بعض الاعتبارات الواجب مراعاتها عند رسم السياسة السعرية للرز في العراق . رسالة ماجستير . كلية الزراعة . جامعة بغداد . **1997 .**
3- **الخفاجي ، باسم عبد أيوب حسن .** تحليل اقتصادي للاستثمار في استصلاح الأراضي الزراعية في العراق للمدة من 1989 إلى 2006 . رسالة ماجستير . كلية الزراعة . جامعة بغداد . **2008 .**

4- **الدليمي، بلاسم جميل خلف.** أثر السياسة الزراعية على الإنتاج الزراعي في العراق للمـــدة من 1970 – 1990 . أطروحة دكتوراه .كلية الإدارة والاقتصاد .جامعة بغداد . 1993.

5- الربيعي، شيماء علي كاظم. إنتاجية المياه وكفاءة الري لمزارع الذرة الصفراء في محافظة بابل. رسالة ماجستير. كلية الزراعة. جامعة بغداد . **2006** .

6- الزوبعي ، عبد الله علي مضحي . تحليل اقتصادي للآثار المترتبة على دعم أسعار محاصيل الحبوب الرئيسية في العراق للمدة 1970 إلى 1999 . القمح أنموذج تطبيقي . أطروحة دكتوراه . كلية الزراعة . جامعة بغداد . **2002.**

7- **الشحات ، علي إبراهيم احمد .** دراسة اقتصادية للدواجن في محافظة الشرقية . رسالة ماجستير . كلية الزراعة . جامعة الزقازيق . **1980 .**

8- **العكيلي ، أسامة كاظم جبارة .** العوائد الاقتصادية لمشاريع تربية فروج اللحم في ظل برنامج إعادة التأهيل لقطاع الدواجن . رسالة ماجستير . كلية الزراعة . جامعة بغداد . **2000 .**

9- **المرتضى ، شيماء محمد نجيب جميل .** اثر بعض المتغيرات الاقتصادية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بالتأكيد على دور الخصخصة (دراسة مقارنة) لعينة مختارة للمدة من 1980 إلى 2003 . رسالة ماجستير . كلية الإدارة والاقتصاد . جامعة الموصل . **2006** .

10- **النعمة، علاء وجيه مهدي .** دور التقدم التقني في تنمية القطاع الزراعـــــــــــــــــــــــــــــــي في العراق . (محافظة نينوى أنموذجا) رسالة ماجستير . كلية الإدارة والاقتصاد . جامعة الموصل . **2005 .**

11- **ألنوري ، كريمة احمد .** دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية لمشاريع فروج اللحم في المنطقة الوســـطى من العراق . رسالة ماجستير . كلية الزراعة . جامعة بغداد . **2000 .**

12- **الوائلي ، سرمد علي حسين .** تحليل اقتصادي لتأثير السياسة السعرية في إنتاج واستهلاك لحم الدجاج في العراق للمدة من 1980 إلى 2000 . رسالة ماجستير . كلية الزراعة/ جامعة بغداد . **2004 .**

13- **حبيب ، كريم عجيل .** سياسة أسعار شراء المنتجات الزراعية في العراق مع إشارة إلى محصول القمح من 1976 إلى 1980 . رسالة ماجستير.كلية الزراعة. جامعة بغداد. **1985 .**

14- **داوود ، ماجد حبو .** تقويم اقتصادي لمشروع دواجن المرادية للفترة من 1977 إلى 1984 . رسالة ماجستير . كلية الإدارة والاقتصاد . جامعة بغداد . **1985 .**

15- **صالح ، قتيبة محمد .** الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في الاقتصاد الصيني . رسالة ماجســـتير . كلية الإدارة والاقتصاد . جامعة بغداد . **2005 .**

16- **علي ، سعاد حسين .** تقدير دالة الطلب الفردي على فروح اللحم . رسالة ماجستير . كلية الزراعة . جامعة بغداد . **2002 .**

17- **غزال ، قيس نديم .** اثر العولمة في الأداء الزراعي في بلدان نامية مختارة . أطروحة دكتوراه . كلية الإدارة والاقتصاد . جامعة الموصل . **2003 .**

18- **كاكو ، صلاح الدين عبد المسيح .** تقيم اقتصادي للمنشاة العامة للدواجن المنطقة الشمالية (اربيل) للمدة من 1976 إلى 1983 . رســـالة ماجستير . كلية الإدارة والاقتصاد . جامعة بغداد . **1985 .**

19- **كنعان ، ندى حسين مجيد .** تحليل اقتصادي للمحفزات النسبية لإنتاج واستهلاك الشعير في العراق . رسالة ماجستير . جامعة بغداد . كلية الزراعة . **1998 .**

20- **محمد، سعد حاتم .** تحليل اقتصادي لعوائد الاستثمار في البحث الزراعي (محصول القمح الصب / واحة العراق في محافظة نينوى) أنموذج تطبيقي . أطروحة دكتوراه . كلية الزراعة . جامعة بغداد . **2005 .**

21- **- محمد ، نهاد عباس .** الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على البلدان النامية (تجربة مصرية) رسالة ماجستير . كلية الإدارة والاقتصاد . جامعة بغداد . **2007 .**

22- **منصور ، حسن مغاوري .** اقتصاديات السعة لمزارع الدواجن في محافظة القليوبية . رسالة ماجستير . كلية الزراعة . جامعة المنيا . **1981 .**

ثالثاً : المصادر من الانترنيت

http://www.alnajafnews.net
http://www.alsabah.com
http://www.arab-ency.com
http:// www.alhwaa.org

رابعاً : المصادر الأجنبية

1- Abderrrezak , Naser , Nsarellah ,abdelali Amer ,and Ahmed, Ameir.2005. Assessing the Economic Impact of Durum wheat Research in Morocco, ICARDA..

2- Behrman ,Jere , R ,1972. Soctoral Investment Determination in a developing Economy , The American Economic Review , 62 (5); P.825-841

3- Chales , w, l . 2001 , Global Business , Mc Graw- Hill ,Co , 2nd Edition , USA , P (75) .

4- Heady ,E,O,Agricultural Production Function .1960 .Iowa University Press,Ames Iowa, USA ,P94.

5- Hussein, Md .Ismail , MM . Nihad . Hussein and G. Hafiz , Impact of Maize .2002 . Reserch and Extens in Baghdad .Proceeding of the 8th Asian Regional Workshop , Bankok , Thailand, P58 .

6- J.Lester Clifford., Principles of Economics .1957 . 9th ,Barnes and Hoble ,Ino, NewYork,1957.

7- Jon . kinywold . 2004. compare various economic schools 4th ed . center of economic and policy research . usa ..p 122- 140 .

8- Pardey, P,G ,. J. Roscboom and J.R. Anderson. 1991. Agriculture Reserch Policy International Quantitative Perspective . Cambridge University Press, P 143 .

9- Ronald, V.Harper. 1966 .Price Policy and Procedure (Harceunt Bance and world ,1966) .

10-Schultz , T.W. 1953 .The Economic Organization of Agriculture .New York;Mc Graw – Hill,P93.

11-Sorghum and Cow peas in Niger. 1994 . Michican State Universty,.

12- Smith , Anna Rickett , and Jeffry H. Dorfman. 2002. An Economic Evaluation of cotton and peanut Research in Southern United States ., AAEA Meeting in Long Beach,P161 .

13 - Tolley, G.S.et.al. 1976 . Agricultural Price Policies in the developing countries .

14- Valentina Mazzucato and Samba LY. 1994 . An Economic Analysis of Research and Technology Transfer of Millet , Sorghum and Cow peas in Niger .Michican State University, 113 .

15- White ,Fred C,Senhui He ,and Stanly Fletcher. 2003 . ,Research ,Spillovers and Returns to wheat Research Investment ,Seleceted Poper Prepared for Presentationat the Southern Agricultural Economic Annual Meeting, Mobile,Alabama ..

16- Willis L . Peterson . 1967 . Return to Poultry Research in United Sataes ,Journal of Farm Economic ,49 (3),P656 .

17- Zhang ,Xiaobo ; Shenggen , Fan, 2004 , Public Investment and regional in equality in rural china . Journal of Agriculture Economic , 30: P,89- 100 .

المقدمة

يصنف العراق على أنه من البلدان الزراعية فيما يتكئ جانبه السياسي المتعاقب على مالديه من خزين نفطي متذبذب الإنتاج صعودا وهبوطا وان التنمية الزراعية تتطلب نمواً متوازناً بين

الزراعة والصناعة ، اذ ان البلد الذي يرغب في تنمية اقتصاده يجعل من الزراعة وزيادة الانتاج من اولويات اهدافه .

إلا ان الزراعة تراجعت في العراق وشهدت فوضى كبيرة جدا لوجود عامل خطير ومزمن متمثلا بالهجرة المتزايدة من الأرياف إلى المدن نتيجة لقلة الخدمات المقدمة في الريف فضلا عن تناقص المياه واتساع ظاهرة التصحر وبهذا فان التراجع الكبير الذي حصل في الجانب الزراعي أدى إلى إضعاف البنية التحتية .

ونتيجة لذلك انخفضت الايدي العاملة الزراعية وانخفض الناتج الزراعي ، إلا ان ظهور المبادرة الزراعية التي أعلنت منذ آب 2008 ضمن مبادرة دعم القطاع الزراعي وهو تسليف تشجيعي لأصحاب المزارع لتنمية مزروعاتهم بما يسهل على المزارعين عملية الإدامة والاستمرار بالعملية الزراعية والتي تشكل خطوة كبيرة نحو احداث تنمية في القطاع الزراعي ، إن أي جهد باتجاه التنمية الزراعية في العراق يجب أن يبدأ بخطوة كبيرة وواسعة لان الخطوات الصغيرة غير قابلة للتطوير بقدر كونها أهدارات مالية محدودة النتائج .

عملت الدولة ضمن جهود المبادرة الزراعية إلى تشجيع إنتاج فروج اللحم لغرض إنتاج اللحوم الذي تبرز أهميته في الاقتصاد العراقي لما له من أثر في تهيئة البروتين الحيواني الضروري في تغذية المواطنين، إذ يحتوي على نسبة عالية من الأحماض الأمينية والكاربوهيدرات والفيتامينات ، فضلا عن احتوائها على قيمة غذائية عالية مقارنةً مع المنتجات النباتية ، كما أن نسبة الأحماض الأمينية الأساسية في البروتين الحيواني أعلى منه في البروتين النباتي اذ تعد مهمة جداُ في تغذية الإنسان لأن جسم الإنسان لا يستطيع تصنيعها ولهذا يشترط وجودها في الغذاء.

مما تقدم فقد هدفت الدراسة الى تبني رؤية واضحة للنهوض بنشاط تربية فروج اللحم وكان ذلك نتيجة الى تزايد الطلب على منتجات الطيور الداجنة بسبب ارتفاع أسعار اللحوم الحمراء قياساً بأسعار لحوم الدجاج مع عدم حاجة تربية الدواجن إلى مساحات واسعة من الأراضي والموارد المائية بالدرجة التي تتطلبها عملية تربية الماشية فضلا عن زيادة عدد السكان الذي أدى إلى زيادة الطلب على اللحوم البيضاء والاهتمام بالدواجن لتلبية حاجات السكان .

وكذلك بسبب عدم وجود منافسة بين الانتاج المحلي والمستورد وانخفاض في الإنتاج للسنوات 2003 الى 2010 و ارتفاع أسعار كلف الإنتاج لاسيما الأعلاف التي تشكل ما نسبته 70 % من قيمة الإنتاج ، فضلا عن عدم قدرة الإنتاج المحلي على منافسة المستورد لإغراق السوق بالمستورد وفقدان حلقات مهمة من العمليات الإنتاجية مثل حلقة الأصول والأجداد وعزوف المستثمرين عن تشغيل حقولهم لغياب الدعم المدروس كانت رؤية الباحث في إمكانية وضع الحلول لتطوير صناعة الدواجن من خلال فرضيات الدراسة والتي تمثلت في البحث عن وجود علاقات ارتباط ذات دلالة احصائية بين مقدار الدعم ، زيادة الإنتاج حلقات الانتاج ، الوقود والطاقة ، وتطوير صناعة الدواجن فضلا عن معرفة مدى تأثير الدعم على كمية الانتاج المسوق والمستورد.

تناولت الدراسة في فصولها الثلاثة الأولى الجانب النظري إذ جاء في الفصل الأول بمباحثه الثلاثة بيان الدعم ومفهومه،السياسة السعرية ، وصناديق الإقراض .

أما الفصل الثاني فبين مفهوم الاستثمار الزراعي من خلال دمج عوامل الإنتاج الزراعي المتمثلة في (الأرض ، العمل ، ورأس المال) لغرض الحصول على أفضل النتائج إذ أشار في المباحث الثلاثة إلى الاستثمار الزراعي في القران الكريم والسنة النبوية الشريفة ، وبين دور الاستثمار الحكومي ودور الاستثمار الخاص الأجنبي منه والمحلي لزيادة الطاقات الإنتاجية .

فيما تناول الفصل الثالث دور القطاع الزراعي ومدى مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي فضلا عن بيان واقع قطاع الدواجن(فروج اللحم) وسبل الارتقاء به.

في حين تناول الفصل الرابع الجانب التطبيقي للبحث من خلال مبحثين يتمثل الأول منه في إجراءات البحث أما الثاني فقد تناول النتائج الإحصائية للبحث وتحليلها.

وأخيرا تطرق الباحث إلى أهم الاستنتاجات والتوصيات لتحقيق الهدف المراد الوصول إليه.

مشكلة الدراسة:

مما لايخفى فأن الكثير من دول العالم وحتى الرأسمالية منها تعمل على تقديم الدعم المـــادي المباشر وغير المباشر في سبيل تطوير وارتقاء منتجاتها بل يدخل البعض منها فـــي سياســـات بعيدة المدى أو سياسات أنية من اجل دعم وتطوير هذه المنتجات لتكون قـــادرة علـــى منافـــسة مثيلاتها فضلا عن تهيئة سبل التطوير والارتقاء من خلال دخول الشركات الاستثمارية .

وعليه تتركز مشكلة البحث في إغراق السوق بكميات كبيرة من لحوم الـــدجاج المـــستورد وبأثمان رخيصة ما أدى إلى عدم مقدرة المنتج المحلي من المنافسة مما أدى إلى انحسار إنتاج لحوم الدواجن وتعطيل الكثير من الحلقات التي كانت تسهم في الاقتصاد الوطني وتعمـــل علـــى تشغيل الأيدي العاملة وعدم وجود منتجات للحوم الدواجن المنتج محليا قادرة على سد احتياجات الأسواق المحلية.

فرضيات الدراسة:

تتضمن فرضيات البحث

أولا: فرضيات الارتباط

اعتمدت فرضية الارتباط على المضامين العامة لمتغيرات البحث وكالآتي :

1 – وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مقدار الدعم المقدم وزيادة الإنتاج .

2 – وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مقدار الدعم وحلقات الإنتاج الأخرى .

3 – وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدعم ، والوقود والطاقة وتطوير صناعة الدواجن .

4 – وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدعم ومدى المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي

ثانيا: فرضيات التأثير

1 –هناك تأثيرات لمتغيرات الدراسة ذات دلالة إحصائية واضحة تحدد صناعة الدواجن.

2 – هناك تأثيرات لمبررات الدعم ذات دلالة إحصائية واضحة بين كمية إنتاج لحوم الدجاج المسوق والمستورد

أهمية الدراسة:

تكمن اهمية البحث في ابراز ما يمكن ان يحققه دعم المنتج الوطني من فروج اللحم أو الاستثمار جاء لأهميته لما يضيفه من مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي فضلا عن قبوله لدى المستهلك العراقي لجودته و لأسباب اجتماعية تجعل الرغبة للمنتج المحلي لدى المستهلك كبيرة.

فضلا عن إن سد الفجوة بين المنتج و حاجة المستهلك سيعمل على تطوير حلقات إنتاجية وتدوير في الرأسمال وتشغيل الكثير من الحلقات الإنتاجية فضلا عن امتصاص البطالة لما يوفره من أيدي عاملة في هذا القطاع وما سيعمل على تحقيقه من استقرار في السوق الذي سيؤدي بدوره إلى خلق نوع من المنافسة بين المستثمرين في هذا المجال .

أهداف الدراسة :

يهدف البحث إلى تبني رؤية واضحة للنهوض والارتقاء بواقع نشاط فروج اللحم من خلال:

1- زيادة الانتاج لتقليص الفجوة بين المنتج المحلي والحاجة من فروج اللحم من خلال تخفيض الاستيراد العشوائي للحوم الدجاج الذي كان له الأثر الكبير على الأسعار للمربين وبسبب عدم مقدرتهم على المنافسة نتيجة لانخفاض أسعار المستورد .

2- الوقوف على جدوى الدعم والاستثمار في إعادة تشغيل الحلقات الإنتاجية المرتبطة بإنتاج فروج اللحم .

3- معرفة بيان الدعم والاستثمار ومدى اسهامهم في المحافظة على استقرار الأسعار.

4- الوقوف على الامكانات المتاحة في صناعة الدواجن .

5- بيان دور صناعة الدواجن في تشغيل الأيدي العاملة وامتصاص البطالة في القطاع الزراعي.

حدود الدراسة :

الحدود المكانية: نشاط صناعة الدواجن (مربي فروج اللحم) في عموم العراق.

الحدود الزمانية :تم اعتماد بيانات في الجانب النظري من البحث من عام 1990 إلى عام 2010 وحسبما تم الحصول عليه ، أما في الجانب العملي فقد تم تحديد واقع صناعة الدواجن بعد أحداث عام 2003 ولغاية عام 2010 .

مجتمع العينة :

يتكون مجتمع الدراسة من عينة عشوائية من مربي الدواجن (فروج اللحم) في مجمل محافظات العراق ، إذ تم اعتماد عينة تمثل 5% من عدد حقول الدواجن المعتمدة في المحافظات وحسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء، تمثل أراء الإدارات والمربين والمخططين الزراعيين لبيان مدى تأثير الدعم والاستثمار في تأهيل مشاريع الدواجن .

أساليب جمع العينة :

1 – الاستبانة .

2 – المقابلات الشخصية.

3 – الإحصاءات المعتمدة من الجهاز المركزي للإحصاء والدوائر الزراعية .

الدراسات السابقة :

أولاً : كاكو . صلاح الدين عبد المسيح. التقييم الاقتصادي للمنشأة العامة لدواجن المنطقة الشمالية / اربيل للفترة 1976- 1983. رسالة ماجستير. كلية الادارة والاقتصاد . جامعة بغداد 1985.

اشارت الدراسة الى ان صناعة الدواجن تعد من الصناعات المكثفة التي تهدف في اقتصادياتها الى التوظيف الامثل لعنصر الزمن ومدخلاته العلمية الانتاجية ، والى تدني التكاليف لوحدة الزمن ووحدة العلف نكثر من أي صناعة اخرى .

فبعد جمع المعلومات عن واقع المنشأة تم تحديد انواع وكميات الموارد الانتاجية فيها ، ونظم التربية المتبع في حقول دواجن المنشأة ثم تم التقييم الاقتصادي لهذا الواقع باستخدام معايير التقييم الاقتصادي .

وقد تم التوصل الى الاستنتاجات التالية (تطور القيمة المضافة للإنتاج الحيواني ومن ضمنها القيمة المضافة الاجمالية لمنتجات الدواجن ، ان صناعة الدواجن في العراق تسير في طريق النمو السريع كماً ونوعاً ، ارتفاع متوسط نصيب الفرد من منتجات الدواجن ، و اظهرت نتائج التقييم الاقتصادي للخطة الانتاجية المستقبلية ان المنشأة تحقق عائداً رأسماليا مما يعني ان الجدوى الاقتصادية للخطة المقترحة للمنشأة كانت مربحة .

ثانياً : داوود . ماجد حبو . التقويم الاقتصادي لمشروع دواجن المرادية للفترة 1977 – 1984 . رسالة ماجستير. كلية الادارة والاقتصاد . جامعة بغداد 1987

اشارت الدراسة الى ان صناعة الدواجن باتت تشكل رافداً مهما من روافد الاقتصاد الوطني ، لاسيما ان الدراسات العديدة للطلب على البيض أو دجاج اللحم أخذ بالتزايد في الفترة الاخيرة ، ويعزى ذلك الى العديد من المتغيرات منها زيادة دخل الفرد العراقي ، الزيادات السكانية فضلا عن انخفاض اسعار البيض والدجاج

مقارنةً بأسعار اللحوم الحمراء فقد بلغ متوسط معدل النمو السنوي لمتوسط نصيب الفرد من الانتاج المحلي للمدة من 1970 – 1983 بحدود 16.7% وكان اعلى معدل نمو في عام 1976 اذ بلغ 52.6%.

وتوصلن الدراسة الى(حدوث تطور في صناعة الدواجن للمدة 1970 – 1983 ، ارتفاع نصيب الفرد العراقي من الانتاج المحلي من منتجات الدواجن ، ومن دراسة المؤشرات الفنية لأداء المشروع في مجال صناعة الدواجن فقد تبين ان بعض هذه المؤشرات كانت جيدة كمعدل استهلاك العلف ومعدل انتاج الدجاجة الواحدة ونسب استغلال الطاقة الانتاجية) .

ثالثاً : النوري . كريمة أحمد مطر . دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية لمشاريع فروج اللحم في المنطقة الوسطى من العراق للمدة 1998- 1999. رسالة ماجستير. كلية الزراعة . جامعة بغداد 2000.

أظهرت هذه الدراسة ان الانتاج المحلي من لحوم الدواجن لايكفي لتلبية احتياجات السكان ، فقد تم اختيار عدد من المشاريع في محافظات بغداد ، ديالى ، صلاح الدين ،بابل ،و كربلاء وتم تقسيم المشاريع حسب عدد القاعات (مشاريع ذات قاعة واحدة ، مشاريع ذات قاعتين ، مشاريع ذات ثلاث قاعات ، مشاريع ذات اربع قاعات ، مشاريع ذات ست قاعات ، مشاريع ذات ثماني قاعات)كما وتم تقسيم هذه القاعات الى فئتين الاولى مشاريع مدعومة من قبل الدولة والثانية من غير المدعومة .

وأظهرت نتائج الدراسة ان مشاريع فروج اللحم في المنطقة الوسطى من العراق تتمتع بكفاءة فنية عالية في بعض جوانبها لاسيما الرعاية البيطرية والتسويق الجيد لإنتاجها من لحوم الدواجن المجزورة والمجمدة ومن خلال نوافذ عديدة في الاسواق المحلية ، كما وان قيمة معيار نسبة العائد الى التكاليف B/C Ratio في المشاريع المدعومة تفوقت على ال مشاريع غير المدعومة .

رابعاً : العكيلي . أسامة كاظم جبارة. العوائد الاقتصادية لمشاريع تربية فروج اللحم في ظل برنامج إعادة تأهيل قطاع الدواجن. رسالة ماجستير. كلية الزراعة . جامعة بغداد 2002.

اشارت الدراسة الى الاثر الاقتصادي لبرنامج اعادة تأهيل قطاع الدواجن في تحسين كفاءة استخدام عناصر الانتاج ، وتم ذلك من خلال تقدير الفائض الاقتصادي والذي يتكون من فائض المستهلك وفائض المنتج لدراسة أثر إعادة تأهيل مشاريع فروج اللحم على مستوى السوق ، واحتساب معدل عائد الاستثمار الداخلي لمعرفة كفاءة الاستثمار في اعادة المشاريع .

وقد توصلت الدراسة الى ان المستهلكين حصلوا على القدر الاكبر من المنتفع التي يحصل عليها المجتمع نتيجة لإعادة تأهيل مشاريع تربية فروج اللحم ، ويرجع ذلك الى توفر السلعة بكميات اكبر وأسعار أقل ، اما منتجو فروج اللحم فقد انخفض مقدار المنافع التي يحصلون عليها إلا انهم حصلوا على فرصة في اعادة تشغيل حقولهم المتوقفة وكذلك حصولهم على ارباح معقولة يمكنه معها الاستمرار بالعملية الانتاجية ، فضلا عن ان معدل عائد الاستثمار الداخلي المحسوب بطريقة الرقم القياسي قد بلغ 16% وحيث ان سعر الفائدة في البنوك 10% وعليه يمكن اعتبار تربية فروج اللحم ضمن برنامج اعادة تأهيل من الفرص الاستثمارية الجيدة العائد

خامساً : الوائلي . سرمد علي. التحليل الاقتصادي لتأثير السياسة السعرية في انتاج واستهلاك لحم الدجاج في العراق للمدة 1980 – 2000. دراسة ماجستير. كلية الزراعة . جامعة بغداد 2002.

اشارت الدراسة الى أهمية السعر في كل دول العالم على اختلاف نظمها الاقتصادية والاجتماعية ، وتتجلى تلك الاهمية في مجال توزيع الموارد والثروات بين الانشطة والقطاعات الاقتصادية المختلفة على مستوى توزيع الناتج المحلي الاجمالي .

وبينت الدراسة ان السياسة السعرية الزراعية تعكس موقف الدولة تجاه الفلاحين لاسيما في الدول النامية ، اذ تهدف السياسة السعرية الزراعية الى تقليل التقلبات التي تتعرض لها الاسعار وتحسين دخول المزارعين وزيادة الانتاج والحد من الاستيراد وتخفيض اسعار المستهلك .

كما وشارت الدراسة وضمن النظرية الاقتصادية الكلاسيكية للسوق في عدم جواز تدخل الدولة في آلية السوق إذ يترك تحديد السعر لقوى السوق في العرض والطلب .

وذلك بسبب أسهام السياسة السعرية في زيادة الفجوة والعجز في موازنة الدولة وارتفاع الاسعار بشكل كبير مع زيادة حد التباين بين الدخول في القطاعات الاقتصادية.

وتوصلت الدراسة الى ان السياسة السعرية في ثمانينات القرن الماضي قد أدن دوراً جيداً في زيادة انتاج واستهلاك دجاج اللحم ، وان محصلة التأثير الصافي لخسارة المجتمع بينت ان السياسة السعرية المتبعة اخفقت في تجاوز الفقد في الكفاءة الانتاجية والاستهلاكية على الرغم من تحملها مبالغ كبيرة لدعم المستهلك.

سادساً : البياتي . نضال محمود علي . التحليل الاقتصادي للمفاضلة بين سياستي دعم سعر الناتج وأسعار المدخلات لإنتاج البيض في العراق للمدة 1980 – 2000. دراسة دكتوراه . كلية الزراعة . جامعة بغداد 2007.

اشارت الدراسة الى ان دعم الاسعار يسهم في تحقيق ثبات نسبي من خلال عزل تكاليف الانتاج الفعلية عن اسعر المستهلك مع تحميل ميزانية الدولة مبلغ الدعم المقدم للموطنين والأجانب في البلاد وهذا مايجعل البيع بسعرين اذ ان الزيادات المستمرة في السكان تتطلب زيادة مبالغ الدعم لآن نصيب الفرد من الدعم يتغير بتغير مقدار استهلاكه من السلع المدعومة .

ان سياسة دعم الاسعار الزراعية تعد من الوسائل المالية و السعرية التي تستعمل لغرض تحقيق التوازن الاقتصادي وتشجيع الاستثمار الخاص في القطاع الزراعي .

وتوصلت الدراسة الى أهمية الاستمرار بالعمل في البرنامج الوطني لإعادة تأهيل قطاع الدواجن لما له من أثار ايجابية في زيادة الانتاج من الدجاج وبيض المائدة وتقليل المبالغ المخصصة للاستيراد فضلا عن أثره الايجابي في عملية التنمية ، مع أهمية وضع الخطط المناسبة لدعم مدخلات ومخرجات انتاج الدواجن والعمل على تطوير اساليب الانتاج .

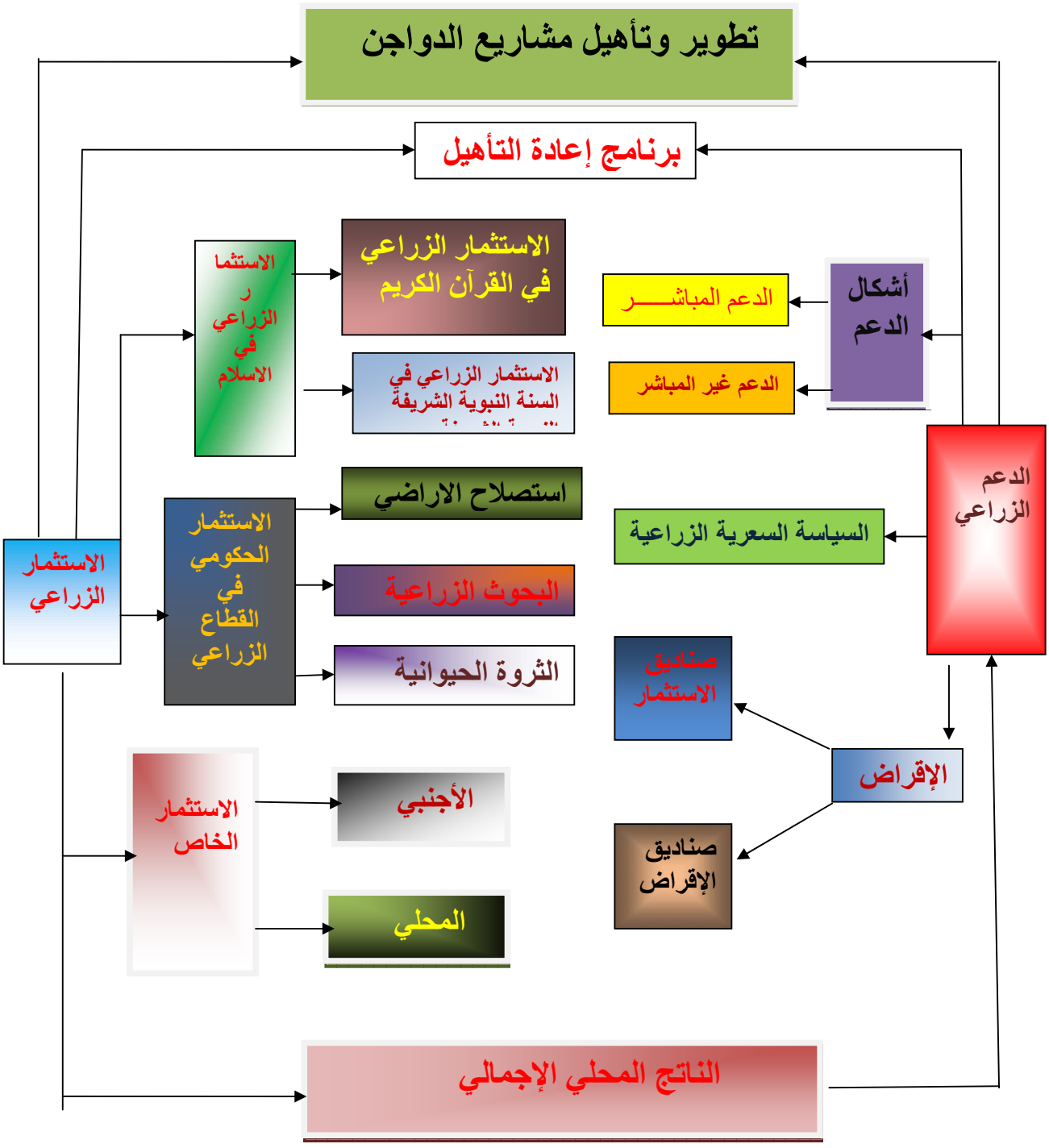
تطوير وتأهيل مشاريع الدواجن
برنامج إعادة التأهيل
الاستثمار الزراعي في القرآن الكريم
الاستثمار الزراعي في السنة النبوية الشريفة
الاستثمار الزراعي في الاسلام
أشكال الدعم
الدعم المباشـــــر
الدعم غير المباشر
الدعم الزراعي
السياسة السعرية الزراعية
استصلاح الاراضي
البحوث الزراعية
الثروة الحيوانية
الاستثمار الحكومي في القطاع الزراعي
الاستثمار الزراعي
صناديق الاستثمار
الإقراض
صناديق الإقراض
الأجنبي
المحلي
الاستثمار الخاص
الناتج المحلي الإجمالي

مخطط (1)

هيكلية البحث